الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الخميس 1 أيار 2025
العدد 5484 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 1 Mai 2025 no 5484 19ème année

20 صفحة
100000 ليرة

الانتخابات البلدية

سكاف في فخّ معراب
الكتلة الشعبية خارج الانتخابات؟

أجواء محمومة
بين مسيحيي عكّار

5 - 4

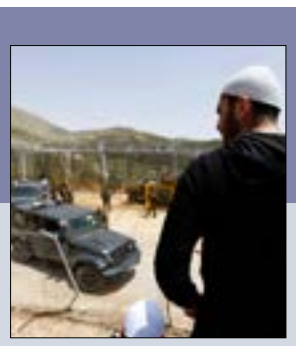

إسرائيل تلعب على المكشوف

لا تراجع عن «الكانتون» الدرزي في سوريا

10 - 12

اسرائيل لأميركا: لنوسع احتلال لبنان

2

لبنان وأوّل أيار

انهيار قوّة العمل

9_6

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد العمال

(هيثم الموسوي)

al-akhbar English

احتكرت القوى الرأسمالية التعليم الجيد. سرقت دول الشمال كل موارد الأرض لتعزيز سلطتها، ونشر أفكارها وبرامجها، قبل أن تنقضّ على المتعلمين، بإخضاعهم لسوق العمل كما رسمته. بلادنا المُتعبة، جرّاء الاستعمار أولاً وثانياً وثالثاً، قبل أن نحمّل الآخرين المسؤولية، دفعت الناس فيها نحو الغرب، لأجل تحصيل العلم الجيد، وكانت الهجرة الأكثر قساوة، والتي وصلت إلى حدّ اتهام الرجل الأبيض بأنه خطف أولادنا!

لكن، ليس من حقّنا، أن نتركهم رهائن سردية الرأسمال العالمي، وكان واجباً أن نجد طريقنا للحديث معهم، كما مع كل المقهورين. اليوم، نعيد إطلاق «الأخبار» بالإنكليزية. وغايتنا المشاركة مع رفاقنا في اليسار العالمي في تقديم سرديتنا، لمواجهة لا تقبل المناورة، بين قاهر يسرق موارد العالم، وشعوب تُضطهد دون هوادة...

قضية اليوم

حسابات ما بعد التغيير في سوريا
إسرائيل تعرض على أميركا خطة توسيع احتلالها في لبنان

(هنّ الويب)

إبراهيم الأمين

البحث عن إستراتيجية العدو في لبنان لم يعد يحتاج إلى جهود استثنائية. إذ إن بنيامين نتنياهو، منذ بدء الحرب على فلسطين ولبنان وسوريا بشكلها الأخير قبل عام ونصف عام، فرض تعديلات عملية على العقيدة العسكرية والأمنية لدولة الاحتلال. وفكرة التوسع التي تتسم بها نظرية إسرائيل منذ قيامها، تحوّلت بعد السابع من تشرين الأول - أكتوبر 2023 - إلى قاعدة للتعامل مع كل المحيط. إذ يرى العدو أنه ملزم بفرض وقائع أمنية وعسكرية وسياسية في كل المناطق المحيطة بالكيان لتوفير ما يعتبره حماية إستراتيجية.

دلّت الحرب على لبنان، كما شكّل تعامل العدو مع عملية «طوفان الأقصى»، على أن إسرائيل كانت تستعد أكثر للمعركة على جبهتها الشمالية. قد يكون المقاومون في غزة نجحوا في تضليل العدو، ولكنهم استفادوا من الغطرسة الإسرائيلية التي تعاملت معهم على أنهم عدو ثانوي، بينما ركّزت كل أجهزة العدو السياسية والعسكرية والأمنية جهدها على مواجهة ما تعتبره «التهديد الأكثر خطورة» المتمثل بحزب الله من جهة، وبالقوى التي تحضر إيران مباشرة إلى جانبها في لبنان وسوريا والعراق. وستخرج في وقت ما نتائج عمليات التقييم الجارية لما حصل، ومحاولة شرح الكثير من الأمور للجمهور. لكن الخلاصات الأولية، تشير إلى أن العدو تصرّف خلال الحرب، وبتصرف الآن، على أساس أنه صاحب حق في القيام بكل ما يعتقده مناسباً لمصلحته. وهذا يعني أمراً واحداً: إسرائيل تريد التمسك بقرار العمل المفتوح في لبنان وسوريا حتى إشعار آخر!

> وثائق ديبلوماسية: باريس اقترحت قبل وقف إطلاق النار في تشرين الثاني الماضي بأن واشنطن تعدّ لنظام جديد في لبنان

> مفاوضات أبو ظبي: الشرع تعهّد للأميركيين والإسرائيليين بمنع أي نشاط فلسطيني ضد الكيان انطلاقاً من سوريا

صحيح أن العدو يسوّق لما يسميه إنجازات في لبنان، ضمن إستراتيجية إقناع الغرب بأنه أهل للدعم في مواجهة أعداء إسرائيل وأميركا، إلا أن قادته يفرطون في استثمار بعض العمليات النوعية. وهو ما فعله نتنياهو قبل أيام، عندما تباهى بعمليات الاغتيال في لبنان وبقتل الأمين العام لحزب الله الشهيد السيد حسن نصرالله، وبعملية الـ«بيجر»، واضعاً ما حصل في سياق خطته لتغيير كبير في كل منطقة الشرق الأوسط. علماً أن هدفه الذي يسوّقه لدى جمهور الكيان وبين حلفائه الغربيين، يقوم على فكرة «فك الطوق الإرهابي من حول إسرائيل»، في إشارة إلى محور المقاومة الذي تعزّز حضوره في غزة والضفة ولبنان وسوريا وصولاً إلى العراق. ويكرر نتنياهو لازمة أن «المهمة لم تنتهِ بعد» وهو ما يطرحه بصورة دائمة في مقاربته لاستمرار الحرب على قطاع غزة، ومبرراً لاستمرار العدوان على لبنان وسوريا، وللعمليات الأمنية التي ينفذها العدو من دون إعلان في أكثر من منطقة في العالم.

الفكرة، أن إسرائيل لا تفكر الآن خارج إطار ما تعتبره «تثبيت الإنجازات وتوسيعها»، سواء في لبنان أو في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن فهم ما تعمل عليه الآن في الميدان، وما تخطط له للمرحلة المقبلة. وما الموافقة الأميركية على خطط العدو سوى تشجيع على مزيد من العدوان، وهو ما يترافق مع ضغوط أميركية على لبنان لتقديم تنازلات بحجة سحب الذرائع من إسرائيل. علماً أن السؤال الذي عاد ليُطرح بقوة: هل تفضل إسرائيل وأميركا لبنان بلداً تسوده الفوضى، أم تعتقدان أن بإمكانهما فرض سلطة موالية لهما تماماً وقادرة على تلبية الشروط الإسرائيلية؟

قبل توقف الحرب في تشرين الثاني الماضي، أعطت المداولات في الأمم المتحدة وعواصم القرار الغربية والدولية إشارة إلى نمط التفكير لدى الأميركيين والإسرائيليين، يقوم وكشفت أيضاً أن الغرب والعرب المعادين للمقاومة، إما منخرطان في المشروع أو ليسا بالقوة التي تسمح لهما بتعديل الوجهة، وهو ما يظهر الآن في متابعة عمل لجنة الإشراف الدولية على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في لبنان.

مفاوضات الخريف

وتظهر وثائق ديبلوماسية عربية اطلعت عليها «الأخبار» بعض النقاط المتعلقة بالمفاوضات على قرار وقف إطلاق النار وبعده. وكشف مصدر في وزارة الخارجية الفرنسية في حينه أن الولايات المتحدة «تعمل لتحقيق تغييرات جوهرية في تركيبة النظام اللبناني، عبر الإتيان بنخب سياسية وإدارية أكثر تجاوباً مع السياسة الأميركية المرسومة للمنطقة». وتحدث المصدر الفرنسي أمام ديبلوماسي عربي مقيم في باريس عن «توجه لدى الأميركيين لإعادة تركيب النظام في لبنان، مستفيدين من الاندفاعة العسكرية الإسرائيلية التي عززت الاعتقاد لديهم بإمكان هزيمة محور المقاومة». وعبّر المصدر عن «خيبة أمل فرنسا من المحاولات الأميركية لتهميش حضورها في لبنان». إذ «تعمّد الجانب الأميركي في المفاوضات إخفاء أوراقه عن الجانب الفرنسي». وقال: «يُريدون منا دعم الخطوات التي يقومون بها من دون إطلاعنا على تفاصيلها».

كذلك أكّدت مصادر فرنسية أخرى أمام ديبلوماسيين عرب في باريس أن فرنسا «رفضت الورقة الأميركية الأولية الخاصة بوقف إطلاق النار في لبنان لجهة الدعوة إلى نشر قوات متعددة الجنسية في جنوب لبنان، لأن قوة كهذه تقلّص صلاحيات قوة اليونيفيل وتُضعف دور فرنسا في إطار هذه القوات، وفي لبنان عموماً». وتحدث مسؤول فرنسي آخر عن «تنسيق وثيق بين فرنسا والسعودية بشأن لبنان» خلال الحرب، «يتولاه جان إيف لودريان ونزار العلولا المُستشار لدى الديوان الأميري»، مشيراً إلى «اتصالات تجريها باريس مع طهران لمحاصرة تداعيات الحرب على لبنان، رغم عدم رضى الجانبين الأميركي والإسرائيلي عن هذه الاتصالات». وبحسب المصادر الديبلوماسية العربية، فقد تبين أن «واشنطن أبدت انزعاجها من إشراك فرنسا لإيران ضمن مساعيها إلى وقف إطلاق النار من دون التنسيق مع واشنطن».

ماذا تغيّر بعد 27 تشرين الثاني؟

الواضح، بحسب المداولات، أن تغييراً كبيراً طرأ على الإستراتيجية الإسرائيلية بعد اسابيع قليلة على إعلان وقف إطلاق النار مع لبنان، وأن العامل الرئيسي يتعلق بالتغيير الكبير في سوريا. ورغم أن الجميع لا يزال يبحث عن تفاصيل ما حدث وأدى إلى انهيار كامل للجيش السوري في عشرة أيام، فإن الجهات المعنية باتت تميل أكثر إلى الرواية التي تتحدث عن صفقة أمنية - ديبلوماسية برعاية أميركية، أتاحت الوصول إلى ما حصل. لكن بالنسبة إلى إسرائيل التي كشف رئيس حكومتها في خطابه الأخير «عن تأثير اغتيال نصرالله في حكم الأسد»، يعتبر كيان العدو أن خسارة محور المقاومة لسوريا كساحة أساسية يجب أن يُستثمر في اتجاهات مختلفة.

وما يحدث الآن من تفاوض بين الإدارة الأميركية وحكومة أحمد الشرع، يأخذ في الحسبان المطالب الإسرائيلية التي لا تكترث لأحوال الجماعات السورية، وهو الوهم الذي تعيشه بعض الجماعات التي تستند إلى إسرائيل للدفاع عن مصالحها في سوريا، خصوصاً أن إسرائيل مستعدة للتسوية ولو مؤقتة مع الشرع في حال تلبيته مطالبها.

واتضح أخيراً أن الوساطة التي تولّتها الإمارات بين الشرع والإسرائيليين من جهة، وبين الشرع والأميركيين من جهة أخرى، أسفرت عن لقاءات بين هذه الأطراف، جرى فيها التفاهم على نقاط عدة. وما يتجاهله المراقبون، هو توقف الغارات الإسرائيلية على سوريا كلياً قبل أيام من سفر الشرع إلى الإمارات، وتبلّغه «ضمانة» من أبو ظبي بعدم توسيع إسرائيل المنطقة العازلة التي تحتلها في الجنوب السوري. وهو ما التزم به العدو حتى يوم أمس، عندما استهدفت مسيّراته مجموعات مسلحة في أطراف منطقة صحنايا، ولكن بعد إبلاغ دمشق بأنها تنوي القيام بالضربة وبمكانها، وبأنها مضطرة إلى ذلك تحت ضغط الشيخ موفق طريف الذي يقول إنه حصل على تعهّد من نتنياهو شخصياً بدعم انفصال دروز سوريا عن حكومة دمشق. وبالتالي، لم تكن الضربة قاسية كما كان يحصل سابقاً. وفي المقابل، أنجز الشرع سلسلة من الترتيبات طلبتها إسرائيل، لجهة المباشرة بحملة ملاحقة فصائل المقاومة الفلسطينية في سوريا بهدف إبعادها، كما فعل مع قيادات من حركة الجهاد الإسلامي. كما جرت اتصالات بين قيادة الشرع وقيادة حماس للحصول على تعهّد منهما بعدم القيام بأي نشاط ضد إسرائيل انطلاقاً من سوريا، إضافة إلى تعاون أمني وثيق لمراقبة الحدود العراقية - السورية والحدود السورية - اللبنانية، لعدم ترك أي منفذ يمكن لحزب الله الاستفادة منه. وقد بادرت القوات القريبة من الشرع إلى اختلاق معارك على الحدود مع لبنان، بطريقة لا معنى لها سوى إشعار إسرائيل بأن دمشق توافق على ضرب التهديد الذي يمثله الحزب لإسرائيل.

غير أن ذلك كله لا يفيد في تحقيق الهدف المركزي للعدو، والمتمثل بالعمل على خلق واقع جديد في لبنان يؤدي إلى ضربة أكبر لحزب الله. ومع علم العدو بأن حلفاءه في لبنان ماضون في خوض المعارك ضد المقاومة، وصولاً إلى تولي «القوات اللبنانية» تبرير الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، لا تعتقد إسرائيل بأن هذا سيأتي لها برأس المقاومة، وهو ما يدفعها إلى البحث عن طريقة تجعلها تقوم بنفسها بدور جديد للقضاء على المقاومة.

هل يفكر نتنياهو باجتياح برّي؟

في هذا السياق، ينبغي رصد مجموعة من المواقف والتحركات الإسرائيلية والأميركية، وسط مؤشرات على نقاش فُتح بين الجانبين في الزيارة الأخيرة لنتنياهو إلى واشنطن. وكشفت مصادر ديبلوماسية غربية لـ«الأخبار» أن رئيس حكومة العدو خالف وجهة نظر الرئيس دونالد ترامب حيال اعتماد التفاوض لاحتواء إيران، وعرض عليه مشروعه لتوسيع الحرب على كل الجبهات التي تدعمها إيران. ومع أن ترامب دعاه إلى عدم التدخل الآن في حربه ضد اليمن، ونصحه بعدم القيام بأي عمل ضد إيران قبل الخروج بنتيجة على الحدود، إلا أنه لم يطلب من حكومة العدو أي تغيير في سياستها تجاه لبنان وفلسطين، وهو ما يعزز المخاوف من احتمال لجوء العدو إلى توسيع العدوان.

وبحسب المصادر نفسها، فقد ناقش نتنياهو مع الأميركيين خطة لتوسيع العمليات العسكرية في لبنان، وأبلغه أن هناك حاجة إلى عملية عسكرية برية كبيرة لأن الحملة الجوية لم تنجز المهمة، ولأن حزب الله بدأ ترميم قدراته مستفيداً من دروس المواجهة الأخيرة. ويبدو أن هيئة أركان جيش الاحتلال أعدّت تصوراً لمعركة كبيرة مع لبنان، تتضمن اجتياحاً برياً كبيراً.

وفي هذا السياق، يعود العدو إلى خطة سبق أن نوقشت قبل الحرب الأخيرة، وساعد التغيير في سوريا على تنفيذها بسهولة أكبر، وهي تستند إلى استخدام العدو للأراضي السورية التي احتلها في الشريط الفاصل بين الحدود الشرقية للبنان مع مناطق القنيطرة والريف الغربي لدمشق، للانقضاض على مناطق البقاع الغربي وراشيا وحاصبيا، فيما تقوم القوات الموجودة على حدود منطقة العرقوب بالدخول إلى لبنان، وتشير المصادر الديبلوماسية الغربية إلى أن العدو يدرس إعداد قوة برية كبيرة لتنفيذ هذه العملية، بالتزامن مع حملة جوية جديدة.

تقرير

وعود بتفعيك لجنة الإشراف

بعدما شغلت زيارة رئيس لجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز، وسائل الإعلام اللبنانية التي بالغت في تحليل أبعادها السياسية والأمنية، تبيّن من مجريات اللقاءات التي عقدها أمس، إلى جانب خلفه الجنرال مايكل جي ليني، مع المسؤولين اللبنانيين، أنّ الزيارة لم تخرج عن إطارها البروتوكولي، ولا تنطوي على أي تحوّل استثنائي في سياق عمل اللجنة أو مهماتها. لكن، وعلى الرغم من الطابع الإجرائي الذي غلّف الزيارة، أشار مرجع سياسي مطّلع إلى نقطة وحيدة لافتة، تمثّلت في إعادة تفعيل اللجنة بعد فترة من التراخي وتعليق الاجتماعات، استمرت أكثر من شهر، مشيراً إلى أن «هذه العودة جاءت عقب فشل المساعي الأميركية والإسرائيلية لتحويل اللجنة من إطارها العسكري التقني إلى لجنة سياسية تفاوضية». وبناءً على هذا الفشل «عاد الأميركيون إلى القالب الأصلي للجنة، أي تلك التي تلتزم بطابعها العسكري والتقني، وتعمل بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي يستند إلى القرار الدولي 1701، من دون أي تجاوز لصلاحياتها».

وفي موازاة ذلك، وصف مصدر مطّلع الاجتماعات التي عُقدت أمس في بيروت، بأنها «إيجابية»، حيث جدد المسؤولون اللبنانيون مطالبتهم «المجتمع الدولي» بالضغط على العدو الإسرائيلي لوقف خروقاته المتكررة للسيادة اللبنانية، كما طالبوا بـ«ضرورة تفعيل عمل اللجنة بشكل دوري وفعّال». وأكد الجانب اللبناني أن النقاط التي تحتلها إسرائيل على الحدود «لا تكتسب أي أهمية استراتيجية أو عسكرية، ما يجعل استمرار الاحتلال لها عملاً استفزازياً لا أكثر، ويُضعف من موقع الدولة الرسمي في مقابل حزب الله والرأي العام».

وعلى صعيد متصل، أشار الوفد اللبناني إلى أن «الدولة تقوم بما هو مطلوب منها لبسط سلطتها على كامل أراضيها، فيما يستمرّ الجيش اللبناني بأداء مهامه الميدانية»، خصوصاً في ما يتعلق بـ«تفكيك المواقع العسكرية»، إلا أنّ «إسرائيل تواصل عرقلة حركة الجيش اللبناني وعمله».

في المقابل، تعهّد الجنرالان الأميركيان، بتفعيل اجتماعات اللجنة بشكل دوري برئاسة الجنرال الجديد الذي سيقيم في بيروت، وبأن «تكثّف اتصالاتها للضغط على الجانب الإسرائيلي من أجل وقف الخروقات والسماح بتنفيذ مهام الجيش اللبناني اللازمة على الأرض».

(الأخبار)

تقرير

لجنة المال وقانون المصارف
«عيب تشريعي» أمام النواب

على وقع الضغوط الأميركية، يسرّع لبنان، بكل أركانه، الخطوات المتعلقة بملف «الإصلاحات المالية». بمعزل عما هو مقصود بتعبير «الإصلاحات»، فإن ما لمسته وتبلغت به الوفود اللبنانية التي شاركت في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، هو أن مدة السماح لتنفيذ المطلوب لا تتجاوز بضعة أشهر. هكذا أقرّ مجلس النواب سريعاً التعديلات على قانون السرية المصرفية، وفي الإطار نفسه، انطلقت في لجنة المال والموازنة النقاشات في مشروع قانون «معالجة أوضاع المصارف». لم تخلص هذه النقاشات في يومها الأول إلى نتيجة، باستثناء أن هناك وجهات نظر متعدّدة ومتباينة إزاء التعاطي مع مشروع قانون يربط نفسه بصدور قانون آخر ليس موجوداً بعد.

يقول نواب في لجنة المال والموازنة، إن النقاشات كانت مفتوحة لكل من أراد اقتطاع جزء من القانون وإبداء رأي فيه، إلا أن أبرزها كان يتعلق بالمسألة المرتبطة بالمادة الأخيرة التي تنص على أن هذا القانون ينشر ويعلّق تنفيذه «إلى حين إقرار ونشر قانون معالجة الفجوة المالية الذي يسمح بإعادة التوازن للانتظام المالي في لبنان». إذاً، كيف يمكن أن يناقش قانون وينشر ويعلق تنفيذ بنوده لحين إقرار قانون آخر ليس موجوداً؟ هذه الصيغة غير المسبوقة في التعامل من الحكومة مع مسائل حساسة ودقيقة مثل قانون معالجة أوضاع المصارف، أربكت النواب ووصفها عدد منهم بأنها «عيب تشريعي». اقترح بعضهم تعليق النقاش لحين وصول قانون معالجة الفجوة من الحكومة إلى المجلس النيابي لدرس الاثنين معاً، فيما اقترح آخرون، أن يتم درس هذا المشروع على ألا يقرّ نهائياً إلى حين يصل مشروع القانون المتعلق بالفجوة المالية لإقرارهما معاً. عدد آخر من النواب اقترح أن تتم مناقشة هذا القانون على أن يكون النقاش مرتبطاً بمهلة زمنية قد تمتد لسنة، وغايتها أن يكون مشروع القانون الآخر قد وصل إلى مجلس النواب.

لم يصل النقاش إلى أي نتيجة واضحة، ولكن الواضح أن رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان ينوي مواصلة النقاش في مواد مشروع قانون المعالجة لأوضاع المصارف بنداً بنداً، فيتم إقرار ما يمكن إقراره منه، ثم تعلّق المواد الباقية المرتبطة بمشروع قانون الفجوة المالية لحين وصول مشروع الحكومة. وقد برّر الأمر بأنه لا يجب أن يتوقف عمل مجلس النواب في هذا الوقت، ولكن لغاية موضوعية، لا يمكن النقاش في البنود التي ترتبط بقانون آخر.

وزير المال ياسين جابر، الذي حضر الجلسة، لم يكن لديه تعليق على هذا النقاش، بل اكتفى بالإدلاء بنتائج زيارته إلى واشنطن مشيراً إلى أنه لاقى ترحيباً وإيجابية في التعامل مع لبنان، ولا سيما بعد إقرار التعديلات المطلوبة على السرية المصرفية، معتبراً أن هذا الأمر قدّم انطباعاً جيداً وإشارة إيجابية لما يمكن أن يقوم به لبنان في التعامل مع الإصلاحات المطلوبة منه دولياً.

وستعقد الجلسة الثانية لاستكمال مناقشة هذا القانون يوم الإثنين المقبل، على أن يحضر في هذه الجلسة حاكم مصرف لبنان كريم سعيد (كان مسافراً ووصل مساء أمس إلى بيروت) وبدلو بدلوه بشأن هذا القانون وعلاقته مع قانون الفجوة المالية، أو ما يمكن تسميته قانون إعادة التوازن إلى القطاع المالي.

(الأخبار)

خطّة سعيد يجب أن تحظى بموافقة المصارف

كان لافتاً أن يصدر حاكم مصرف لبنان كريم سعيد بياناً يردّ فيه على تقارير إعلامية تفيد بأنه مسؤول عن الإعداد لمشروع قانون الإعادة للتوازن إلى القطاع المالي. لكن البيان خلط تماماً بين إعادة هيكلة المصارف وبين قانون إعادة التوازن المالي في خطوة محرجة لجهة تناقش موضوعاً بهذه الدقة والحساسية.

فإعادة الهيكلة تمّت ترجمتها في قانون «معالجة أوضاع المصارف» الذي يُناقش في لجنة المال والموازنة بعدما أقرّته الحكومة، أما مشروع إعادة التوازن، الذي يمكن تسميته مشروع «توزيع الخسائر»، فهو المقصود ببيان سعيد عن أن مصرف لبنان بصدد إعداده. أما النسخة التي سيعدّها سعيد، فستكون «موضوع نقاشات ومراجعات من قبل صندوق النقد الدولي ورئاسة الحكومة والوزارات المعنية، وبعض المستشارين الرئاسيين المنتقين، إلى جانب عدد من المستشارين الماليين الدوليين ذوي الخبرة في إدارة الأزمات المصرفية النظامية حول العالم» كما ورد في البيان. ولفت إلى أنه لن تكون هناك «خطة واحدة من مصرف لبنان» تُفرض للتنفيذ، بل سيكون هناك مقاربة مرنة ينبغي أن تحظى بدعم كل الأطراف المعنية وموافقتها «بما في ذلك الدولة، مصرف لبنان، المصارف التجارية، مع إعطاء الأولوية لسداد الودائع لصغار المودعين وإعادة رسملة المصارف تدريجياً».

(هيثم الموسوي)

الانتخابات البلدية

سكاف في فخّ معراب
الكتلة الشعبية خارج الانتخابات؟

لم يعمّر التحالف بين «القوات اللبنانية» والكتلة الشعبية لخوض الانتخابات البلدية في مدينة زحلة أكثر من أسبوعين، إذ يبدو أنه انتهى بعدما اندلع الخلاف بين الطرفين اللذين كانت لكل منهما أهدافه الخاصة منه. وعلمت «الأخبار» أن اجتماعات مكثّفة عُقدت حتى وقت متأخر من ليل أمس في محاولة لإنقاذ التحالف الذي وُصف بـ«الهجين»، بعدما تخلّت «الكتلة الشعبية» برئاسة ميريام سكاف عن تحالفاتها التقليدية، فيما تحالفت «القوات» مع من تسمّيهم «الإقطاع السياسي» على حساب حلفائها «الطبيعيين» كحزب الكتائب. ووفق مصادر متابعة في زحلة، فإن سكاف كانت ترغب في البناء على هذا التحالف للاستفادة منه في الانتخابات النيابية المقبلة، فيما كانت حسابات حزب «القوات» مختلفة، إذ أراد استغلال أصوات «الكتلة الشعبية» لترجيح الكفّة لمصلحته في الانتخابات البلدية وفرض مجلس بلدي تديره معراب، فيما لكل حادث حديث عندما يحين موعد الانتخابات النيابية.

وانفجر الخلاف أمس خلال اجتماع في منزل سكاف، بحضور المرشّح على اللائحة لرئاسة البلدية المهندس سليم غزالة، والذي كان مخصّصاً لوضع اللمسات الأخيرة قبل إعلان اللائحة والتقاط الصورة التذكارية. وفيما قالت مصادر قواتية إن سكاف أنهكت مفاوضي القوات بطلبات متتالية كانت دائماً تعيد عقارب ساعة التوافق إلى الوراء، من بينها إصرارها على أن يزور غزالة دارتها قبل إعلان ترشّحه ورفع حصتها من سبعة أعضاء إلى عشرة، وهو ما وافق عليه القواتيون، قبل أن يقصم ظهر البعير إصرارها على أن تسمّي الكتلة محامياً للبلدية خلفاً للمحامي الحالي مخايل بو طعان الذي كان محسوباً سابقاً على آل سكاف.

في المقابل، تؤكّد مصادر زحلية متابعة أن التعاطي الفوقي للقوات اللبنانية مع سكاف ومع غيرها من المكوّنات الزحلية هو ما أخرج الخلاف إلى العلن وأنهى التحالف. وأوضحت أن سكاف، قبل التحالف مع «القوات اللبنانية»، كانت قد وافقت على السير في لائحة من العائلات برئاسة وليد الشويري، صهر النائب السابق سيزار معلوف، والذي يحظى بدعم الأخير والتيار الوطني الحر، إضافة إلى الثنائي الشيعي وسنّة تيار المستقبل. إلا أن معراب التي خشيت مثل هذه اللائحة عرضت على سكاف حصة من سبعة أعضاء بدل الأربعة في لائحة الشويري من أصل 21 عضواً. ومع خروج الكتائب من اللائحة، تمّ

> **لم تجد المحاولات الحزبية لتخفيف التوتر والتقليل من انعكاساته على الانتخابات النيابية المقبلة**

الحالي سجيع عطية، بعدما عقد تحالفاً شمل مختلف الأحزاب السياسية والفاعليات العائلية. غير أن التجربة السيئة للمجلس الذي عصفت به الخلافات وأدت إلى استقالة عدد من الأعضاء، ثم حلّه، حوّلت حلفاء الأمس إلى خصوم. ويجتمع الحزب الشيوعي و«القوات والأحزاب، و«عندقت هوية» برئاسة كامل الدرزي، وإثر ترشح منسق التيار الوطني الحر في عندقت زياد طرباي ضمن اللائحة الثانية قدموا استقالتهم احتجاجاً على ما اعتبروه استغلالاً للمنصب، وحاولت هيئة التيار في القضاء استيعاب الخلافات، فأصدرت بياناً أكد أن التيار الذي «يشكل بمؤيديه وملتزميه الشريحة الأوسع والأكبر» في البلدة، يقف على مسافة واحدة من اللائحتين، و«يعتبر أن ترشيحات أعضائه المنتسبين لا تمثّل التيار، وتعبّر عن تنوّع مسموح ضمن إطار المنافسة المحلية والعائلية».

رحبة معركة شرسة

وتستعد بلدة رحبة (15 عضواً) لمعركة شرسة ستكون انعكاساً لخلافات المجلس البلدي برئاسة فادي بربر الذي فاز في 2016 على رئيس البلدية آنذاك النائب اللبنانية» والنائب السابق عبدالله كبيرة لتيار المستقبل). وتتنافس على المجلس الذي يضم 15 عضواً (9 أرثوذكس و6 سنة) لائحتان تتوزع القوى السياسية والفاعليات العائلية عليهما: لائحة «قرار بزبينا» برئاسة الرئيس الحالي المحامي طارق خبازي، و«بزبينا تجمعنا» التي يرأسها المهندس مانويل هزيم وتضم القوى المعترضة على أداء رئيس البلدية خلال السنوات التسع الماضية التي شهدت شكاوى وادعاءات أمام القضاء واعتراضات على تغطية البلدية لمخالفات بيئية.

كذلك تخوض بلدة جبرايل (12 عضواً) الانتخابات في أجواء مشحونة جداً، بسبب الانقسام الحاد بين حلفاء الأمس الذين خاضوا انتخابات 2016 منافسة. إذ إن الخلافات التي نشبت مع استلام جميل خوري الرئاسة حالت دون تطبيق الاتفاق الذي كان يقضي باستقالة خوري وتسليم الرئاسة لأديب فرح، ما أدى إلى اتهام الأول بالنكث بوعوده. وتتحضر البلدة التي تضم 2000 ناخب لمعركة عائلية شرسة يشارك فيها التيار الوطني الحر والقومي، و«القوات»، مع حيثية مهمة للمرشح السابق للانتخابات النيابية المهندس جان موسى. وفيما تنقسم الأحزاب بين اللائحتين، يدعم موسى اللائحة المواجهة لرئيس البلدية الحالي، على أن تكون الرئاسة مناصفة بين أديب فرح وإيلي الراسي.

السخونة تنسحب أيضاً على بلدة الجديدة (12 عضواً) في منطقة الشفت، التي تشهد مواجهة بين لائحتين، يرأس الأولى الرئيس الحالي أيمن عبدالله والثانية المهندس وليد عوض، وسط انقسام الأحزاب الأكثر حضوراً في البلدة، وتحديداً التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية»، مع حيثية مهمة للمرشح السابق للانتخابات النيابية المهندس جان موسى، والعميد وليام مجلي. وعليه ستخوض البلدة المعركة بين لائحتين، الأولى يرأسها رئيس البلدية الحالي جميل خوري، والثانية مكونة من مرشحين اتفقوا على المداورة.

وتشهد شدرا (15 عضواً) حيث يتمتع التيار الوطني الحر بشعبية تجعله الناخب الأول في أي استحقاق انتخابي، معركة عائلية بامتياز، حيث يتوزع المحازبون والمناصرون على لائحتين متنافستين: واحدة برئاسة علاء الخليل فيما لم تكتمل الثانية بعد.

(هيثم الموسوي)

أجواء محمومة بين مسيحيي عكّار

نجلة حمود

مع اقتراب موعد الاستحقاق البلدي في محافظة عكار في 11 أيار الجاري، تأخذ الانتخابات في غالبية البلدات المسيحية طابعاً حاداً تختلط فيه العائلية بالسياسة، رغم المحاولات الحزبية لتخفيف التوتر والتقليل من انعكاساته على الانتخابات النيابية المقررة العام المقبل. فالتيار الوطني الحر، مثلاً، والذي يتمتع بحضور قوي يجعل منه ناخباً أوّل، أعلن البقاء على الحياد في غالبية البلدات المحسوبة عليه، غير أن التفاصيل المتعلقة بالمرشحين وتوزعهم على اللوائح المتخاصمة أحدثت بلبلة وشرخاً كبيرين حتى بين محازبيه ومناصريه.

في عندقت (15 عضواً) تتسم المواجهة بحدّية بسبب تداخل العائلات والأحزاب وتوزعها على لائحتين: «كرمال عندقت» التي يرأسها طاني حنا وتضم محازبين ومناصرين من مختلف التيارات والأحزاب، و«عندقت هوية» برئاسة كامل الدرزي، وإثر ترشح منسق التيار الوطني الحر في عندقت زياد طرباي ضمن اللائحة الثانية قدموا استقالتهم احتجاجاً على ما اعتبروه استغلالاً للمنصب، وحاولت هيئة التيار في القضاء استيعاب الخلافات، فأصدرت بياناً أكد أن التيار الذي «يشكل بمؤيديه وملتزميه الشريحة الأوسع والأكبر» في البلدة، يقف على مسافة واحدة من اللائحتين، و«يعتبر أن ترشيحات أعضائه المنتسبين لا تمثّل التيار، وتعبّر عن تنوّع مسموح ضمن إطار المنافسة المحلية والعائلية».

رحبة معركة شرسة

وتستعد بلدة رحبة (15 عضواً) لمعركة شرسة ستكون انعكاساً لخلافات المجلس البلدي برئاسة فادي بربر الذي فاز في 2016 على رئيس البلدية آنذاك النائب كبيرة لتيار المستقبل). وتتنافس على المجلس الذي يضم 15 عضواً (9 أرثوذكس و6 سنة) لائحتان تتوزع القوى السياسية والفاعليات العائلية عليهما: لائحة «قرار بزبينا» برئاسة الرئيس الحالي المحامي طارق خبازي، و«بزبينا تجمعنا» التي يرأسها المهندس مانويل هزيم وتضم القوى المعترضة على أداء رئيس البلدية خلال السنوات التسع الماضية التي شهدت شكاوى وادعاءات أمام القضاء واعتراضات على تغطية البلدية لمخالفات بيئية.

كذلك تخوض بلدة جبرايل (12 عضواً) الانتخابات في أجواء مشحونة جداً، بسبب الانقسام الحاد بين حلفاء الأمس الذين خاضوا انتخابات 2016 منافسة. إذ إن الخلافات التي نشبت مع استلام جميل خوري الرئاسة حالت دون تطبيق الاتفاق الذي كان يقضي باستقالة خوري وتسليم الرئاسة لأديب فرح، ما أدى إلى اتهام الأول بالنكث بوعوده. وتتحضر البلدة التي تضم 2000 ناخب لمعركة عائلية شرسة يشارك فيها التيار الوطني الحر والقومي، و«القوات»، مع حيثية مهمة للمرشح السابق للانتخابات النيابية المهندس جان موسى. وفيما تنقسم الأحزاب بين اللائحتين، يدعم موسى اللائحة المواجهة لرئيس البلدية الحالي، على أن تكون الرئاسة مناصفة بين أديب فرح وإيلي الراسي.

السخونة تنسحب أيضاً على بلدة الجديدة (12 عضواً) في منطقة الشفت، التي تشهد مواجهة بين لائحتين، يرأس الأولى الرئيس الحالي أيمن عبدالله والثانية المهندس وليد عوض، وسط انقسام الأحزاب الأكثر حضوراً في البلدة، وتحديداً التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية»، مع حيثية مهمة للمرشح السابق للانتخابات النيابية المهندس جان موسى، والعميد وليام مجلي. وعليه ستخوض البلدة المعركة بين لائحتين، الأولى يرأسها رئيس البلدية الحالي جميل خوري، والثانية مكونة من مرشحين اتفقوا على المداورة.

وتشهد شدرا (15 عضواً) حيث يتمتع التيار الوطني الحر بشعبية تجعله الناخب الأول في أي استحقاق انتخابي، معركة عائلية بامتياز، حيث يتوزع المحازبون والمناصرون على لائحتين متنافستين: واحدة برئاسة علاء الخليل فيما لم تكتمل الثانية بعد.

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

> **إذا فشلت مفاوضات ربع الساعة الأخير ليس أمام سكاف سوى الخضوع او الانسحاب**

الاتفاق على أن تذهب مقاعده الثلاثة للكتلة، على أن تسمّي المرشحين بالتوافق مع «القوات اللبنانية». غير أن الأخيرة وضعت فيتو على أسماء كثيرة قدّمتها الكتلة الشعبية، ودفعت باتجاه أسماء ذات ميول قواتية.

وفي حال لم تفلح جهود ربع الساعة الأخير، ستجد الكتلة الشعبية نفسها وحيدة. فرغم تأكيدات أن سكاف بدأت اتصالات مع التيار الوطني الحر والثنائي الشيعي في مسعى لتشكيل لائحة انتخابية جديدة، في إطار إعادة تموضع سياسي يفتح الباب أمام تحالفات جديدة، أكدت المصادر أن دون هذا الأمر صعوبات كبيرة، خصوصاً أن معلوف والثنائي الشيعي التزما بدعم لائحة رئيس البلدية الحالي أسعد زغيب، والأمر «ليس لعب أولاد».

وتجزم المصادر بأنه ليس أمام سكاف سوى إعلان الانسحاب من الانتخابات البلدية احتجاجاً على «مصادرة الأحزاب» للمجلس البلدي، أو العودة إلى فخّ التحالف مع حزب «القوات» الذي تبيّن أنه لا يريد من سكاف سوى غطائها الشعبي من دون أي وزن أو دور في المجلس البلدي.

(الأخبار)

جزين
صراع رؤوس الأموال

أمال خليل

لم تتبلور خريطة المعركة البلدية والاختيارية في جزين على بعد أقل من شهر من موعد الانتخابات. ويربط المعنيون شكلها النهائي بتأثرها بنتائج الانتخابات التي ستسبقها في بقية المناطق المسيحية، ولا سيما جبل لبنان. لكنّ تغريدة على منصة «إكس» للنائب السابق زياد أسود، وضعت اللبنة الأولى للاستحقاق المُرتقب في المدينة التي خسرت في الانتخابات النيابية، قبل ثلاث سنوات، لقب «عروس التيار الوطني الحر». وغرّد أسود، أحد أبرز خصوم النائب جبران باسيل، بأن «التيار في مأزق وإفلاس سياسي وشعبي، وأكبر دليل (على ذلك) أنه غير قادر على تأليف لائحة واحدة في جزين» في إشارة، وفق مصادر متابعة، إلى اللائحة البلدية التي يتشارك في تشكيلها كل من أسود والنائب السابق إبراهيم عازار وهيئة التيار. وتشير الخريطة الأولية إلى تنافس لائحتين رئيسيتين، الأولى مدعومة من التيار وعازار وأسود ومناصريه من معارضي قيادة التيار. والثانية مدعومة من «القوات اللبنانية» والكتائب والعائلات. حتى الآن، توافق شركاء اللائحة الأولى، كخيار أولي، على ترشيح رجل الأعمال دافيد الحلو رئيساً للبلدية. وهو شقيق أحد ممولّي التيار غازي الحلو ورئيس بلدية جزين عام 2010 وليد الحلو. وتحظى اللائحة أيضاً بمباركة النائب السابق أمل أبو زيد، وتتوزع تشكيلتها الأولية على: عضوين لأسود وثمانية لعازار وثمانية للتيار. وفي اللائحة الثانية، اختارت «القوات»، كخيار أولي، المتموّل بشارة عون لرئاسة البلدية. وفيما تتنافس رؤوس الأموال في عروس الشلال، لم تحسم العائلات الكبرى خيارها بعد، ولا سيما عائلات كنعان ورزق وسرحال التي تشكّل بيضة القبان في كل استحقاق جزيني.

المعركة الثنائية بشكلها الأولي، أسقطت مساعي الكاهن في رعية جزين طوني رحيم لتشكيل لائحة توافقية، تجنّب المدينة معركة جديدة تزيد الخلافات السياسية والعائلية التي تتراكم بعد كل دورة انتخابات بلدية ونيابية.

كترمايا
الاشتراكي - «المستقبل» vs الجماعة

تختلف الجولة في بلدة كترمايا عن أي جولة أخرى لأيّ من قرى إقليم الخروب، إذ لطالما عُرفت عن أهاليها حماستهم الزائدة للانخراط في العمل السياسي. ويصعب أن تمر مناسبة في الإقليم من دون أن تكون للبلدة حصتها في رفع الصور أو حشد التظاهرات والمسيرات.

على هذا المنوال، يخوض أهالي كترمايا الانتخابات البلديّة والاختياريّة، إذ يصعب إحصاء الصور الموزّعة في الأحياء وعلى الجدران، ما يشي بمعركة «على المنخار» بين اللائحتين المتنافستين، وإن كان معظم الأهالي يرفضون تسميتها بالمعركة مفضّلين مصطلح «التنافس لأننا كلنا أهل وأقرباء».

هذا الحديث الذي يتناقله أهالي كترمايا مع التشديد على حرصهم على إعلاء المصلحة العامة على ما عداها من خلافات، يكاد يتكرّر في كل الجلسات كإشارة إلى غياب التشنّج وانتظار صناديق الاقتراع الأحد المقبل. وهو ما ارتكزت إليه الأحزاب الأساسية في المنطقة، تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي والجماعة الإسلامية، عندما حاولت إرساء توافق حول لائحة ائتلافيّة للأحزاب، قبل أن تصطدم هذه المحاولة بطرح «الجماعة» حلاً «وسطياً» يقوم على تقاسم رئاسة البلدية بين الأحزاب الثلاثة، أي عامين لكلّ طرف.

وفيما يشير مسؤولو «الجماعة» إلى أنّهم لم يتلقّوا رداً على الاقتراح، يؤكّد «المستقبليون» و«الاشتراكيون» أنّ تريثّ حزبيهما في الرد ليس هو ما أفشل الجهود، طالما أنّ «الجماعة» لم تسأل عن الإجابة وكانت تعمل على تشكيل نواة لائحة.

كلّ ذلك يؤكّد أنّ قراراً ضمنياً اتُّخذ بالسير في تحالف بين «الجماعة» والعائلات، مقابل تحالف بين «الاشتراكي» و«المستقبل» والعائلات انطلق من أرضيّة مشتركة، وهي التقاطع على اسم رئيس البلديّة الحالي يحيى علاء الدين الذي يمتلك حيثيّة شعبيّة في البلدة.

> **رموز حزبية ضمن اللائحتين المتنافستين**

واستندت تشكيلتا اللائحتين إلى رموز حزبيّة كوجود 7 مرشحين من كوادر «الجماعة» أو من يدورون في فلكها في لائحة «كترمايا بلديتي» التي ضمّت أيضاً مرشحتين من أصل 15، من دون الاتفاق مسبقاً على اسم الرئيس، وإن كان البعض يُرجّح أن تكون الرئاسة مناصفة على أن تؤول في المرحلة الأولى إلى رئيس البلدية السابق محمد نجيب حسن.

الوجود الحزبي ينسحب أيضاً على لائحة كترمايا تستحق» برئاسة علم الدين، والتي تضم كادرات من «الاشتراكي» و«المستقبل». ويؤكّد مسؤولو «التيار» أنّ التحالف تمّ قبل قرار الرئيس سعد الحريري العزوف عن خوض الانتخابات البلدية، ما حتّم على المرشّحين الاستمرار بترشيحاتهم بصفتهم الشخصية من دون تدخّلات من مسؤولي «التيار الأزرق».

وعليه، ينتظر أن تشهد المعركة التي يتوقّع أن يُشارك فيها نصف الناخبين، أي نحو 3500 مقترع، عمليات تشطيب تحول دون فوز أي لائحة كاملة، خصوصاً أنّ الغلبة العائليّة تسيطر على توجّهات أهالي البلدة.

اللافت أن اللائحتين لم تُراعيا ضمّ مرشحين مسيحيين رغم أن في البلدة نحو 250 ناخباً مسيحياً.

شحيم
الأحزاب تنسحب باستثناء «الجماعة»

لم تتمكّن الأحزاب، باستثناء «الجماعة الإسلامية»، من إكمال المعركة البلديّة في شحيم، بعدما فرضت العائلات نفسها لاعباً أساسياً. الخروج الأوّل كان للحزب التقدمي الاشتراكي، قبل أن يُعلن تيّار المستقبل في بيان عدم تحالفه مع الجماعة، مشيراً إلى أنّ «ما يقوم به النائب السابق محمّد الحجّار طابعه عائلي لا سياسي، ولا يُلزم التيّار بشيء».

هكذا، أطفأ الاشتراكي والتيّار ماكيناتهما الانتخابيّة. وبينما سحب النائب بلال عبدالله مرشّحيه، أبقى الحجّار على المرشحين باعتبارهم يمثلون عائلاتهم ولا يخوضون المعركة باسم المستقبل الذي لوّح مسؤولوه في الساعات الأخيرة بأنّ كل مرشّح يستمر بترشيحه على لائحة «الجماعة» سيكون عرضةً لشطب انتسابه. علماً أنّ الحجّار ابتعد عن السّاحة الانتخابيّة في الساعات الماضية، وأبلغ مناصريه أنه سيبقى في بيروت حتّى الأحد، موعد الاقتراع، بسبب انقسام القاعدة الشعبيّة لـ«التيّار الأزرق» بين اللوائح.

هذه التعقيدات السياسيّة أسهمت في خلط الأوراق وأدّت إلى عدم اكتمال عقد أي من اللوائح الأربع: لائحة مدعومة من «الجماعة» (لم يتفق فيها على اسم الرئيس) وثانية يرأسها محمّد سعيد عويدات، وثالثة برئاسة سامي عبدالله (عم المدير العام لقوى الأمن الدّاخلي اللواء رائد عبدالله)، ورابعة برئاسة أحمد قدّاح.

وتشير مصادر متابعة إلى أنّ بقاء المعركة على ما هي عليه، يعني حتماً عمليّات تشطيب واسعة من العائلات المستاءة من التحالفات، وخروقات قد تؤدي إلى وصول مجلس غير متجانس.

دير عمار
معركة «ع المنخار»

محمد ملص

منافسة عائلية تقليدية وحادة تشهدها بلدة دير عمار بين عائلة الدهيبي التي استأثرت برئاسة البلدية لدورتين متتاليتين وعينها على الدورة الثالثة، وعائلة عيد التي تسعى إلى استعادة المقعد عبر رئيس البلدية السابق أحمد عيد في معركة «ع المنخار».

وبلدية دير عمار من البلديات القلائل التي حافظت على استمراريتها في العمل البلدي، وهي إحدى بلدات اتحاد بلديات المنية، يبلغ عدد ناخبيها 7214، وتتألف من 18 مقعداً، بعدما قررت وزارة الداخلية زيادة 3 مقاعد إلى مجلسها البلدي في هذه الدورة.

وفيما تغيب التدخلات السياسية العلنية، لا يخلو الأمر من «تمنيات» على بعض العائلات الصغرى التي تلعب دوراً في ترجيح الكفة في المعركة التي تخوضها لائحتان: الأولى برئاسة رئيس البلدية الحالي خالد الدهيبي الذي يشغل منصبه منذ أكثر من 15 سنة، كما شغل أخيراً رئاسة اتحاد بلديات المنية بعد حل بلدية المنية. ويتحالف الدهيبي مع عائلة العتر التي منحها منصب نائب الرئيس، وستضم لائحته عنصراً نسائياً للمرة الأولى. أما اللائحة الثانية برئاسة عيد، فتتحالف مع عائلة الجندي التي مُنحت منصب نائب الرئيس، إضافة إلى عائلتي خولا وفاهمة. وبينما تنقسم بقية العائلات بين اللائحتين، أكّدت مصادر لـ«الأخبار» أن 40% من أهالي البلدة ممن يقيمون خارج نطاقها العقاري هم من يرجّحون كفة الفوز. علماً أن تحديات كبيرة تنتظر المجلس البلدي المقبل الذي سيصطدم بسلسلة من الأزمات، من إعادة العمل بمطمر دير عمار الذي لا يزال مطروحاً بشكل جدي ليكون وجهة نفايات الشمال، إلى استعادة الأراضي التي اقتُطعت من المنطقة لمصلحة عدد من الوزارات بما فيها الواجهة البحرية التي ذهبت بمعظمها إلى وزارة الطاقة والمياه.

على الغلاف

احتضار قوّة العمل

محمد وهبة

يصعب تقديم أي تصوّر إيجابي للعمّال في عيدهم السنوي. فالوظائف التي ينتجها اقتصاد لبنان ما تزال بالمواصفات نفسها: هشّة، ذات قيمة مضافة متدنية، لا تتماهى مع مستويات الخريجين... السبب هو أن نموذج الاقتصاد السياسي في لبنان انتقل من مرحلة الأزمة إلى التصحيح العشوائي. ظلّ كما هو، إنما اعترته انحرافات أعمق. هو نسخة مشوّهة عن النموذج الذي ساد في سنوات ما بعد الحرب الأهلية. فلا الانهيار المصرفي والنقدي دفع السلطة نحو التغيير، ولا الحرب بكل نتائجها المدمّرة أثمرت ذلك. حدثان بهذا الحجم جرى التعامل معهم وفقاً لمنطق الحياد السلبي الذي أنتج تصحيحاً عشوائياً في بنية هذا النموذج، ما أدّى إلى المزيد من الاختلالات في الاقتصاد والتشوّهات في النسيج المجتمعي. التصحيح يحصل من دون أي تدخّل للسلطة، فاتّجهت الكفاءات نحو الهجرة وتدنّت أكثر قدرة الاقتصاد على خلق وظائف ذات قيمة مضافة عالية، واتّسعت الهوّة بين الأرباح والأجور... باختصار يمكن القول إن قوّة العمل في لبنان كانت مهمّشة وهي الآن تحتضر.

قبل الانهيار المصرفي والنقدي، كانت قوّة العمل الرئيسية تتمركز في القطاع المالي، أي في المصارف وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية وسواها. كان أبلغ تعبير عن هذا الأمر أنه لدى المصارف قوّة عمل يتجاوز عديدها الـ25 ألف أجير. ثمة نسبة وازنة من هؤلاء كانت قوّة عمل ذات كفاءة مرتفعة بالشهادات العلمية وبالخبرة والمعرفة. بحسب التقرير السنوي الصادر عن جمعية المصارف، فإنه في عام 2018 كانت نسبة حملة الشهادات الجامعية تبلغ 80% من مجمل موظفي المصارف، و75% منهم تقنيون يحملون مهارات تكتسب بالتعلم والخبرة والتدريب و26% هم كوادر يتحمّلون مسؤوليات في المراكز الأعلى. في حينه، كان المتوسط السنوي لرواتب موظّف المصرف يبلغ 2800 دولار مقارنة مع حدّ أدنى للأجور يبلغ 447 دولاراً، وإذا احتسبت التقديمات الأخرى، أي الراتب الأساسي مع تعويضات النقل وبدلات التعليم وسواها، فإن متوسط كلفة الأجير في المصرف كانت تصل إلى 4244 دولاراً. أما في نهاية 2023، وبحسب التقرير السنوي لجمعية المصارف، فقد انخفض عدد العاملين في القطاع بنسبة 54,4% ليبلغ عددهم 14860 أجيراً (العدد أصبح أقلّ في 2024 ولكن لم تصدر أي إحصاءات عن جمعية المصارف بعد). صحيح أن نسبة التقنيين وحملة الشهادات الجامعية لم تتغيّر كثيراً، ولكن من الواضح أن الذين أنهوا مدة عملهم في القطاع هم من أصحاب الكفاءات والخبرات التي ذهبت تبحث عن عمل في مكان آخر بأجر يساوي ما كانت تحصل عليه قبل الانهيار أو يكاد يساويه. فقد بلغ متوسط أجور القطاع 263 دولاراً لكل أجير، أي 9,4% مما كان عليه قبل الانهيار، وإذا احتسبت التقديمات الإضافية، فإن كلفة الأجير تبلغ 882 دولاراً، أي 20,7% مما كانت عليه في 2018.

هذه الأرقام تعود إلى درّة تاج النموذج الاقتصادي للبنان، أي المصارف. فقد كان لبنان مصمماً ليكون محور جذب التدفقات الآتية من الخارج. كان هذا النموذج يحتاج إلى جهاز مصرفي كبير يتألف من 65 مصرفاً يعمل لديها أكثر من 25 ألف أجير. كانت المصارف هي القلب النابض لنموذج لبنان الاقتصادي. كان ربّ العمل الأكبر في لبنان، وكانت أكبر دافع للضرائب، وكانت جهازاً يتابع التطوّرات العالمية في إدارة العمل المصرفي ويحدّث بنيته دائماً ببرامج العمل والآليات والأجهزة... كان القطاع المالي وأساسه المصارف، يستحوذ على الحصّة الأكبر من الأجور المصرّح عنها، وكان يستحوذ على الحصّة الأكبر من الأجور في الشطور العليا. وكان يحقق أرباحاً طائلة. وإلى جانب ذلك كلّه كان القطاع هو الأكثر تحقيقاً للأرباح، والفئة المدلّلة في بنية هذا النموذج التي لم يكن يقال لها «لا». كانت التشريعات ترسم وتحدّد على أساس ما يضرّ القطاع وما يفيده، وكانت أسعار الفوائد تحدّد حصراً من أجل استمرار ربحيتها المرتفعة، حتى أن مستويات الأجور في لبنان كانت تقف عند خاطر أصحاب المصارف.

كان التشوّه كبيراً، وكان سقوط القطاع مدوياً من مصرف لبنان إلى المصارف التجارية وسائر فئات القطاع المالي. فبإفلاس المصارف، لم يعد الاقتصاد ينتج قوّة عمل ذات قيم مضافة مرتفعة. هذا الأمر لا يعود إلى أن المصارف كانت تنتجها، بل إن النموذج كان مصمماً ليقوم بذلك، وإن غياب السلطة عن تنمية قطاعات أخرى في القطاعات التقليدية أو المبتكرة، أدّى إلى تركّز الوظائف هناك. والانهيار لم يكن مجرّد عارض كبير، بل أظهر حجم التفسّخ في بنية هذا النموذج الذي قام على اجتذاب الأموال من الخارج وإنفاقها في الداخل على شراء سلع مستوردة. عملياً، لم يكن لدى لبنان إنتاج محلّي. لم تكن الاستثمارات الخاصة والعامة والإعفاءات والمزايا التي يقدّمها النموذج بكل أركانه السياسي والتشريعي والتنفيذي والقضائي، مصمّمة لتصيب قطاعات أخرى. فمن كان يعتاش على القطاع العقاري كان يمكنه تحقيق الأرباح ورفع مستويات الترف في نموذج يثبت سعر الصرف ويدعمه لخدمة الاستهلاك والمستهلكين. لنأخذ مثلاً قطاع العقارات الذي كان يتموّل من المصارف للتجارة بالأراضي. كان الأمر بسيطاً. إذ يمكن شراء أرض بقرض من المصرف يمنحه هذا الأخير بضمانة قيمة الأرض نفسها، وكان يكفي سداد بضع دفعات لبيعها لاحقاً بسعر أعلى سواء جرى تطويرها إلى عقار مبني أو ظلّت أرضاً غير مبنية. أتاح التمويل المصرفي لفئات من الناس امتلاك سيارات ذات كلفة متوسطة، وأتاح لفئات أخرى إجراء عمليات تجميل، وأتاح لغيرهم توسيع استيراد السلع وبيعها في الداخل بأسعار مربحة جداً.

> **المصارف وهي درّة تاج النموذج الاقتصادي في لبنان خسرت أكثر من نصف أجرائها وكفاءاتها**

كان النموذج عبارة عن حلقات متصلة في ما بينها موجّهة ضمن مسار واحد انتهى إلى الانهيار. أما الآن، فقد ترك النموذج ليصحح نفسه بعيداً من أي تدخّل، وهو ما فاقم التشوّهات والاختلالات التي بُني عليها النموذج. من هذه التشوّهات هجرة الكفاءات التي أصبحت نمطاً. النموذج لم يخلق في السنوات الماضية وظائف لإبقاء هذه الكفاءات والاستفادة منها، وبعد خمس سنوات على الانهيار المصرفي والنقدي وفقدان نسبة كبيرة من هذه الكفاءات، ليس في إمكان هذا النظام أن يخلق وظائف لإبقاء الكفاءات التي سينتجها في السنوات المقبلة.

قوى العمل بكل فروعها تعاني من الاحتضار. السلطة بعمقها الطائفي وببنيتها الفاسدة بنت نموذجاً يمكن أن ينهار ويتكسّر، ولكن لا يبدو حتى الآن أنه يمكن استبداله، بل إعادة إعماره بمزيد من الانحرافات.

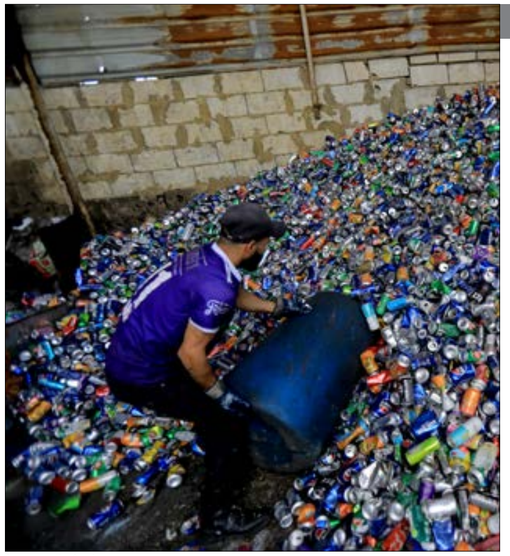

(هيثم الموسوي)

المنظّمات غير الحكومية في لبنان
حين تلبس الهيمنة قناع الإغاثة

إنغريد شاهين

في بلد كلبنان حيث البنى التحتية غائبة أو شبه معدومة، تصبح الاستجابة لأي حدث طارئ مرهونة بالدعم الخارجي. من السهل تناول هذه الحقيقة من منظور إنساني بحت، لكن يبقى السؤال: لماذا يتحول هذا الدعم من أداة إنقاذ إلى وسيلة ابتزاز، وكيف يكون المانح نفسه هو من يخلق الأزمات ويقود سفينة النجاة في نفس الوقت؟

أنتجت ظاهرة «هيمنة المنظمات غير الحكومية» أو ما يُعرف بـ-NGO ization واقعاً عالمياً أدّى إلى ظهور سوق عمل جديد في دول تعتمد على المساعدات مثل لبنان، ما دفع العديد من المواطنين إلى التوجّه نحو العمل أو التطوّع في المنظمات المحلية والدولية، ما حوّل برامج الاستجابة الطارئة مع الوقت، إلى اقتصاد موازٍ له مزاياه، من الرواتب المغرية وورشات التدريب في الخارج، وخلق مساحات للتشبيك تحت عنوان الأهداف الإنسانية أو التنموية، وهو ما تعزز بقوة مع بدء تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان بعد اندلاع الأزمة السورية في عام 2011. إلا أن تغيّر أولويات الدول المانحة وبروز شح التمويل المرتبط بتراجع المساعي الإنسانية لصالح أجندات أكثر عنفاً، جعلا مصير العاملين في هذا القطاع مجهولاً. فبرز واقع مقلق عنوانه عودة الأفراد إلى سوق العمل الفعلي، بعدما أمضوا سنوات يعتمدون على رواتب مرتفعة من هذه المنظمات، ما فتح الباب عملياً أمام أسئلة جدية حول مستقبلهم الاقتصادي والمعيشي.

أزمة التوظيف في لبنان، ليس مصدرها مشكلات تتعلق بالوظائف والتمويل والسياسات الخارجية فقط، بل تتعداها لتشمل غياب الثقة في الدولة ومؤسساتها، مقابل فائض في الإيمان بالقوى الغربية. ولا يزال عالقاً في الأذهان، مشهد المواطنين اللبنانيين الغاضبين، الذين توسّلوا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد انفجار مرفأ بيروت قائلين: «لا تعطونا المال لحكومتنا، نحن لا نثق بها». وقد وصل الأمر بالبعض إلى المطالبة بالعودة تحت الانتداب الفرنسي. هكذا أصبحت المنظمات غير الحكومية تعامل معاملة البديل عن الدولة لا الداعم لها.

تحدّثت «الأخبار» مع عاملين في القطاع الإنساني في لبنان، ممن تختلف تجاربهم ومساراتهم، بدءاً بخرّيجي الجامعات الذين دخلوا المجال، وكلهم أمل بمستقبل أفضل، لكنهم فوجئوا بخياراتهم المحدودة. كذلك سألنا محترفين ممن باتوا يضطرون إلى العمل في أكثر من وظيفة لتأمين الدخل المناسب. وصولاً إلى من هم في ذروة حياتهم المهنية ممن وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل فجأة. وقد طلب الجميع عدم الكشف عن هويتهم.

فجأة.. توقف كل شيء!

التحق شاب بإحدى المنظمات المحلية كمتدرّب قبيل تخرّجه، وسرعان ما تمكّن من الحصول على وظيفة بدوام جزئي في منظمة تُعنى باللاجئين السوريين. في ذلك الحين كانت جائحة كورونا قد بلغت ذروتها، وزادت وتيرة الاستجابة الإنسانية، خصوصاً لجهة توزيع مستلزمات النظافة الشخصية. استمرّ عقد العمل الأول لعامين، قبل أن يتوقف فجأة ومن دون سابق إنذار بعد أن قطع المموّل التمويل عن المشروع. ويقول الشاب: «وعدونا بتجديد العقود لكن لم يحصل شيء. توقف كلّ شيء فجأة».

عقب إنجازه مشروع التخرّج، لم يجد الشاب أمامه سوى العودة إلى المسار ذاته: «لم يكن لديّ خيار آخر. لم أعثر على فرصة عمل خارج المجال لكوني تخرّجت حديثاً». إلا أن العمل في مجال الاستجابة الطارئة في منطقة اعتادت الأزمات والحروب لم يكن بالثبات أو الاستمرارية التي توقّعها. عمل الشاب لمدة عام آخر في وظيفته الجديدة، قبل أن يقفل المشروع مجدداً، وذلك قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، فوجد نفسه في رحلة بحث عن عمل جديد، لكن هذه المرة من خارج المجال وربما خارج البلد أيضاً. «لا مجال للنمو في وظائف كهذه»، يقول الشاب ويشرح كيف تغيّر كل شيء منذ الأزمة المالية الكبرى في عام 2020. في تلك الفترة كانت السلع والخدمات لا تزال متاحة لأولئك الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار، لكن شيئاً فشيئاً بدأت الأسعار بالارتفاع لتتجاوز ما كانت عليه سابقاً، بينما لم يتحسن الراتب بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار. ويضيف: «كنت أتقاضى مبلغاً يراوح بين 500 و800 دولار في عام 2020، وكانت تغطي احتياجاتي بشكل أفضل من الـ1800 أو 2200 دولار التي أتقاضاها اليوم. ما زلت شاباً ومصاريف الشباب كثيرة، لم تعد الأشياء كما كانت».

رغم التقلبات، يدرك الشاب أنه اكتسب العديد من المهارات التي تساعده في مجالات أخرى كاستخدام الحاسوب وإدارة الوقت وحل المشكلات. ويوضح مسألة تتعلق بوفرة التمويل قائلاً: «الموضوع مش حنفية مفتوحة. كان صعب نوصل للتمويل حتى قبل قطع التمويل». مشيراً إلى أنه كان يعمل ليقدّم المساعدة للآخرين وليستفيد في الوقت نفسه.

أما الحديث بالسياسة فقد كان ممنوعاً بشكل رسمي في مكان العمل وهو ما وصفه بأنه متوقع ومتناقض في الوقت نفسه. «فالأزمات التي نُكلّف بالاستجابة لها ليست كوارث طبيعية، بل أزمات سياسية بامتياز». من وجهة نظره، صحيح أن الناس بحاجة إلى خدمات المنظمات، لكن تدفّق التمويل الخارجي ساهم في تعميق الفجوة بين المواطنين والدولة بشكل أكبر. وفي مفارقة واضحة، يرى الشاب أن الجهات المانحة التي تدعم منظمات المجتمع المدني لمعالجة الإهمال البنيوي هي نفسها من يموّل الأنظمة المسؤولة عن هذا الإهمال أصلاً.

في نهاية حديثه، يقول الشاب بوضوح إنه لم يعد يرى له مستقبلاً في هذا القطاع، ولا في لبنان. والآن، هو صوتٌ آخر ينضم إلى جوقة الشباب الراغبين بالرحيل.

لا أمان بلا خطة بديلة

عامل متخصص في مجال العلاج الوظيفي، بدأ رحلته عام 2022 كعامل في منظمة غير حكومية. تولّى أدواراً متعدّدة باختلاف المشاريع، شملت الدمج والدعم النفسي الاجتماعي وبناء القدرات. ويقول: «كنت أبحث عن طريقة لتوظيف مهاراتي بما يتجاوز العمل السريري مع الأفراد. لطالما كنت أطمح للعمل في مجال الدمج ورأيت في بيئة المنظمات مساحة أستطيع من خلالها الدفع نحو تغيير منهجي أوسع».

لم تكن أيام العمل متشابهة، كان يقوم أحياناً بزيارات ميدانية وبعقد جلسات تدريبية، وفي أيام أخرى كان يكتب التقارير ويتولى المهام التنسيقية. يصف الشاب العمل بكونه ديناميكياً من جهة ومثقلاً بالبيروقراطية والتبعية الكاملة للجهات المانحة من جهة أخرى: «رغم ذلك، تمكّنت من إيجاد مساحة أؤدي فيها عملاً ذا قيمة رغم كل ما يتطلبه ذلك من تجاوز للعوائق البنيوية».

وعلى الرغم من تنوّع المهارات المطلوبة للتوظيف، ظلّت توصيفات الوظائف عامة في أغلبها، لا بل سطحية أيضاً، ولا تعكس فعلياً حجم الأدوار التي كان يؤدّيها، ويضيف: «تولّيت مسؤوليات تفوق بكثير ما هو مذكور في عقد العمل، والبدل المادي لم يكن يوازي هذا الجهد الإضافي دائماً». وكما هو حال الكثير من العاملين في المنظمات، تأثّرت قدرته الشرائية بتأثير دورات التمويل وتقلبات سعر صرف الليرة اللبنانية، موضحاً: «في البداية، كانت رواتب المنظمات أفضل من رواتب وظائف العيادات المحلية، لكن اليوم، حتى الراتب بالدولار لم يعد يكفي. كل شيء أصبح باهظ الثمن، بدءاً من الإيجار ووصولاً إلى الاحتياجات اليومية».

بالرغم من كونه لم يتأثر بشكل مباشر بتقليص المساعدات أخيراً، إلا أن مؤشرات تراجع التمويل باتت واضحة بالنسبة إليه: «العروض أقل، المنافسة على الوظائف أكبر، وكثير من المنظمات بدأت بتقليص فرقها». وفي ظلّ واقع تُحدّد فيه الترقيات غالباً على أساس العلاقات الشخصية والمعارف لا عبر البيات شفّافة، ومع غياب الشعور الحقيقي بالمسؤولية أو القدرة على التأثير، توصّل إلى قناعة واضحة: «العمل في المنظمات لا يمكن أن يكون الطريق الوحيد». ويضيف: «الأمان الوظيفي في هذا المجال مرتبط مباشرة بتمويل المشاريع، وهو تمويل يمكن أن يتبخّر بين ليلة وضحاها، كما أن الاستقرار المالي يتطلّب دوماً وجود خطة بديلة، كما في حالتي، وأنا أعمل أيضاً كمدرب لياقة بدنية. أما الحماية الاجتماعية، فهي غائبة في معظم الأحيان، ما لم تكن موظفاً لدى منظمة دولية كبرى تؤمّن لك التأمين الصحي والمزايا الأساسية».

يقول الشاب إن نظرته تجاه المساعدات والنشاط المدني والعدالة الاجتماعية باتت أكثر وضوحاً. «أصبحت أرى بوضوح تام ديناميكيات القوة الكامنة خلف التمويل، والفجوة الحقيقية في تطبيق مفهوم التوطين، وكيف يتم التحدّث عن المجتمعات بدل إشراكها فعلياً. اليوم، أدرك تماماً حجم العمل غير المأجور المنتشر في هذا القطاع، رغم أنني في الوقت نفسه شهدت مبادرات اجتماعية مذهلة وشبكات تضامن ومقاومة حقيقية».

أما عن سوق العمل القائم على المنظمات غير الحكومية في لبنان؟ فكان جوابه حاسماً: «القطاع هش جداً. طالما نحن مرتهنون للتمويل والمشاريع القصيرة الأجل، فإن سوق العمل سيبقى غير مستقر».

الخيبة ليست حكراً على الشباب فحسب!

شابة قابلناها، قالت إنها تركت العمل في قطاع الأغذية والمشروبات، لتدخل مجال العمل الإنساني في مرحلة لاحقة من حياتها، متقلة أساساً بالمسؤوليات اليومية والالتزامات العائلية. كانت التجربة الأولى لها في مشروع مدته ثمانية أشهر لدعم اللاجئين السوريين خلال جائحة كوفيد-19، مقابل نحو 800 دولار شهرياً، لكن من دون أي تأمين صحي. وبعد تنقّلها بين العمل الميداني ومتابعة المستفيدين، اتضح لها أن المشروع كان يدور أساساً حول تأمين التمويل وتحت صورة مثالية، وليس حول إحداث تأثير حقيقي، ما كشف عن مشكلات بنيوية أعمق. وتقول: «كنت أعتقد بأنهم هنا للمساعدة، وأنهم يهتمون فعلاً. كنت أظن أن هذا ما يفترض بنا أن نفعله».

ويبدو واضحاً للعاملين في هذا الحقل، أن الفساد كان مستشرياً والتقييمات داخلية والميزانيات مضخّمة. وقد حصل المستفيدون على ما لا يحتاجون إليه. مشروع تلو آخر، واستشارة بعد أخرى، دائماً بعقود قصيرة الأمد ومن دون أي امتيازات. لحسن الحظ، دعمها أصدقاؤها بتأمين السكن وبعض الاحتياجات الأساسية، لكن سرعان ما أصبحت هذه المساعدة ضرورية للصمود.

بعد عام من التوقف عن العمل في هذا المجال، عادت إلى القطاع، فماذا بوسعها أن تفعل وكل الوظائف المعروضة كانت في مجال المنظمات غير الحكومية؟ حصلت على وظيفة براتب مغرٍ يراوح بين 1800 و2000 دولار، بحسب الخبرة. كان العمل عن بُعد، من دون عمل ميداني مباشر، وإدارة دولية تبدو أكثر «تنظيماً»، بدا الأمر مختلفاً. وتصف لنا الشابة العمل: «في البداية، كان الأمر ممتعاً، بل شعرتُ بأنه المنشود، كنت أعتقد حقاً بأن الأموال تُنفق في المكان الصحيح».

لكن فترة النقاهة تلاشت بسرعة، وبدأ الإحباط يتراكم، تماماً مثل ساعات العمل. وشرحت الشابة لنا أن العمل كان مرهقاً، وبقيت من أجل الراتب فحسب، إذ كانت بحاجة إلى إعالة ولدتها. ورغم التحاقها بمنظمة دولية على أمل أن تكون التجربة مختلفة، أدركت أن المشكلات البنيوية والنظامية ما زالت موجودة، وقالت: «الركود والتكرار وغياب النمو الحقيقي، اختبرت كل هذه الأمور». حتى بعد حصولها على ترقية، «في المسمى الوظيفي فحسب»، كان الضغط يفوق المزايا وظلّ شبح عدم الاستقرار حاضراً، وأضافت: «لم نكن نعلم ما إذا كان التمويل سيُجدد».

وبين ليلة وضحاها، قُطع التمويل بشكل فوري. ومن دون إشعار مسبق، وطبعاً من دون تعويض أو راتب تقاعدي. وتقول الشابة: «كان الأمر مهيناً، أصبح كل شيء ترفاً، تكفّل أصدقائي بتقديم الاحتياجات الأساسية مثل التأمين. بصراحة، لا أعلم كيف نجوت خلال الأشهر الماضية».

بالنظر إلى الماضي، ترفض الشابة فكرة أن هذا القطاع منحها مهارات قابلة للنقل أو التطوير الحقيقي، قائلة: «لا تكتسب نمواً شخصياً، ولا تتعلم شيئاً حقيقياً، بل تتعلّم الصمود فحسب. كان الوضع مهيناً. اليوم، حتى دفع الإيجار لم يعد مضموناً».

ما هو واضح، أن ظاهرة هيمنة المنظمات غير الحكومية ليست جديدة. لطالما تمّ تصويرها كخطوة نحو الديمقراطية، والتمكين، والحُكم الرشيد، والمساءلة، وحرية التعبير. وبعد اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، وقبل حقبة منصة «تروث سوشال»، قدّمت دول الشمال العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي «الدعم» في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بما فيها لبنان. سواء أطلق على الدعم وصف العمل الخيري، أو التنموي أو حتى شعار الحكم الرشيد وبناء القدرات وصولاً إلى حماية الأقليات، كانت الأموال مستمرة بالتدفق... إلى أن توقفت فجأة ومن دون سابق إنذار!.

لكن النمو في الأرقام لم يكن يوماً يعني نمواً في القوة. وتقول الباحثة الدكتورة إصلاح جاد أن هذا التوسع أدّى إلى تفكيك النضالات الاجتماعية، وإضعاف التعبئة الشعبية، وتحويل النشاط إلى مجموعة من «المخرجات» قائمة على المشاريع، خالية من البُعد السياسي ويحركها المانحون. في النهاية، تخاطر هيمنة المنظمات غير الحكومية بإضفاء شكل جديد من التبعية، بدلاً من إحداث تحول اجتماعي حقيقي.

وهكذا، مع جفاف التمويل وسقوط الأوهام، لم يعد السؤال ما إذا كانت هيمنة المنظمات غير الحكومية قد فشلت، بل السؤال الحقيقي هو: هل كان من المُفترض لها أن تنجح أصلاً؟.

(هنّ الويبه)

على الغلاف

العمال الفلسطينيون في لبنان: ويستمر الحصار

محمد الخنسا*

تُعد نوعية الحياة للاجئين الفلسطينيين في لبنان من الأسوأ بين جميع الدول العربية، لا سيما في سوق العمل. إذ يعاني الفلسطينيون من معدلات بطالة مرتفعة، لا مقارنة بالمواطنين اللبنانيين فحسب، بل أيضاً بالمعدلات العالمية. علاوةً على ذلك، حتى عندما يتمكن الفلسطينيون من الحصول على عمل، فإنهم يواجهون ظروفاً شديدة السوء، تتسم بالأجور المنخفضة، والعمل غير النظامي، والمشقة البالغة.

رغم مرور عقود على وجودهم في لبنان، لا يزال القانون اللبناني يعتبر اللاجئين الفلسطينيين أجانب، ويُلزمهم بالحصول على تصاريح عمل. هذا الواقع يضع العامل الفلسطيني في حلقة مفرغة بين وزارة العمل وصاحب العمل، ما يعرّضه للابتزاز والاستغلال من قبل أصحاب العمل. وإلى جانب ذلك، يحظر القانون اللبناني على الفلسطينيين ممارسة العديد من المهن كالطب والمحاماة والهندسة، ما يحد من فرصهم خارج إطار العمل اليدوي.

توجد عدة مبررات رسمية لهذه القوانين، إلا أن إحدى الذرائع «حسنة النية» تتمثل في أن منح اللاجئين هذه الحقوق الأساسية قد يُعتبر شكلاً ضمنياً وغير مقبول من التوطين الدائم لهم في لبنان، مما يُهدد حقهم في العودة.

بغضّ النظر عن النوايا، فإن هذه القوانين تُسهّل استغلال رأس المال للعمالة غير النظامية والرخيصة، ولا سيما من فائض السكان اللاجئين. فحرمان الفلسطينيين من الانضمام إلى النقابات يحرمهم من التمثيل وحق التفاوض الجماعي لتحسين ظروفهم والحماية التي توفرها الدولة. ويتجاوز هذا الواقع البعد الاقتصادي، إذ تُعزّز هذه السياسات أيضاً رغبةً مستمرة في الحفاظ على التوازن السياسي والطائفي الهش في لبنان، من خلال منع الفلسطينيين من ترسيخ وجود أكثر ديمومة واندماجاً. كما أن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ينسجم مع المقاربة الأمنية التي تعتمدها الدولة اللبنانية في تعاملها مع هذه الجماعة، إذ يُسهّل ذلك إدارة مجتمع محروم من حقوق اجتماعية راسخة.

تُظهر الرسوم البيانية أدناه أحدث الأرقام حول توظيف الفلسطينيين في لبنان حسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والتي تم نشرها في تقريرها بعنوان «المسح الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان 2023».

القسم الاول – البطالة والفلسطينيون في لبنان

1. بطالة مرتفعة بشكل استثنائي مقارنة بالمعايير العالمية

يزيد معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عن ستة أضعاف المعدل العالمي وثلاثة أضعاف المعدل في لبنان. بل إنه يتجاوز معدلات البطالة في جميع دول العالم باستثناء إيسواتيني (34,4%) وجنوب أفريقيا (33,2%) في 2024.

معدل البطالة 2023	
العالم	4,9%
لبنان	11,5%
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	32,3%

2. ثلاثة أشكال من التمييز

وفقًا لمسح الأونروا لعام 2022-2023، تبلغ نسبة الفلسطينيات (بعمر 25 عاماً وما فوق) الحاصلات على شهادة الثانوية العامة 23,9%، مقارنة بـ21,4% لدى الرجال، فيما تبلغ نسبة الحاصلات على شهادة جامعية 12,8%، مقابل 12,2% للرجال.

ورغم أن اللاجئات الفلسطينيات في لبنان يتمتعن بمستويات تعليم ومحو أمية أعلى من نظرائهن الرجال، إلا أنهن يواجهن تهميشًا حادًا في سوق العمل. ويُعزى هذا الإقصاء إلى أن الفلسطينيين يمتهنون بشكل شبه حصري أعمالاً شاقة جسديًا، تُعتبر – وفقًا للأعراف الاجتماعية – غير مناسبة للنساء.

معدل البطالة 2023	
الفلسطينيون	35,6%
الفلسطينيات	31,3%

يقيم اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا في لبنان منذ عام 2011. ووفقًا للأونروا، شكّلوا ما نسبته 14,8% من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى عام 2017. ومنذ سبتمبر 2016، فُرض عليهم حظر تام على دخول الأراضي اللبنانية.

ويواجه هذا الجزء من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أوضاعًا أسوأ من نظرائهم، خصوصًا من حيث معدلات الفقر والأمية والبطالة. فهم يعانون تمييزًا مزدوجًا تفرضه الدولة، كونهم فلسطينيين من جهة وسوريين من جهة أخرى.

معدل البطالة 2023	
اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان	31,7%
اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في سوريا والذين فرّوا إلى لبنان	38,8%

يشكل الفلسطينيون المقيمون في المخيمات الرسمية للاجئين 45% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (بحسب إحصاءات 2017)، ويواجهون أوضاعًا أشد قسوة من غيرهم، إذ يعيشون في مناطق معزولة تخضع لمراقبة لصيقة من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، وتفتقر إلى الاندماج مع المجتمع اللبناني الأوسع. هذا العزل الجغرافي والاجتماعي يُسهم في تقليص فرصهم في الحصول على العمل، مقارنة بالفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات.

معدل البطالة 2023	
اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في المخيمات	34,9%
اللاجئون الفلسطينيون المقيمون خارج المخيمات	30,1%

3. صامد وظائف للمتعلمين

يواجه الفلسطينيون الحاصلون على تعليم عالٍ في لبنان بطالة مرتفعة نتيجة القيود القانونية التي تمنعهم من ممارسة العديد من المهن كالطب والمحاماة والهندسة، إلى جانب استثنائهم الكامل من الوظائف في القطاع العام. هذا الواقع يتركهم في حالة من الترقب والانتظار، غالبًا على أمل إيجاد فرصة عمل

(هيثم الموسوي)

> لا يزال القانون اللبناني يعتبر اللاجئين الفلسطينيين أجانب ويلزمهم بالحصول على تصاريح عمل

> تسهل القوانين استغلال رأس المال للعمالة غير النظامية والرخيصة لا سيّما من فائض السكان اللاجئين

خارج البلاد. ويعكس هذا الانسداد في الآفاق ما ورد في مسح الأونروا لعام 2022-2023، والذي أشار إلى أن نحو ربع العائلات الفلسطينية في لبنان (26,7%) لديها فرد واحد على الأقل يعيش في الخارج، بمتوسط مهاجرين لكل عائلة.

المستوى التعليمي	معدل البطالة 2023
غير متعلم	17%
حاصل على بكالوريا فنية	27,8%
حاصل على الثانوية العامة	34,7%
حاصل على شهادة جامعية	34,8%
حاصل على شهادة امتياز فني	39,9%

القسم الثاني – الافتقار إلى الامن الوظيفي

1. في عام 2022، عملت نسبة 62,4% من قوة العمل اللبنانية في القطاع غير النظامي، وهي ظاهرة أكثر وضوحًا بين العمال السوريين والفلسطينيين. تعني الوظائف غير النظامية غياب الأمان الذي يوفره عقد العمل القانوني، فضلًا عن الفوائد الاجتماعية الضرورية التي ترافقه.

نوع العقد	النسبة 2023
لا يعرف ما إذا كان عمله مشمولاً بعقد عمل رسمي	54,2%
لديه عقد عمل رسمي غير مصدّق من قبل كاتب العدل	5,1%
لديه عقد عمل رسمي مصدّق من قبل كاتب العدل	6,6%
يعمل بناءً على اتفاق شفوي مع صاحب العمل	34%

2. يعكس واقع افتقار 40% من العمال الفلسطينيين في لبنان لوظائف منتظمة بدوام كامل انتشار انعدام الأمان الوظيفي وتقليص ساعات العمل، مما يؤدي إلى نقص في الدخل الثابت وأجور غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

نوع الوظيفة	النسبة 2023
وظيفة منتظمة بدوام كامل	58,0%
وظيفة منتظمة بدوام جزئي	19,9%
العمل بالقطعة/الخدمة	11,8%
الوظائف غير المنظّمة (العشوائية)	7,6%
الوظائف الموسمية	2,5%

3. تلقي الدولة اللبنانية بمهمة توظيف الفلسطينيين على عاتق الأونروا، وهي إحدى ذرائعها لحرمانهم من حقوقهم. إلا أن الأونروا توظف فقط 2,1% من الفلسطينيين. بهذا، يرزح أغلب العمال الفلسطينيين في لبنان تحت رحمة القطاع الخاص، وهو مجال تتحمل الدولة اللبنانية فيه مسؤولية واضحة لإنشاء وتنفيذ اللوائح التنظيمية.

قطاع التوظيف	النسبة 2023
القطاع الخاص	84,2%
قطاع المنظمات غير الحكومية	3,0%
الأونروا	2,1%
الفصائل السياسية	1,9%
القطاع العام	1,2%
قطاعات أخرى	7,7%

4. يعمل عدد قليل جدًا من الفلسطينيين في المهن ذات المهارات العالية التي توفر أجورًا أعلى، ولذلك سببان رئيسيان: الأول هو منع الفلسطينيين من ممارسة المهن الحرة. الثاني هو أن متوسط المستوى التعليمي للسكان فوق سن الـ25 منخفض بسبب قلة الخدمات التعليمية المقدمة لهم، حيث إن حوالي خمسهم (21,2%) لم يكمل التعليم الابتدائي وأغلبيتهم (54,2%) لم تكمل المستوى التحضيري المطلوب.

الفئة الوظيفية	النسبة 2023
أصحاب الوظائف الأولية (اليدوية / المنزلية / التنظيف / البناء / الحصاد)	35,7%
الموظفون في قطاع الخدمات والمبيع والأسواق	18,7%
الحرفيون والعاملون في المهن ذات الصلة	14,6%
مشغلو الآلات والمعدات وعمال التجميع	10,1%
المهنيون	7,5%
غير ذلك	13,4%

* مقال مترجم عن النسخة الانكليزية من «الأخبار»

الهجرة «تقتل» القوى العاملة

فؤاد بزي

لا عمّال في لبنان. فالنموذج التنموي اللبناني انهى قوة العمل لأنه يقوم على مبدأ تصدير الشباب إلى الخارج لاستقدام الدولارات. وفي المقابل لا ينتج النموذج وظائف لائقة، ويعمل على تدمير ما تبقّى من مكتسبات للعمال مثل الضمان الصحي والاجتماعي، والحق في أيام إجازة.

هذا المشهد سيؤدّي إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً بين عامَي 2020 و2050 من نحو 765 ألفاً، أي 11,2% من السكان، إلى 1,7 مليون، أي 27,1% من اللبنانيين. وخلال هذه الفترة، يتوقع أيضاً انخفاض عدد الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بنحو الثلث، وهؤلاء يمثلون قوّة العمل.

أيضاً في لبنان الدولة، لا تعداد رسمياً للقوى العاملة، فالحكومة ترسم موازنات وتوحي بجدية لحلّ الأزمة المالية والمصرفية، فيما هي لا تعرف بشكل حقيقي عدد العمال على أراضيها، فضلاً عن جنسياتهم وتوزّعهم على القطاعات الإنتاجية. بحسب آخر إحصاء لمديرية الإحصاء المركزي، يبلغ عدد العمال في لبنان مليوناً و800 ألف شخص، إلا أنّ هذا الرقم غير مُحدّث، ويعود لعام 2018. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، وصل عدد العمال في لبنان إلى مليونين و200 ألف شخص عام 2022. ولكنّ هذا الرقم لا يشمل العمال السوريين والفلسطينيين والعمالة الآسيوية، والعاملات المنزليات، وهم يشكّلون قوّة عمل رئيسية في لبنان، خاصة مع الهجرة اللبنانية المستمرة.

وإن صحّت هذه الأرقام، فهي لا تمثّل عدد الأجراء الحقيقي وفقاً للباحث كمال حمدان. ولا تشير إلى وضع القوة العاملة في لبنان ما بعد الانهيار المصرفي والنقدي، إذ هاجر عشرات الآلاف من الشباب المتعلّم ورحيل هؤلاء بالنسبة إلى حمدان «أدّى إلى تراجع ديموغرافي» دفعه إلى التشكيك في صحة رقم المليون و200 ألف شخص، على الرغم من أنّ بعض الدراسات تشير إلى وصول عدد القوى العاملة في لبنان إلى مليوني شخص. بحسب دراسات حمدان، في لبنان 50 ألف خرّيج جامعي سنوياً، نصفهم يريدون السفر من السنة الأولى لدخولهم سوق العمل. والعامل الأهم في هجرة اللبنانيين هو البحث عن عمل، وفقاً لحمدان. ويغذّي هذا التوجه «سلوك برجوازي مترسّخ مفاده أنّ العمل المأجور حقير»، يشرح حمدان نظرته بالتركيز على بنية الأجور المستغربة، إذ «يصرف الأهل قرابة 200 ألف دولار على تعليم الولد الواحد على مدى سنوات التعلّم كلّها، المدرسية والجامعية». وعند دخول المتعلّم اللبناني سوق العمل يُواجَه إما بغياب فرصة العمل، وإما بالحصول على وظيفة لا تعطيه أجراً كافياً.

مثلاً، لو حصل الخرّيج الجديد على وظيفة بعشرة آلاف دولار سنوياً، لاحتاج إلى 20 سنة لسدّ الاستثمار في تعليمه، هذا ما يعزّز النظرة الدونية للأجور بحسب حمدان. بالتالي، هذه أحد أسباب تعاظم أسباب الهجرة إلى الخارج، فالمشاكل الداخلية في سوق العمل اللبنانية كثيرة، خاصة العلاقة الاستغلالية الطاردة للعمال من لبنان.

من جهة ثانية، يرى الوزير السابق شربل نحاس أنّ للهجرة مساهمة رئيسية في رفع الأسعار، وكلفة المعيشة والإنتاج قبل الانهيار المصرفي والنقدي. ولا يرى نحاس أنّ الأسباب الكامنة خلف الهجرة هي اقتصادية بحتة، إذ «لا مجاعة في البلاد، بل محاولات لتحمّل كلفة المعيشة والإنتاج، دفعت الناس للبحث عن فرص عمل تؤمّن مردوداً في الخارج». أما بعد الانهيار، فارتفعت الأسعار داخل لبنان بنسبة 80% عن مثيلاتها في الخارج من دون أيّ مبرّر، ما ولّد قناعة لدى شريحة من المجتمع بنهاية البلد وضرورة تأمين البديل.

لذا لا أرقام واضحة حول قوى العمل في لبنان. «حتى الضمان، والقليل الذي كان يعرفه لم يعد له أساس»، يقول نحاس، لأن التهرّب من الضمان الاجتماعي صار سمة من سمات الأعمال، إذ يستحوذ العمل غير النظامي على 60% من الوظائف في لبنان بعدما كانت حصّته قبل الأزمة تقتصر على 40% من الوظائف، بحسب أرقام البنك الدولي.

وفي لبنان، 180 ألف مؤسسة، نصفها مؤلّفة من موظّف واحد (حانوتي)، في حين يعمل 50% من الأجراء في مؤسسات فيها أكثر من 50 عاملاً، ونسبة النظامية لدى هؤلاء أعلى بكثير.

وأكثر الأرقام تفاؤلاً حول نسبة الأجراء من مجمل القوى العاملة تقف عند 62%. وحتى هذا الرقم تفاصيله كثيرة، يقول حمدان، لأنّ نصف القوى العاملة في لبنان غير نظامية، ما يجعل من نسبة العاطلين عن العمل في لبنان غير واضحة أيضاً، وبحسب حمدان الذي يستند إلى أرقام الإحصاء المركزي، بلغ عدد العاطلين عن العمل 150 ألفاً عام 2018، ما نسبته 8% من عدد القوى العاملة.

لاحقاً، بعد الانهيار المصرفي والنقدي تحوّل تعداد العاطلين عن العمل في لبنان إلى «شلف»، وفقاً لحمدان، واستمرّ تكرار رقم 30%. ولكن، «لا أعمال ميدانية موثّقة عن عدد القوى العاملة». وفي حال بدأ العمل على تعداد العمال في لبنان، يتساءل عن مدى صحة الأرقام في حال لم تشمل العمال السوريين، والفلسطينيين الذين ينقسمون إلى جزءين، جزء مقيم في المخيّمات وآخر خارجها، فضلاً عن العمال والعاملات من جنسيات آسيوية والعمال في المنازل.

من جهته، يؤكّد شربل نحاس أن «لا إمكانية للحل من دون تعداد للقوى العاملة». فالسلطة السياسية تعيش ما يشبه العمى، إذ «لا تعرف لا عدد العمال على أراضيها، ولا توزّعهم على القطاعات المنتجة، ولا مستويات الدخل وجنسياتهم». ولا يستغرب نحاس هذا الإهمال، بالنسبة إليه «مسألة باهمية الانهيار المالي والاقتصادي تنتهي بمفاوضات مع الصناديق الدولية».

> لو حصل الخرّيج الجديد على وظيفة بعشرة آلاف دولار سنوياً، لاحتاج إلى 20 سنة لسدّ الاستثمار في تعليمه

البنية الإنتاجية اللبنانية تغذّي الهجرة

عندما نسأل عن العمال في لبنان لا يجب أن نرى البلد على أنّه دولة صناعية. توزّع القوى العاملة يعكس البنية الاقتصادية. والسياسة الاقتصادية للدولة لا تبني مجتمعاً إنتاجياً. على المستوى اللبناني، لا استثمار حقيقياً سوى في التعليم، ولا يخدم هذا الاستثمار البنية الإنتاجية في لبنان، بل يساهم في تغذية خط الهجرة لأنّ الطموح هو السفر. في لبنان لا يوجد عمل لائق، ولا أجر مناسب، ولا حق المفاوضة وتحقيق المكتسبات، ولا تطور ولا حماية اجتماعية. لذا، العمال يهاجرون.

أما في حال أردنا توصيف القوى العاملة، فـ65% منها تعمل في الاقتصاد غير النظامي، وتشمل النسبة الأجانب واللبنانيين. ويحتوي هذا الاقتصاد على وظائف لا تحتاج إلى مهارات عالية، ولا تخضع للقوانين، مثل عمال التوصيل والأمن ومندوبي المبيعات، لذا يجد الناس أنفسهم في مكان هشّ.

وفي حال سلّمنا جدلاً بتطور الصناعات الغذائية في لبنان، فهي تعتمد على العمالة المهاجرة الأوفر والأقل تكلفة.

5,8

مليارات دولار

هي حجم التحويلات المالية الفردية إلى لبنان في سنة 2024، وقد انخفض هذا الرقم مقارنة بالسنة السابقة عندما بلغ 6,7 مليارات دولار، إلا أنه لا يزال يمثّل أكثر من 25% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو ما يظهر اعتماد الأسر اللبنانية على التحويلات خصوصاً مع ارتفاع نسب البطالة وانخفاض متوسط الأجور.

417

الف ليرة

هي الحد الأدنى للأجور اليوم بالنسبة إلى قيمة الليرة في سنة 2019 مقارنة بنحو 850 ألف ليرة في عام 2019. يأخذ هذا الرقم في الاعتبار تضخّم الأسعار الذي حصل بين بداية 2019 وآذار 2025 أي إنه يأخذ في الاعتبار تآكل القدرة الشرائية لليرة خلال هذه الفترة، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور اليوم مع بدل النقل اليوم يبلغ نحو 28 مليون ليرة، ويشير هذا الرقم إلى تراجع القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجور اليوم مقارنة بسنة 2019 وهو يحتاج إلى مضاعفته تقريباً ليعود كما كان عليه قبل الأزمة.

%62,4

هي حصة الوظائف والأعمال غير النظامية في الاقتصاد اللبناني في بداية 2022 وهو رقم يمثّل ارتفاعاً مقارنة بنسبة 54,9% في سنة 2019. وهذا الأمر يشير إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير النظامي خلال الأزمة.

44% هي نسبة الفقر في لبنان في سنة 2022، وهو أحدث إحصاء أصدره البنك الدولي عن الفقر، وقد ارتفعت هذه النسبة من نحو 12% في سنة 2012، وهو أمر يعكس أثر الأزمة على المجتمع اللبناني بسبب انهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية وفقدان مصادر الدخل خلال هذه الفترة.

%10

هي نسبة العمال من اللبنانيين العاملين في الأحزاب كمتعاقدين ومتفرّغين.

سوريا

إسرائيل تلعب على المكشوف: لا تراجع عن «الكانتون» الدرزي

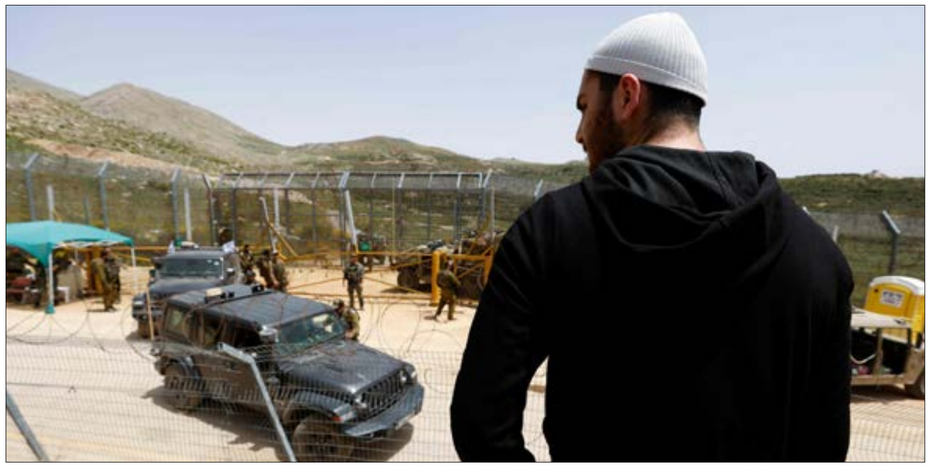
انسحبت تداعيات الحدث على الجولان المحتلّ، حيث تجمّع شبان ومشايخ من الطائفة الدرزية قرب «تلّ الصراخ» (أ ف ب)

حيان درويش

بعدما امتدّت الهجمات التي شنّها مسلحون، بينهم أجانب، على جرمانا ذات الغالبية الدرزية، إلى صحنايا، نفّذ الطيران الحربي الإسرائيلي خمس غارات جوية استهدفت فصائل موالية للقوات الحكومية السورية خلال محاولتها التقدّم في اتجاه بلدة «أشرفية صحنايا» جنوب غربي دمشق، وهي البلدة المحسوبة تقليدياً على المناطق الدرزية، على الرغم من تنوّع تركيبتها السكانية. وعلى إثر ذلك، دخلت البلاد في دوامة من الرسائل السياسية المرمّزة بالبارود، والاصطفافات الطائفية التي تقف إسرائيل اليوم في طليعة من يحاول توجيهها واستثمارها، بدعوى «حماية الأقليات»، مستفيدة من تصدّع داخلي، وحالة تململ متنامية لدى شرائح من الأقليات، وخصوصاً في البيئة الدرزية.

وجاءت الغارات الإسرائيلية بعد إعلان جيش العدو أن رئيس هيئة أركانه أصدر تعليمات بـ«ضرب أهداف تابعة للدولة السورية إذا لم يتوقف العنف ضد الدروز»، في إشارة إلى الهجمات التي شنّها مسلحون يتبعون لحكومة دمشق في جرمانا - وامتدّت إلى صحنايا لاحقاً -، فيما قال المتحدّث باسم الجيش، أفيخاي أدرعي، إن الأخير «يتابع التطورات في منطقة سوريا حيث تبقى القوات مستعدّة دفاعياً وللتعامل مع سيناريوهات مختلفة»، على حدّ قوله. وبدأت أولى الغارات، عند الثانية فجر أمس، وحملت شكلاً تحذيرياً؛ إذ استهدفت الطبقات العليا من مبنى تتحصّن فيه مجموعات كانت تحاول التقدّم نحو صحنايا، من الطرف الشرقي للبلدة.

> استمرّ تحليق الطيران المُسيّر والحربي التابع للجيش الإسرائيلي فوق دمشق ومحيطها حتى ساعات المساء

وفي وقت لاحق، صدر بيان مشترك عن رئيس حكومة الاحتلال، ووزير أمنه يسرائيل كاتس، أكّد تنفيذ «عملية تحذيرية» استهدفت «موقعاً لمجموعة متطرفة كانت تستعد لمواصلة مهاجمة السكان الدروز في بلدة أشرفية صحنايا».

أيضاً، استهدفت ثلاث غارات أخرى لاحقة محيط صحنايا الجنوبي الشرقي، وذلك قبل أن يدخل الأمن العام إلى المدينة، معلناً السيطرة عليها، وبدء ملاحقة ما سمّاها «المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون»، من دون تحديد هويتها. وأما الغارة الخامسة فطاولت موقعاً للقوات الحكومية بين صحنايا وداريا، علماً أن الفصائل المحلية استخدمت قذائف «الهاون» وأسلحة رشاشة متوسطة وثقيلة لصدّ هجوم تلك القوات من المحاور الغربية، مستفيدة من «الغطاء» الجوي الإسرائيلي.

ويرى مراقبون في التدخّل الإسرائيلي العلني رسالة سياسية تتجاوز حدود «حماية الدروز» التي يتحدث عنها الكيان، إلى تكريس مشروع تقسيم سوريا. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أول أمس، إذ قال صراحة إن «إسرائيل لن توقف الحرب قبل تقسيم سوريا، وإنهاك حزب الله، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي». وعليه، يُنظر إلى ملف «حماية الدروز»، إسرائيلياً، كإحدى أدوات الاستثمار في التحديات التي تواجهها الأقليات، تمهيداً لتحويل خيار التقسيم إلى مطلب شعبي، لا مجرّد طرحه من جهات سياسية أو دينية مستفيدة أو موالية للكيان.

وانسحبت تداعيات الحدث على الجولان المحتل، حيث تجمّع شبان ومشايخ من الطائفة الدرزية قرب «تلّ الصراخ» استعداداً لدخول الأراضي السورية ودعم الفصائل الدرزية في صحنايا وأشرفية صحنايا، حسبما أكّدت مصادر من بلدة حضر، ذات الغالبية الدرزية، في حديثها إلى «الأخبار». وبحسب المعلومات، فقد قوبل ذلك بالمنع من قبل سلطات الاحتلال التي أوفدت الرئيس الروحي للدروز في فلسطين المحتلة، موفق طريف، إلى التل المشار إليه، حيث أكّد أن دعم الحكومة الإسرائيلية «لن يكون محدوداً» وأنها «تقف مع الدروز بكل طاقتها». وسبق هذا التطور اجتماع طريف بعدة مسؤولين أمنيين وسياسيين إسرائيليين، ومناشدته تل أبيب «التدخل لمنع المذبحة الجماعية في جرمانا في ريف دمشق»، واعتباره أنه «لا يجوز لإسرائيل أن تقف متفرجة أمام ما يحدث في هذه اللحظات بالذات في سوريا».

وفي الأثناء، استمرّ تحليق الطيران المُسيّر والحربي التابع للجيش الإسرائيلي فوق دمشق ومحيطها حتى ساعات المساء، في ما اعتبره مراقبون محاولة جديدة لإعادة رسم المشهد على قاعدة التفتيت الطائفي، في سياق تدعمه شخصيات من مثل الرئيس الروحي للدروز في سوريا، الشيخ حكمت الهجري، الذي يتبنّى مشروع «الفدرلة»، ويدعو إلى منح الأقليات حكماً ذاتياً في المناطق ذات الخصوصية العرقية، من مثل السويداء. ويفعل الأحداث التي شهدتها جرمانا وصحنايا، بانت فئة لا يستهان بها تدعم رأي الهجري الذي يعتبر أن الأقليات الدينية والعرقية باتت تواجه تهديداً وجودياً في ظل الواقع السياسي والأمني المستجدّ في سوريا.

جرمانا أسيرة المخاوف
كابوس الساحل لا يزال جاثماً

شهدت مدينة جرمانا في ريف دمشق هدوءاً نسبياً، عقب يوم من الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين مجموعات من أبناء المدينة وعناصر من ما بات يُعرف بـ«المجموعات الرديفة» التابعة لـ«الأمن العام» السوري، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من الجانبين، وسط مساعٍ متواصلة لإنهاء التوتر وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها. وعلى الرغم من مسارعة الإدارة الجديدة إلى عقد اتفاق لوقف إطلاق النار، وتعهّدها بـ«محاسبة المتورّطين»، عبّر العديد من سكان جرمانا عن «شكوكهم» إزاء جدية الحكومة في تنفيذ وعود المحاسبة، مستندين في ذلك إلى تجربة الساحل، حيث لا يزال الجناة أحراراً من دون أي محاسبة تُذكر. ودفعت هذه الهواجس كثيرين إلى النزوح من جرمانا نحو المناطق المجاورة، أو إلى بلدات في ريف دمشق ومدينة السويداء، خوفاً من تجدّد الهجمات، خصوصاً بعد ما شهدته بلدة أشرفية صحنايا من أحداث دموية. وكانت تسارعت موجات النزوح بعد إعلان الاتفاق مساء أول أمس، واستمرّت حتى ساعات الظهيرة من يوم أمس، قبل أن تباشر الحواجز الأمنية في المدينة منع خروج المدنيين، تحت مبرّر «الحرص على سلامتهم وممتلكاتهم».

وفي سياق متصل، عزّزت الفصائل المحلية التي تتولّى حماية المدينة وجودها الميداني، بعد وصول تعزيزات من مدينة السويداء، في محاولة لضبط الأمن، وتيسير الحياة اليومية للمدنيين عبر تأمين المستلزمات الأساسية كالمواد الغذائية والخبز والخُضر. كما شهدت المدينة زيارة وفد من وجهاء ومشايخ محافظة السويداء، بهدف تقديم «الدعم المعنوي» لأهالي جرمانا والمدافعين عنها، والتشديد على أهمية الحفاظ على السلم الأهلي ورفض كل محاولات زرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد. وفي اتصالات هاتفية أجرتها «الأخبار» مع عدد من سكان المدينة، قالت أم أنس إنّها نزحت مع عائلتها إلى منزل أحد أقاربها هرباً من شدة الاشتباكات، مشيدة بـ«حالة التكاتف الاجتماعي والتلاحم بين أبناء المدينة من مختلف المكوّنات»، ومعبّرة عن استغرابها من «حجم التجييش الطائفي ضد مدينة تضمّ طيفاً واسعاً من مكوّنات المجتمع ولم تعرف التفرقة يوماً». كما دعت «الحكومة الجديدة إلى إقصاء العناصر المتطرّفين الذين لا يتلاءمون مع مفهوم الوحدة الوطنية». ومن جهته، رفض رامي «محاولات إسرائيل تقديم نفسها كحامية لدروز سوريا»، مؤكداً أن «معظم أبناء الطائفة ينظرون إلى إسرائيل كعدو يحتلّ أرضاً سورية، وأن انتماءهم الوحيد هو لسوريا». وطالب «الحكومة السورية بالكفّ عن التعيينات ذات اللون الواحد، والعمل على بناء مؤسّسات أمنية وعسكرية تمثّل جميع السوريين»، مشدّداً على ضرورة محاسبة «القاتلين الأجانب والمتطرّفين الذين شاركوا في الهجوم على جرمانا». أما أمل، فقد ألقت باللائمة على الإدارة السورية في ما حدث، معتبرة أنّها هي «من فتحت الطريق للمتطرّفين لمهاجمة المدينة». وعبّرت عن دهشتها من أن «تسجيلاً مصوّراً ثبت لاحقاً زيفه، كان كفيلاً بإشعال هذا الكم من العنف. ورأت أنّ «السلطات اليوم أمام اختبار حقيقي: إما أن تثبت أنها راعية لجميع السوريين، أو تظهر طائفيتها وانحيازها»، مضيفة أنّ «ما جرى غريب عن طبيعة المجتمع السوري ويجب ألّا يتكرّر».

وحول الوضع الحالي في المدينة، أفاد عضو لجنة السلم الأهلي في جرمانا، عرب نصر، في تصريح إلى «الأخبار»، بأنّ المدينة تشهد حالياً «هدوءاً حذراً يرافقه قلقٌ واضح لدى السكان من ممارسات المسلحين الخارجين عن القانون والتابعين لفكر متطرّف». وعلى الرغم من هذا التوتر، إلا أنّ «حالة الهدوء تُحترم في الشارع، والضحايا شُيّعوا من دون تسجيل أي احتكاكات» بحسب نصر، الذي أكّد أنّه «لا وجود لمشاكل بين مكوّنات المدينة، لكنّ الجميع ينتظر أن تستعيد الدولة دورها الكامل في حماية المواطنين، ووضع حد لحالات الانفلات الطائفي».

(الأخبار)

منعت الحواجز الأمنية خروج المدنيين من جرمانا (أ ف ب)

الشرع يحرج رعاته مجدّداً

فراس الشوفي

لم يكد وزير الخارجية في الحكومة السورية المؤقّتة، أسعد الشيباني، ينهي لقاءاته في نيويورك - التي بذل السعوديون والقطريون جهوداً مضنية لفتح أبوابها أمامه -، محاولاً إقناع العالم بأن الحكومة التي ينتمي إليها تستحق الدعم ويمكن تعليق الآمال عليها، حتى اندلعت أعمال العنف الطائفي في جرمانا وصحنايا. فبينما لم تجفّ بعد دماء الضحايا في حمص وحماه والساحل السوري، بنتيجة أعمال القتل والانتهاكات المستمرة منذ سقوط النظام السابق بحق العلويين السوريين بشكل خاص، ولم تصدر أي نتائج ذات قيمة عن لجنة التحقيق المفترضة، اشعلت الجماعات المتطرفة جبهة داخلية جديدة في دمشق وجنوبها، ضد الدروز هذه المرّة.

وإذا كانت الذريعة التقليدية لقتل العلويين هي «فلول النظام»، فإن الذريعة الجديدة للاستهداف الطائفي المنهج ضد الدروز، تمثّلت بتسجيل صوتي مشبوه، قيل إنه لدرزي، أطلق خلاله ألفاظاً مسيئة بحق النبي محمّد. ولم تشفع الإدانات للتسجيل المذكور من رجال الدين الدروز ولا من سياسيّيهم، لتبرير لهيب التحريض الطائفي المتسارع. لا بل على العكس؛ ظهرت على السطح سريعاً نتائج التعبئة المذهبية اليومية التي تمارسها جهات عديدة في سوريا، بعضها محسوب على السلطة أو عضو فيها، من دون خجل، بحق غالبية الجماعات الإثنية والدينية من أبناء الشعب السوري، وحكم «دولة الأمراء» الذي يبنيه الشرع في دمشق.

وكما العادة، يختلط الحابل بالنابل حين تأتي المسألة على تحديد هويّة العناصر والمجموعات التي بدأت اعتداءاتها الموثّقة على ضاحية جرمانا جنوب دمشق، ثم انتقلت إلى أشرفية صحنايا في ريف دمشق الغربي أمس، قبل أن تختم النهار بهجمات متفرّقة على قرى المقرن الغربي والشمالي لمحافظة السويداء، كالصَّوَرة الكبيرة ورساس وعرى. ومن غير الواضح، مدى توَرّط «القوات النظامية» التابعة للحكومة الجديدة في الاعتداءات، ولكن اكتشاف ذلك لن يكون صعباً في الأيام المقبلة مع انتشار فيديوهات وصور توثّق مشاركة بعض المجموعات النظامية وفصائل عشوائية أخرى في الهجمات الدموية.

والأكيد أن أحداث الأيام الأخيرة وفّرت مادة دسمة للمراقبين الدوليين الذين يتابعون الأوضاع في سوريا عن كثب.

> وحدها إسرائيل تبدو مسرورة بتراكم الشرع، وهو الذي لا يتوانى عن تقديم التطمينات لها

كما أعطت إسرائيل مادة دسمة أيضاً لتذخير مشروع تقسيم سوريا من بوابة حماية الدروز، وهي التي لا تحتاج إلى ذرائع أصلاً. لكنّ الذين تأفلوا خيراً في التحوّلات التي طرأت على «أبو محمد الجولاني» وتحوّله إلى أحمد الشرع، من الغربيين على وجه الخصوص، وصلوا إلى مرحلة من الخذلان والحرج من سلوك السلطة الحالية وأخطائها، التي لم يعد من الممكن التغاضي عنها، بعد أن حقّق الغربيون مكاسبهم الاستراتيجية بإسقاط النظام السابق، حتى إن أغلب الدبلوماسيين والأمنيين الأجانب، والذين راهنوا خلال الأشهر الماضية على ذكاء الشرع، باتوا يردّدون أن «السيناريو الذي كنا نخشاه يحصل الآن». وسواء كانت أعمال العنف والفوضى من جماعات تمون عليها سلطة الشرع أو لا تمون، فإن النتيجة واحدة، وهي الفوضى وضعف قدرة الرئيس الانتقالي على السيطرة على الفصائل وضبطها من جهة، وتفشّي الأفكار المتطرفة لدى القوات الأمنية التابعة له والقوات التي يشكّلها من متطوعين حديثاً من جهة ثانية، بينما يجهد جيش المشايخ والفقهاء لإحداث تغييرات جذرية بشكل متسارع في بنية المجتمع السوري.

وباستثناء الأتراك والبريطانيين وبعض الدبلوماسيين الألمان الذين يعملون ضمن فريق وزيرة الخارجية الحالية ألمانيا بيربوك (تغادر منصبها في حال الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة في برلين)، صار التعويل الغربي على تحوّلات إيجابية في سلوك الشرع نادراً. وعلى العكس من ذلك، زادت مخاوف دول غربية كثيرة - إلى جانب روسيا والولايات المتحدة -، من مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان من أن مصير سوريا هو الفشل والسقوط في الفوضى، مع تكرار التوترات الطائفية وهيمنة المتطرفين السوريين والأجانب على الأرض أمنياً وعسكرياً، بينما يتولّى الشرع ووزراؤه محاولة تجميل الحقائق.

وحدها إسرائيل تبدو مسرورة بتراكم أخطاء الشرع، وهو الذي لا يتوانى عن تقديم التطمينات لها، وتوجيه الرسائل الإيجابية عبر تطوير العلاقات مع منظمات يهودية وصهيونية وفتح أبواب دمشق أمامها. لكنّ هذه الخطوات لم تدفع تل أبيب إلى مراعاة الرجل حتى، بل استغلّت الأوضاع أمس ودخلت بشكل مباشر على خط المعارك، محاولةً تظهير دورها كحامية للدروز في سياق خطواتها للهيمنة على الجنوب السوري، وتقسيم سوريا وفق ما طالب به أول أمس، وبشكل صريح، وزير المالية المتطرّف بتسلئيل سموتريتش.

جنبلاط يحذّر من الدور الإسرائيلي

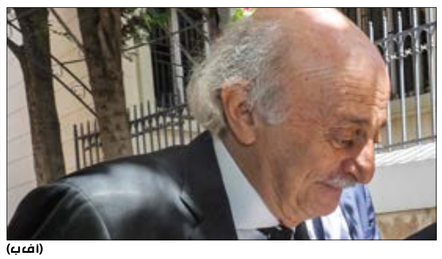
(أ ف ب)

انعكست التطورات الأمنية في سوريا وأعمال العنف في جرمانا وصحنايا والسويداء، على شكل تحرّكات سياسية وميدانية من قبل مشايخ طائفة الموحّدين الدروز في لبنان، والنائب السابق وليد جنبلاط والوزير السابق وئام وهاب. ومع انتشار أخبار العنف والمواجهات وسقوط ضحايا، سادت موجة من القلق في مناطق جبل لبنان وحاصبيا وراشيا على مصير الدروز السوريين، والذين تربطهم علاقات عائلية متينة مع الدروز اللبنانيين.

وعقد جنبلاط، أمس، مؤتمراً صحافياً بعد اجتماع دعت إليه مشيخة العقل في لبنان في دار الطائفة الدرزية، دان فيه إهانة النبي محمد، محذّراً من استغلال إسرائيل للأحداث في سياق مشروعها لتقسيم سوريا، داعياً إلى رفض الحماية الإسرائيلية. وأكّد جنبلاط الذي أجرى سلسلة من الاتصالات بحسب بيان لـ«الحزب الاشتراكي» مع الأتراك والسعوديين والأردنيين وجهات دولية أخرى للمساعدة على احتواء الأوضاع، أنه على استعداد لزيارة دمشق والبحث في المطالب التي يريدها الدروز السوريون من الحكومة الجديدة، مذكّراً بوضع الدروز في إدلب والدور الذي لعبه لكي لا يتم تهجيرهم من قرى جبل السَماق.

وعلى رغم تبنّي شيخ العقل سامي أبو المنى رسالة جنبلاط نفسها في كلمته، إلّا أن الأخير والمشايخ المقرّبين منه يجدون صعوبة في تسويق رؤيتهم وتقييمهم للأوضاع في سوريا، خصوصاً لناحية العلاقة مع الشرع، إذ إن تجربة إدلب ليست مشجّعة بالنسبة إلى هؤلاء، وتحديداً لناحية إجبار الدروز على تغيير مذهبهم واستبدال خلواتهم الدينية بمساجد يديرها مشايخ بعضهم من دول أسيوية وعربية، بالإضافة إلى إسكان مقاتلين أجانب مع عائلاتهم في قراهم. وظهر الانقسام في جسم المشايخ في احتفال 16 آذار الأخير، والذي قاطعه مشايخ كثر بتأثير من شيخ عقل طائفة الموحّدين الدروز في فلسطين المحتلة، موفق طريف، الذي يحاول لعب دور ممثّل الدروز أمام القوى الدولية ويتعاون مع إسرائيل على فرض نوع من الحماية للدروز السوريين، وآتت الأحداث الأخيرة لتعزّز مواقفه على حساب مواقف جنبلاط، ولا سيّما بعد الاعتداءات في الأيام الماضية.

كذلك، قام وهاب باتصالات مباشرة مع جهات تابعة للحكومة السورية الجديدة في إدلب، ومع الأمن العام في إدلب أيضاً في محاولة لامتصاص التوترات. وعقد أيضاً اجتماعاً بدعوة من مشايخ دروز في مقام السيد عبد الله في بلدة عبيه، بينما قام شبان غاضبون بقطع طرقات في عاليه وعلى طريق دمشق احتجاجاً على الأوضاع في سوريا. ومن جهته، اتخذ الجيش اللبناني سلسلة إجراءات أمنية وعسكرية لتفادي أيّ توترات في لبنان، مرسلاً التعزيزات إلى مناطق حاصبيا وراشيا بعد أنباء عن مخاوف لدى الأهالي وتحرّكات شعبية وقطع طرقات.

(الأخبار)

سلطة الشرع تكرّر أخطاءها
فتنة... فاقتتال... فتسوية صورية

لمياء إبراهيم

تدحرجت كرة النار الطائفية في سوريا، منتقلة من مدينة جرمانا إلى بلدة صحنايا في ريف دمشق الغربي، وسط غياب أي تغطية إعلامية ذات مصداقية ما يجري. وفي أشرفية صحنايا، بدأت المواجهات بقدوم مجموعات مسلحة وصفتها مصادر محلية بأنها «غير معروفة الانتماء»، جاءت من الغوطة المحيطة بالبلدة ذات الغالبية الدرزية، لتشتبك مع أبناء هذه الأخيرة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة وقذائف الهاون والقنص، لساعات طويلة، أعقبها فرض حظر تجوّل من قبل «الأمن العام». وبعدها، اقتحمت القوات الرديفة التابعة لوزارة الدفاع المنطقة، لتقوم «اللجان الشعبية» في صحنايا بالتصدّي لها دفاعاً عن البلدة، وينتج من الاشتباكات عدد من القتلى والجرحى من الطرفين. وتقول مصادر محلية، لـ«الأخبار»، إن «الانتقام الطائفي كان سيد الموقف، والدعوات إلى القضاء على بني معروف من قبل المتطرفين دفعت بالشباب والرجال إلى الدفاع عن البلدة، فاستبسلوا لساعات طويلة، لكنّهم فقدوا في النهاية السيطرة على زمام الأمور».

وعلى الرغم من أن حدّة المواجهات هدأت قليلاً بعد ليلة دامية، ظلّلتها مناشدات وقف القتال والتي انطلقت من جانب المدنيين، إلا أن ثمة تخوفاً كبيراً من تكرار مجازر الساحل. مفتي سوريا يحرّم الدم والثار، والبعض يرى فتواه متأخّرة جداً

> مفتي سوريا يحرّم الدم والثار، والبعض يرى فتواه متأخّرة جداً

وهو تخوّف لم يفلح حديث مفتي الجمهورية، أسامة الرفاعي، عن حرمة الدم السوري، وتأكيده أن «الفتنة إذا اشتعلت، فنحن خاسرون بكل طوائفنا»، في تهدئته، إذ إن الفتوى المتأخرة جاءت بعد إعلان «النفير العام» في عدد من جوامع الغوطة، ووصول أرتال «فزعة» من الفصائل المسلّحة في درعا إلى صحنايا، مقابل خروج أرتال من «رجال الكرامة» في السويداء لدعم الدروز، وتعرّضها لكمين في الطريق، لم تتضح نتائجه.

أما الرواية السورية الرسمية، والتي جاءت بعد صمت استمر أكثر من 10 ساعات، فتقول إن «الأمن العام» يلاحق مجموعات خارجة عن القانون في أشرفية صحنايا لسحب السلاح غير القانوني منها، بعد أن استهدفت عناصر تابعين له في المنطقة. وتحدّثت وكالة «سانا» الحكومية للأنباء عن سقوط أكثر من 11 قتيلاً وعدد من الجرحى بين المدنيين وقوات الأمن، في «هجوم لجماعات خارجة على القانون»، في حين أعلنت مديرية الأمن في ريف دمشق «انتهاء العملية الأمنية في المنطقة وانتشار قوات الأمن العام في أحيائها لضمان عودة الأمن والاستقرار». لكنّ مصادر أهلية أكّدت لـ«الأخبار» أن هدوءاً حذراً يسيطر على البلدة، مع عدم معرفة كيف انقلبت موازين المعركة، ووقوف «الأمن العام» في صفّ المعتدين بدلاً من المدافعين. وإذ سُجّلت حركة نزوح محدودة من البلدة، فقد وصل وفد من مشايخ الطائفة الدرزية إلى مدينة داريا المجاورة لصحنايا للاجتماع مع وفد حكومي من ريف دمشق، سعياً لإيجاد حل سريع للأزمة، والتوصل إلى اتفاق تهدئة، كما حصل قبل يومين في جرمانا.

ومساء أمس، أعلنت محافظة السويداء عن التوصل إلى «اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار في جرمانا وأشرفية صحنايا وتشكيل لجنة مشتركة لوقف الزحف الدموي»، مضيفة في بيان أن «اللجنة تعمل على إيجاد حلول تساهم في تحقيق التهدئة واستقرار الأوضاع في جرمانا وأشرفية صحنايا».

الحدث

انكشاف التوازن الموهوم
«الألغام» تنفجر بوجه الشرع

يواجه الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، جملة من الضغوط المتوازية والمتراكمة والمتضادّة، بعضها داخلي يرتبط بتكوين جماعته، وبعضها الآخر تتداخل فيه عوامل مرتبطة بتركيبة المجتمع السوري من جهة، وتعدد الأطراف الخارجية، من جهة أخرى. ومن شأن كل ذلك أن يرسم مشهداً شديد التعقيد، يخوض الرجل الذي نصّب نفسه رئيساً لسوريا، سباقاً مع الزمن لفكفكته. وبينما يواجه مشروع دمج «الإدارة الذاتية» بالحكومة السورية الناشئة عقبات جوهرية في ظل التوافق الكردي – الكردي على إنشاء نظام فيدرالي، أعلن الشرع، ومن ورائه تركيا، رفضهما له، تتابع الولايات المتحدة سياسة فرض شروطها على الإدارة الجديدة، والتي أعلنت مراراً عدم اعترافها بها، في محاولة لرسم معالم «سوريا الجديدة» المناسبة للإدارة الأميركية، والتي تفتح الباب أمام رضوخ مطلق لإسرائيل من ناحية، وخسارة الشرع لجماعته التي تضم مقاتلين أجانب ترفضهم وإشنطن، من ناحية ثانية.

ووسط هذه الضغوط القادمة من الشرق السوري، ومن وراء الحدود، ما زالت آثار المجازر التي ارتكبتها فصائل تابعة أو مرتبطة بالإدارة الجديدة، في الساحل، تفرمل محاولات هذه الإدارة الانفتاح على الغرب، الذي أعلن عقب صعود الشرع احتضانه لهذه الإدارة، قبل أن يتراجع ويدرس الموقف مع انفجار شلال الدماء الذي امتدّ إلى حمص وحماة، وقابلته السلطة بمحاولات مستمرة لتبرير هذه المجازر، القائمة بالأصل على أساس طائفي، أو بملاحقة مرتكبيها بشكل صوري عبر «لجنة التحقيق» التي تمّ تشكيلها وتمديد فترة عملها لثلاثة أشهر أخرى. وتقوم المعضلة الداخلية الأساسية التي يواجهها الشرع، بشكل أساسي، على التوازن الذي حاول رسمه لحكمه؛ إذ قام بتقديم نفسه باعتباره الشخص القادر على إدارة ملف رفاق دربه المتشدّدين (السوريون منهم والأجانب)، وقدّم تعهدات عديدة بإقامة دولة مواطنة، إلا أنه اقتطع لنفسه مساحة كبيرة لتثبيت أركان حكمه، عبر إعلان دستوري منحه مطلق الصلاحيات، وترافق مع دفع اقتصادي تمثّل بتجميد بعض العقوبات الأوروبية والأميركية والبريطانية المفروضة على سوريا.

على أن أساس المعضلة التي تعكّر على الشرع صفو تثبيت أركان حكمه، يتمثّل بهيكلية إدارته نفسها، والتي يملك فيها المتشددون الكلمة العليا، على الرغم من محاولة الاستعانة ببعض الخبرات البعيدة عن الصبغة الدينية. وبدا هذا الأمر بشكل واضح مع اندلاع مجازر الساحل في السادس من آذار الماضي، وزادت حدّته بعد «الهبة» التي شهدتها الساحات السورية خلال الأيام الماضية على خلفية انتشار تسجيل صوتي مسيء إلى النبي محمد، تمّ نسبه إلى أحد رجال الدين الدروز، وهو ما نفاه الرجل، لتبدأ بعدها موجة عنف ذات خلفية طائفية أيضاً، يشكّل الدروز هذه المرة ضحيتها، بعد أن عانى العلويون ويلاتها.

وترافق الخطاب الطائفي الذي ارتفعت حدّته، وسط مخاوف من ارتكاب مجازر جديدة في السويداء (ذات الغالبية الدرزية)، مع محاولات بعض الفصائل - والتي من المفترض أنه قد تمّ حلها سابقاً، في إطار إعادة هيكلة وزارة الدفاع، وبناء جيش سوري جديد -، دخول مدينة جرمانا وحي أشرفية صحنايا الدرزيّين، قرب دمشق، وسط هتافات تندّي بقتل الدروز، بحجة الرد على الإساءة إلى النبي. غير أن سكان المنطقتين، المسلحين بطبيعة الحال، والذين يملكون لجاناً شعبية قامت بحماية المنطقتين طيلة سنوات الحرب السورية، تمكّنوا من منع المسلحين من تحقيق هدفهم، ليسقط العشرات بين قتيل وجريح من الطرفين، بينهم 16 عنصراً من «الأمن العام» الذي قال إنه تدخّل لفض الاشتباك. وعلى عكس العلويين الذين لم يكونوا مسلحين، ولم تقف وراءهم أي قوة إقليمية أو دولية، يمتلك الدروز قدرة قتالية وتسليحاً لا بأس بهما، إلى جانب محاولة إسرائيل توسيع تدخلها في سوريا بذريعة حمايتهم، وهو ما أعلنوا مراراً رفضهم له، وسط ضغط إسرائيلي مستمر لإنشاء نظام فيدرالي في سوريا، يمتلك فيه الدروز «فيدرالية» خاصة جنوبي البلاد، بشكل يتوافق مع الرغبة الكردية في فدرلة الشمال الشرقي.

في محاولة لاختراق الضغوط. خرج مفتي سوريا، أسامة الرفاعي، في خطاب دعا فيه إلى «واد الفتنة» (أ ف ب)

وفي خضمّ تبلور هذه المشاريع، جاء إعلان رجل الأعمال السوري، وابن خال الرئيس السابق، رامي مخلوف، عن تشكيل مسلح يضم 150 ألف مقاتل، للدفاع عن العلويين المضطهدين، على حد تعبيره، ليرسّخ المساعي المطالبة بفدرلة البلاد، عبر حديث «مقاطعة الساحل»، أو الغرب السوري باعتباره كتلة منفصلة عن سوريا. وعلى الرغم من عدم وجود أرضية واضحة يمكن بناء فيدرالية ساحلية عليها، يأتي إعلان مخلوف مدعوماً باستمرار الانتقاد الدولي (الروسي والأميركي على وجه الخصوص) لعمليات القتل الطائفية، وعدم معاقبة الفاعلين، إلى جانب الرفض المعلن لوجود المقاتلين الأجانب، والذين يشكّلون إحدى أهم ركائز الشرع في توطيد حكمه.

وفي محاولة لاختراق الضغوط المتراكمة، والأحداث المتسارعة، والتي استغلتها إسرائيل لشن اعتداءات جديدة على الأراضي السورية، بزرتها باستهداف مقاتلين حاولوا دخول أشرفية صحنايا، خرج أخيراً مفتي سوريا، أسامة الرفاعي، في خطاب موجّه إلى الشعب، شدّد فيه على حرمة الدم السوري، ودعا إلى «واد الفتنة». واستجلب عليه ذلك انتقادات واسعة من ناحية المطالبين بفتوى حرمة الدم، واتهامات من قبل الجماعات المتشددة، ومؤيديها، والذين اعتبروا هذه الفتوى سياسية لا دينية، في ظل وجود عشرات الفتاوى التي تكفّر العلويين والدروز، والذين يرغب المتشددون في التخلص منهم.

وفي وجه هذه التعقيدات، تجد تركيا، الشريك الاستراتيجي للشرع، والتي تحاول استثمار نفوذها في الملف السوري بأقصى درجة ممكنة، نفسها أمام محدّدات عديدة تمنعها من توسيع نفوذها، أبرزها الموقف الإسرائيلي الرافض لهذا النفوذ، إلى جانب توسّع الدور الفرنسي من بوابة محاولة الإدارة الأميركية التي لا تمانع سيطرة تركيا على سوريا، تخفيض حضورها. وفي الوقت الحالي، يمكن اختصار المشهد الميداني السوري وتعقيداته بملامح بناء جيل جديد، «لا يحمل الكراهية ولا يتربى على فكرة محو إسرائيل»، طبقاً لديرمر، الذي تابع أنّ «مستقبل غزة وإعادة الإعمار في القطاع يجب أن يكونا مرتبطين بتفكيك البنية الفكرية المتطرفة، بما في ذلك المساجد والمدارس ومخيمات اللاجئين، التي تغذي خطاب العنف».

> يمتلك الدروز قدرة قتالية وتسليحاً لا بأس بهما، إلى جانب محاولة إسرائيل توسيع تدخّلها في سوريا بذريعة حمايتهم

انقسامات رئيسية: في الشرق والشمال الشرقي يسعى الأكراد، المدعومون من فرنسا والولايات المتحدة، لإقامة نظام فيدرالي؛ وفي الغرب تحاول بعض القوى بلورة فيدرالية، لا يمكن التماس أساس واضح لها؛ وفي الجنوب، تحتل إسرائيل مساحات واسعة وتشرف على درعا والسويداء، وتدفع نحو إقامة نظام فيدرالي. ويأتي هذا في وقت تعلن فيه القوى الموجودة في السويداء (السياسية والعسكرية)، وعلى رأسها الشيخ حكمت الهجري، رفض الحكومة السورية القائمة، وتدعو إلى إقامة حكومة تعدّدية تمثّل جميع السوريين تمهيداً للانخراط فيها، على وقع تصعيد مستمر يستشعر معه أبناء السويداء، والدروز الموجودون في دمشق وحمص وحتى حلب، خطراً وجودياً، ولا سيما في ظل تصاعد الخطاب الطائفي، وارتفاع حدّة المواجهات والاحتكاكات، واستمرار الحالة الفصائلية، وفشل وزارة الدفاع في دمج هذه الفصائل ضمن هيكلية مؤسساتية واضحة.

كذلك، يمكن اختصار المشهد السياسي بصراع إقليمي، دولي، على النفوذ في سوريا، تتصارع خلاله تركيا وقطر والسعودية وإسرائيل والإمارات وفرنسا، فيما تعمل الولايات المتحدة، التي ترتبط بجميع هذه القوى بعلاقات متينة، على فرض أجندتها، مستهدفة بشكل أساسي إحدى ركائز حكم الشرع، أي المتشدّدين.

(الأخبار)

تقرير

«الترويكا» تهدّد بـ«آلية الزناد»: لا مفاوضات نووية من دوننا

طهران - **محمد خواجوئي**

على رغم اضطلاعها، قبل عقدين، بدور محوري في بلورة المحادثات التي أفضت إلى إبرام الاتفاق النووي عام 2015 بين إيران والقوى الدولية (الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي زائداً ألمانيا)، أصبحت الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، اليوم، على هامش المحادثات النووية الجارية بين إيران والولايات المتحدة. ومع أن الصين وروسيا، بخلاف ما كان الحال عليه قبل 10 سنوات، لا تشاركان في المحادثات الجديدة، لكنّ كلتيهما قريبتان من الجمهورية الإسلامية التي أجرى مسؤولوها، مشاورات مع البلدين، لوضعهما في أجواء العملية التفاوضية.

بيد أن الواقع يختلف تماماً بالنسبة إلى الترويكا الأوروبية، إذ تشهد علاقاتها تحدّيات مع طرفَي المحادثات النووية، إيران وأميركا. وتبدي الدول الأوروبية الثلاث قلقاً متزايداً، أولاً على خلفية تطوير طهران برنامجها النووي وإمداداتها العسكرية لروسيا في حربها على أوكرانيا، وثانياً بسبب تخلّي الولايات المتحدة عنها في دعم أوكرانيا، وكذلك رغبتها في خفض دور «الناتو» ووضع تعرفات جمركية كبيرة على الاتحاد الأوروبي.

على أن غياب الترويكا عن المحادثات النووية الجديدة، لا يعني عدم امتلاكها الأدوات اللازمة للتأثير عليها، إذ إن لديها بالفعل أداة قادرة بالفعل على إحداث تأثير بالغ على أجواء المحادثات، هي «آلية الزناد» والتي يمكن الترويكا تفعيلها في تشرين الأول المقبل، والعمل من دون الحاجة إلى أصوات اللاعبين الآخرين، على العودة التلقائية لجميع العقوبات الأممية التي كانت قد عُلّقت بموجب القرار رقم 2231 (بوصفه الضامن للاتفاق النووي لعام 2015) على إيران، ما من شأنه أن يلقي بظلال قاتمة على المحادثات الإيرانية - الأميركية.

وكان وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، حذّر، الإثنين الماضي، من أن باريس لن تتردّد في إعادة العقوبات على إيران، في حال فشلت المحادثات بين طهران وواشنطن، في تصريح ينطوي على تحذير لكلا الجانبين معاً. كما حذّر الوزير الفرنسي من أن الدول الأوروبية الثلاث ستفعّل «آلية الزناد» ما لم يتم توفير مصالحها.

وفي ضوء ما تقدّم، تقول مصادر دبلوماسية مطّلعة إن إيران اقترحت عقد اجتماع مع دول الترويكا، غداً، قبيل انطلاق جولة المحادثات الرابعة مع الأميركيين، بعد غدٍ السبت، في روما، وهو ما وافقت عليه الدول الثلاث. وأكّد ذلك أيضاً، وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الذي قال، أمس، إن المحادثات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ستجري في نهاية الأسبوع الجاري، قبل بدء الجولة الرابعة من المحادثات مع الولايات المتحدة. وعن حضور الدول الأوروبية الثلاث في جولة التفاوض المرتقبة، أوضح عراقجي، على هامش اجتماع الحكومة الإيرانية، أنه «وبسبب السياسات الخاطئة التي انتهجتها هذه الدول الثلاث، فإن دورها يتلاشى تدريجياً، لكنّ إيران لا تحبّذ ذلك. ولهذا السبب، فإنها مستعدّة لعقد الجولة المقبلة من المفاوضات بحضورها في روما». وأضاف: «نحن مهتمّون بحلّ هذه القضية من خلال تفاهم دولي. ولهذا السبب، نواصل مفاوضاتنا مع الأوروبيين، لكنّ المفاوضات الرئيسية حالياً هي مع الولايات المتحدة». كذلك، وصف عراقجي بعض التصريحات التي أدلى بها مسؤولون أوروبيون، بأنها «غير بنّاءة، وتسبّبت في تراجع دور الدول الأوروبية الثلاث في عملية التفاوض».

> لدى الأوروبيين قدرة على إحداث تأثير بالغ على أجواء المحادثات الإيرانية - الأميركية

ويبدو أن الاقتراح الإيراني بالدخول في مفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وزيادة التعاون مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، يشكّلان جزءاً من استراتيجية إيران لإيجاد التوازن في الدبلوماسية النووية. فطهران التي تخوض محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة، بوساطة عمانية، تجري في الوقت ذاته، مشاورات مع حليفتَيها بكين وموسكو، وتسعى بالتزامن لخفض التصعيد مع أوروبا وتعزيز التعاون مع الوكالة الدولية، لتفادي مزيد من الضغوط الدولية عليها. وعلى رغم تعقيدات هذا التوجّه المتعدّد الأطراف، لكنه يشكّل مؤشراً إلى إدراك طهران للقيود الزمنية والسياسية التي تواجهها. وممّا قاله الناطق باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، رداً على سؤال حول تنحية الأوروبيين عن المحادثات الأخيرة مع أميركا، إن «ذلك كان خيارهم». وفي ظلّ ما تقدّم، فإن إيران لا تسعى إلى إعادة أوروبا إلى طاولة المحادثات فحسب، بل تنوي تبديد سوء الفهم الناجم عن غيابها عن المحادثات الأخيرة، وتسعى في الوقت ذاته إلى استرضاء الدول الأوروبية، حتى لا تلجأ إلى تفعيل «آلية الزناد».

ويبدو أن الجولة الجديدة من المحادثات بين إيران والدول الأوروبية، ستركّز على إدارة الخلافات بينهما، إذ إن أوروبا التي تمرّ بوضع عصيب على خلفية ضغوط الولايات المتحدة عليها، واعتباراتها الداخلية، قد تستغلّ هذه الفرصة لمراجعة توجّهاتها تجاه طهران. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المفاوضات يتوقّف على قدرة برلين وباريس ولندن وكذلك طهران، على إيجاد مقاربات عملية مشتركة تكفل تسوية الخلافات حول محور الملف النووي الإيراني.

ديرمر «يستشرف» مستقبل الحرب: الإنجاز غير المباشر الأهمّ... سوريا

يحيى دبوق

في مقابلة نادرة أجراها وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، مع وكالة الأنباء اليهودية في القدس المحتلة «JNS»، كشف الرجل المقرب من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، عن ملامح الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية الطويلة الأمد، بما تنطوي عليه من إعادة هندسة للواقع السياسي والأمني في المنطقة، تكون فيها القوة العسكرية أداةً أساسية لتحقيق اختراقات سياسية وإستراتيجية، بدءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان وسوريا، ووصولاً إلى الملف النووي الإيراني. وقال ديرمر، وهو مستشار نتنياهو الأبرز في القضايا الأمنية والسياسية، إن «الانتصار العسكري في قطاع غزة، لا يعني مجرد إنهاء الحرب»، بل هو الشرط الأساسي لإحداث تغيير جوهري في المسار الفلسطيني، والتوسع في «اتفاقيات السلام» الإقليمية، خاصة مع السعودية، مضيفاً أنّ «الطريق إلى الرياض يبدأ من رفح»، في إشارة إلى أنّ أهداف إسرائيل الأوسع في الإقليم، وعلى رأسها التوصل إلى تسوية دبلوماسية مع الدول العربية، لن تكون ممكنة من دون هزيمة «حماس» عسكرياً وسياسياً.

ولا يقتصر «الانتصار» الذي ترنو إليه إسرائيل في غزة على الشق العسكري وحده، طبقاً لديرمر، بل يجب أن يتضمّن ما وصفه الأخير بـ«إزالة التطرف» من البنية الاجتماعية والتعليمية الفلسطينية. وعليه، تعمل إسرائيل على وضع «أجندة سياسية طويلة الأمد»، لتبديل المناهج الدراسية والخطاب الديني والثقافة العامة لدى الفلسطينيين، بهدف

وضع ديرمر مهلة زمنية «تقديرية» للحروب التي تقودها إسرائيل على «سبع جبهات»، عمار كامل (أ ف ب)

> يدعو ديرمر إلى تفكيك البنية الفكرية «المتطرفة»، بما في ذلك المساجد والمدارس ومخيمات اللاجئين

حدأ لأي «اتفاق نووي سيئ»، كما فعل من قبل»، كرّر ديرمر موقف إسرائيل المتمثل بضرورة «تفكيك برنامج التخصيب النووي الإيراني بشكل كامل»، ملوحاً باستخدام «طرق أخرى»، في حال عدم التوصل إلى «اتفاق جيد»، سواءً بالتنسيق مع الولايات المتحدة، أو من دونها. واللافت، أنّ ديرمر وضع مهلة زمنية «تقديرية» للحروب التي تقودها إسرائيل على «سبع جبهات»، أي الأراضي المحتلة في القطاع والضفة والداخل الفلسطيني، ولبنان وسوريا واليمن وإيران، مشيراً إلى أنها قد تستمر عاماً كاملاً، على أن تنتهي بـ«انتصار إسرائيل»، وفقاً لتقديراته.

وتعتزم إسرائيل الانطلاق من النتائج المفترضة لتلك الحرب، لتوقيع «اتفاقيات سلام» جديدة مع دول عربية عدة، بحسب ديرمر، الذي تابع: «النصر يعني القوة، والقوة تجذب الآخرين. الطريق إلى السلام يمر عبر النصر، وليس عبر التنازلات». متعبراً آخر، تسعى إسرائيل إلى اغتنام ما تعتبرها «فرصة تاريخية» لإعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، بدءاً من تحقيق انتصار «كامل» في حربها على الفلسطينيين، وصولاً إلى إعادة «هندسة» المجتمع الفلسطيني، ومواجهة إيران، جنباً إلى جنب بناء «شبكة» تحالفات جديدة في الإقليم.

تقرير

تدشين منظومة دفاعية يمنية جديدة
بريطانيا تلحق بركب العدوان

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد أن تمكّنت من حماية الأجواء اليمنية من الطائرات التجسّسية الأميركية، تسعى قوات صنعاء لفرض معادلة عسكرية ضد المقاتلات الأميركية. وعلى الرغم من رصد محاولات اعتراض قامت بها الدفاعات الجوية اليمنية خلال الأسابيع الماضية في سماء محافظة عمران لطائرات أميركية مقاتلة، إلا أن صنعاء التي كشفت على لسان وزير دفاعها، اللواء محمد ناصر العاطفي، عن تطور لافت في صناعاتها الحربية، دشّنت خلال الساعات الماضية فعلياً منظومة دفاع جوي حديثة. وشهدت سماء العاصمة إطلاق الدفاعات الجوية اليمنية نيرانها على الطائرات المعادية، ما أجبر الطيران الأميركي على مغادرة الأجواء. وأظهرت مقاطع وصور تداولها ناشطون يمنيون على مواقع التواصل الاجتماعي، مشاهد لعملية الاعتراض، تُظهر قيام عدد من الطائرات بإلقاء، بالونات حرارية في محاولة منها لتجنّب المضادات، قبل أن تقترب الصواريخ اليمنية من إحداها بشكل كبير، وتحملها على الهروب.

وقالت مصادر عسكرية مطّلعة، لـ«الأخبار»، إن هناك مفاجآت عسكرية في مجال الدفاعات الجوية اليمنية، وإن صنعاء، التي تمكّنت من إسقاط 22 طائرة تجسّس أميركية من طراز «أم كيو 9 « منذ مطلع العام الماضي، تعمل لتحييد الطائرات الحربية المعادية. ومن جانبه، أكّد الخبير العسكري المقرّب من وزارة الدفاع في صنعاء، العميد عزيز راشد، لـ«الأخبار»، أن «الطائرات الأميركية المعادية تعرّضت لمطاردة جادّة من قبل الدفاعات الجوية في سماء صنعاء»، في وقت متأخر مساء الثلاثاء. وأشار إلى أن «هذه الخطوة المتقدّمة تندرج ضمن استراتيجية صنعاء للمشاغلة والإفشال»، إلا أنه اعتبر «ما حدث في أجواء العاصمة من اعتراض للطيران المعادي خطوة متقدّمة على المستوى التقني والفني، ستكون لها آثار على القدرة على التحليق في أجواء اليمن، فضلاً عن الآثار النفسية التي ستتسبّب بها للطيارين». ولفت إلى أن قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، يضع تطوير الدفاعات الجوية كأولوية، وتوقّع أن تكون هناك مفاجآت في هذا الجانب عما قريب ستغيّر قواعد الاشتباك.

وبالتزامن مع انضمام بريطانيا إلى العدوان الأميركي على اليمن، للمرة الأولى منذ إعلان إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الحرب في منتصف آذار الفائت، تعرّضت صنعاء ومحافظتا صعدة والجوف شمالي البلاد، لسلسلة غارات عنيفة خلال الساعات الماضية، أدّت إلى دمار واسع في الممتلكات الخاصة وسقوط إصابات في صفوف المدنيين. ووفق «مركز الإعلام الأمني» في وزارة الداخلية في صنعاء، فإن طيران العدوان الأميركي والبريطاني استهدف بأكثر من عشر غارات عنيفة عدة مواقع في صنعاء، أبرزها مديريات بني مطر وبني حشيش والحصن وهمدان، ما أدّى إلى تضرّر منازل في منطقة صرف، حيث سُمع دوي ستة انفجارات أثارت الخوف والرعب في صفوف المدنيين. وفي محافظة صعدة، شنّ الطيران المعادي سلسلة غارات طاولت مديرية سحار، مع عودة تحليق الطيران الأميركي في أجواء مدينة صعدة، فيما تعرّضت مديرية برط العنان في محافظة الجوف لست ضربات جوية.

وأكّدت وزارة الدفاع البريطانية أنها شاركت في العملية التي نُفّذت في صنعاء، وأشارت إلى أن عدداً من طائرات «تايفون» قصفت عدداً من المباني جنوب العاصمة بالقنابل، موضحة أن طائرات «تايفون» نفّذت العملية بدعم من طائرات «فوييجر» للتزوّد بالوقود. وتعليقاً على ذلك، قال مصدر عسكري مطّلع لـ«الأخبار»، إن بريطانيا شاركت في العدوان على اليمن منذ مطلع العام الماضي إلى جانب أميركا وفشلت في تحقيق أي هدف، ولن يغيّر دخولها المعركة الآن، المعادلة. وتوقّع المصدر عودة أزمة الإمدادات التي عانت منها الأسواق البريطانية العام الماضي، ولّح إلى أن صنعاء قد ترد على المشاركة البريطانية في العدوان عليها، بإعادة قرار حظر مرور السفن البريطانية من البحرين الأحمر والعربي.

غياب الترويكا عن المحادثات النووية لا يعني عدم امتلاكها الأدوات اللازمة للتأثير عليها (أ ف ب)

تقرير

دعوات دولية إلى التهدئة
الهند - باكستان: خطاب الحرب يتصاعد

خضر خروبي

على وقع توالي الاشتباكات الحدودية بين الهند وباكستان، خلال الأيام القليلة الماضية، وما صاحبها من تبادل قصف بالمدفعية الثقيلة، على طول الحدود الفعلية التي يبلغ طولها 740 كيلومتراً، وتحديداً في وادي ليبا وبلدات باسانغاره وبهلغام، الفاصلة بين المناطق الهندية والباكستانية في كشمير، إثر الهجوم الأخير الذي طاول الإقليم المتنازع عليه بين الجارَين النوويَّيْن، كشف وزير الإعلام الباكستاني، عطالله تارار، أمس، أن لدى بلاده معلومات استخبارية موثوقة تفيد بأن نيودلهي تنوي شنّ ضربة عسكرية على باكستان خلال مهلة تراوح ما بين 24 إلى 36 ساعة مقبلة، «متذَرّعةً» بالهجوم المذكور. وتوعّد تارار، الجارة الشرقية لباكستان، في منشور عبر منصّة «إكس»، بأنّ «أي عدوان سيُقابَل بردّ حاسم»، مؤكداً أنّ الهند «ستتحمّل المسؤولية الكاملة عن أيّ عواقب وخيمة في المنطقة».

سياق تصعيدي متبادل

وجاء كلام تارار بعد ساعات من إعلان الإذاعة الباكستانية الرسمية، إسقاط طائرة مُسيّرة استطلاعية هندية في منطقة بيمبر الواقعة في كشمير، وهو أمر لم تعلّق عليه نيودلهي، التي أغلقت، اعتباراً من مطلع الأسبوع الجاري، أكثر من نصف المواقع السياحية في الجزء الخاضع لسيطرتها من الإقليم، والمُقدَّر عددها بنحو 87 موقعاً، فيما أفاد الجيش الهندي بتجدّد الاشتباكات الحدودية مع الجانب الباكستاني، مؤكداً أن قواته ردّت «بشكل منضبط وفعّال»، من دون الإبلاغ عن خسائر في الأرواح.

كشف آصف أن بعض دول الخليج تدخّل للتوسّط بين الجانبَين (أ ف ب)

وكجزء من نهج حكومة شهباز شريف المزدوج في التعاطي مع نيودلهي، أكّد وزير القانون والعدل الباكستاني، عقيل مالك، في تصريح لوكالة «رويترز»، أن حكومته تستعدّ لمقاضاة الهند دولياً على خلفية تعليقها معاهدة تقاسم مياه نهر السند، كاشفاً أنّ بلاده تدرس ثلاثة مسارات قانونية، من بينها اللجوء إلى «البنك الدولي» الذي توسّط في المعاهدة، أو التوجّه إلى أيّ من «محكمة التحكيم الدائمة» أو «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، بدعوى أن الهند خرقت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1960، في حين أفاد وزير الدفاع الباكستاني، خواجة محمد آصف، في مقابلة مع الوكالة نفسها، بأنّ إسلام آباد عزّزت قواتها تحسُّباً لتوغّل هندي وشيك، من دون أن يكشف تفاصيل إضافية، ملمّحاً إلى اتّخاذ قرارات إستراتيجية في هذا السياق. ولفت الوزير الباكستاني إلى أن الخطاب الهندي أصبح أكثر تصعيداً، موضحاً أنّ قواته في حالة تأهّب قصوى. وفي تطور غير مسبوق، قال آصف إنّ بلاده لن تستخدم ترسانتها النووية إلّا إذا «كان هناك تهديد مباشر لوجودنا»، مضيفاً أن إسلام آباد تواصلت مع الدول «الصديقة» مثل الصين وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها، لإطلاعها على الوضع.

وفي إطار الاتصالات الدبلوماسية أيضاً، كشف آصف أن بعض دول الخليج تدخّل للتوسّط بين الجانبَين، من دون أن يسمي أيّاً منها، معتبراً أن واشنطن «تنأى بنفسها» حتى الآن عن التدخل في هذه المسألة. وكانت وكالة «الأناضول» نقلت، الأحد، عن وزير الدفاع الباكستاني، تحذيره من إمكانية اندلاع مواجهة نووية بين البلدَين، إذا لم يتم احتواء الأزمة الراهنة حول كشمير بالطرق السلمية، مؤكداً أن لا أدلة على تورّط باكستان في هجوم بهلغام، في موازاة زعمه بأن لا وجود لأيّ عناصر تابعين لما يُسمى بـ«جبهة المقاومة» في كشمير (والتي تشكّل امتداداً لجماعة «لشكر طيبة») على الأراضي الباكستانية، إضافة إلى اتهامه حكومة ناريندرا مودي بالوقوف خلف الهجوم، لتبرير ذهابها نحو مواجهة عسكرية مع إسلام آباد، في إشارة إلى حسابات داخلية خاصة بمودي. وفي الإطار نفسه، صرّح آصف، في حديث إلى وكالة «ريا نوفوستي» الروسية، أنّ الجيش الباكستاني «لا يريد تصعيد الموقف أو المبادرة بأيّ شيء»، محذّراً الهند من «ردّ أكثر من متناسب»، في حال حاولت غزو جارتها.

وعلى المقلب الهندي، فقد حملت المواقف نبرةً لا تقلّ حزماً، عن نظيرتها في باكستان؛ إذ منح رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، قواته «حرية التحرّك» للردّ على هجوم بهلغام. وفي هذا السياق، ذكر مصدر لوكالة «فرانس برس»، أنّ الزعيم الهندي أكّد لقادة الجيش والأمن، في اجتماع مغلق، أن حكومته «تعتزم توجيه ضربة ساحقة للإرهاب». ونقل المصدر نفسه عن مودي، قوله إن القوات المسلحة الهندية تتمتّع «بحرّية تحرك كاملة لتحديد أسلوب وأهداف وتوقيت ردّنا على الهجوم الإرهابي» في كشمير، معرباً عن «ثقته التامّة بالقدرات المهنية» لتلك القوات، ومنحها دعم حكومته الكامل.

وساطات ودعوات لضبط النفس

ومع دعوة «مجلس الأمن الدولي»، في جلسة عُقدت في الـ26 من نيسان، طرفَي الصراع، إلى «ضبط النفس»، عقب اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الصيني وانغ يي، ونظيره الباكستاني محمد إسحق دار، دعت وزارة الخارجية الصينية، الطرفَين إلى تغليب لغة الحوار، وحلّ الخلافات الثنائية بينهما بالطرق السلمية، مرحّبةً بجميع الإجراءات لتهدئة الوضع. وأضافت الخارجية الصينية، في بيان، أنها تدعم تحقيقاً عادلاً ونزيهاً في الهجوم الأخير في كشمير. من جهته، أعرب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن ثقته في أن البلدَين «سيجدان حلّاً بطريقة أو بأخرى»، مضيفاً أنه قريب جداً من كل من الهند وباكستان ورئيسَيْهما، بينما أشار السفير الإسرائيلي، رؤوفين عازار، إلى هجمات بهلغام بوصفها «النسخة الهندية من أحداث السابع من أكتوبر»، وفق تعبيره. وعلى غرار الموقفَين الروسي والمصري المؤيدَين لتسوية النزاع حول كشمير سلمياً، أمل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في أن «ينخفض التوتّر المتصاعد بين باكستان والهند في أقرب وقت ممكن، قبل أن يبلغ أبعاداً أشدّ خطورة». أما طهران، فأبدت على لسان رأس دبلوماسيتها، عباس عراقجي، استعدادها للتوسّط في حلّ النزاع بين الجارَين النوويَّين، وهو موقف بدا أقرب إلى موقف السعودية، التي أعلنت أن وزير خارجيتها، فيصل بن فرحان، أجرى اتصالَين هاتفيَّين منفصلين مع نظيرَيه، الباكستاني إسحاق دار، والهندي سوبرامانيام جايشانكار، لبحث السبل الممكنة للتهدئة.

> يرى محلّلون أنّه سيترتّب على بكين دفع تكاليف باهظة لأيّ حرب ستخوضها حليفتها إسلام آباد ضدّ نيودلهي

حسابات واشنطن وبكين

وبالحديث عن حسابات بكين وواشنطن، يرى محلّلون أنّه سيترتّب على بكين دفع تكاليف باهظة لأيّ حرب ستخوضها حليفتها إسلام آباد ضدّ نيودلهي، فيما يرجّح آخرون أن تستفيد الصين ممّا ستفرضه حرب من هذا النوع من عراقيل على خطط نيودلهي وواشنطن لتطويقها في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وتحديداً لناحية استنزاف قدرات الجيش الهندي في نزاع مع باكستان وصرف انتباهه عن تركيزها على تطوير قدراته البحرية في المحيط الهندي وتطوير القاعدة الصناعية والتجارية للبلاد.

كما يشخّص مراقبون صعوبة خيارات واشنطن في هذا الصدد، سواء من منطلق المخاوف داخل إدارة دونالد ترامب من إمكانية أن تطيح أيّ مواجهة عسكرية باكستانية - هندية جهودها لتبريد الصراعات حول العالم، للتفرّغ لمواجهة الصين، أو من منطلق أنّ وقوع سيناريو مشابهاً سيضيّق هامش المناورة أمام الولايات المتحدة، في منطقة اعتادت فيها واشنطن خلال السنوات الماضية على الموازنة بين التناقضات الاستراتيجية، وهي تناقضات أمْلت عليها علاقة أمنية مميزة مع إسلام آباد، رغم تذبذبها من جهة، وشراكة استراتيجية مع نيودلهي بوصفها إحدى أهم أدواتها في استراتيجيتها الخاصة باحتواء الصعود الصيني في المنطقة، من جهة أخرى، سواء من خلال إدماج الهند بتحالفات أمنية كـ«كواد»، أو إشراكها بمشاريع ذات طابع تجاري وتكنولوجي، كمبادرة التكنولوجيا الحرجة.

تقرير

«مُهَل» ترامب لا تلقى آذاناً
موسكو - كييف: نحو طريق مسدود؟

ريم هاني

تعكس المناوشات الأخيرة بين كييف وموسكو، سواء في ما يتعلق بالهدنة المؤقتة التي اقترحتها الأخيرة، أو الشروط التي تتمسك بها الأولى لإنهاء القتال، أوجهاً من الخلافات الجذرية التي لا تزال تلقي بظلالها على أي مفاوضات محتملة بشأن الحرب، وذلك رغم أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يدأب، بين الفينة والأخرى، على تحديد «مهلٍ جديدة قصوى»، لإنهاء حرب كانَ قد تعهد بوضع حدّ لها فور دخوله إلى البيت الأبيض، «وبمكالمة هاتفية واحدة». وفي هذا السياق، أفادت وكالة «بلومبرغ»، الثلاثاء، نقلاً عن ثلاثة مصادر من موسكو، بأن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يصرّ على أن يمنح أي اتفاق محتمل، روسيا، الحق في السيطرة على أربع مناطق في أوكرانيا. ورغم أن ترامب زعم، خلال الأيام الماضية، أن «الاتفاق بات قريباً»، نقلت الوكالة عن أحد المصادر قوله إن المفاوضات «وصلت إلى طريق مسدود في الوقت الحالي»، فيما يتطلّب إحراز المزيد من التقدم «تواصلاً مباشراً بين ترامب وبوتين». وإذ سعى مبعوث الرئيس الأميركي، ستيف ويتكوف، خلال محادثات مطولة في الكرملين الجمعة، إلى إقناع بوتين بأن روسيا يجب أن توافق على وقف إطلاق النار على طول الخطوط الأمامية الحالية، إلا أن «الزعيم الروسي تمسك بموقفه المتطرف بشأن الأراضي الأوكرانية»، وفقاً لشخصين مطلعين على المحادثات.

وكان قد أصدر الكرملين، بعد ساعات قليلة من إعلان ترامب، في مقابلة مع مجلة «تايم» الأميركية أخيراً، أن نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، مستعد لـ«التخلي» عن المطالبة بشبه جزيرة القرم، كجزء من أي اتفاق هدنة «طويل الأمد»، مذكرة إلى وسائل الإعلام، أعلن فيها وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، يبدأ عند منتصف ليل الثامن من أيار وحتى الـ11 منه، أي بالتزامن مع الذكرى الثمانين للانتصار على النازية. وبيّنت المذكرة أنه سيتمّ تعليق جميع الأعمال العسكرية خلال تلك المدة، مشددة على أنّه «يجب على الجانب الأوكراني أن يتخذ الخطوات نفسها»، نظراً إلى أن أي إجراءات تتحدى وقف إطلاق النار، «ستقابَل بالمثل». على أن بعض التصريحات الصادرة عن كييف تشي بعدم «رضى» الأخيرة على المقترح الروسي، لا سيما أن زيلينسكي وصف، الإثنين، الطرح المشار إليه بأنه «محاولة أخرى للتلاعب»، ليرد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، خلال محادثة مع الصحافيين الثلاثاء، بأن «رفض كييف الرد المباشر على وقف إطلاق النار هو التلاعب بحد ذاته، بل أكثر من ذلك». ورأى بيسكوف أن الهدنة التي اقترحها زيلينسكي لمدة 30 يوماً غير قابلة للتطبيق، «من دون تسوية النقاط كافة»، مشيراً إلى أن بلاده لم تتلقَّ بعد أي ردّ من أوكرانيا بشأن المفاوضات المباشرة، كما إنه ليست لديها «أي فكرة عما إذا كانت كييف ستنضم إلى الهدنة في الذكرى الثمانين للنصر على النازية». كذلك، أشار بيسكوف إلى أن الأولوية بالنسبة إلى موسكو هي البدء في مفاوضات السلام، فيما تبقى «شرعية زيلنسكي مسألة ثانوية».

ومن جهته، وفي معرض حديثه عن شروط السلام الخاصة بروسيا، قال وزير الخارجية، سيرغي لافروف، الإثنين، إن الاعتراف الدولي بانتماء شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وسيادة الأخيرة على المناطق الأوكرانية الأربع الأخرى التي ضمّتها إليها، يعدّ «ضرورياً» لأي اتفاق، مشدداً على أن ذلك الاعتراف يجب أن يحظى بطابع «قانوني»، ويستمر إلى «أجل غير مسمى». ومن جملة الشروط الأخرى التي تحدث عنها لافروف: تجريد أوكرانيا من السلاح، ورفع العقوبات المفروضة على روسيا وإعادة الأصول التي جمدها الغرب.

لقاء ترامب – زيلينسكي

في أول لقاء بينهما منذ «حفلة الصراخ» في المكتب البيضاوي أواخر شباط، والتي تسببت في أزمة ديبلوماسية غير مسبوقة بينهما، التقى ترامب نظيره الأوكراني، السبت، في روما، على هامش جنازة البابا فرانسيس، وناقشا الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب، بالتزامن مع دعوة الرئيس الأميركي الطرفين إلى «عقد قمة رفيعة المستوى، لحسم الأمور» والتوصل إلى اتفاق سلام. وعقب الاجتماع، هاجم ترامب، من على متن طائرته الرئاسية، بوتين، ملوّحاً، في منشور عبر منصة «تروث سوشال»، على خلفية الهجمات الصاروخية الأخيرة التي شنتها روسيا على الأراضي الأوكرانية، بفرض قيود على «الخدمات المصرفية»، أو عقوبات إضافية على موسكو، في حال عدم وقف الحرب. وبعد يوم واحد من لقائه زيلينسكي، حدّد ترامب مهلته «الجديدة» لإنهاء القتال، موضحاً أن ذلك يجب أن يحصل «في غضون أسبوعين أو أقل»، قبل أن يعود ويؤكد، في وقت لاحق، أن «القليل من الوقت الإضافي قد يكون مقبولاً».

موسكو تبدو غير مستعجلة لـ«مهادنة» واشنطن أو كييف (أ ف ب)

بيد أن موسكو تبدو غير مستعجلة لـ«مهادنة» واشنطن أو كييف؛ إذ أكد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف، الثلاثاء، أن أي «عضو جديد في (الناتو) سيصبح تلقائياً هدفاً للقوات المسلحة الروسية»، بما في ذلك «عبر الضربات الانتقامية المحتملة، أو شنّ ضربة نووية استباقية حتى»، مشيراً إلى أن «الإدارة الأميركية الحالية تبعث آمالاً خجولة بإمكانية التفاوض». كما اعتبر ميدفيديف أن «أي قوات أجنبية يُقترح نشرها في أوكرانيا تعدّ هدفاً مشروعاً لقواتنا»، مشدداً على أن على روسيا «التعلم من الأخطاء المرتكبة والأوهام الضائعة وإيجاد حلفاء حقيقيين».

وفي هذا السياق، يرد في تقرير نشرته مجلة «تايم» الأميركية، أن تحديد «المواعيد النهائية» قد يكون أداة مفيدة في المفاوضات الديبلوماسية، إلا أن الأطراف المتقاتلة لا يمكن أن تعتبر المواعيد الأميركية «عاملاً حاسماً» لإنهاء الحرب، في حال لم تترتب على عدم الوفاء بها أي «تكاليف مادية». ويشير التقرير إلى أنّه فيما تخشى أوكرانيا العواقب المترتبة على تراجع الدعم الأميركي، ما يدفعها إلى إبداء مرونة والموافقة على مقترحات ترامب لوقف إطلاق النار، إلا أن موسكو، ترى في تلك المهل فرصة لتصعيد مطالبها، وتعتبر الوقت بمنزلة «حليف لها»، لا سيما وسط عدم تعهد ترامب بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية لنظام كييف. وعليه، من غير المستغرب أن يكون الطرف الأقوى، أي روسيا، هو المستفيد الرئيسي من إستراتيجية الرئيس الأميركي؛ إذ إنّه بعدما أضعفت الولايات المتحدة نفسها - بسبب التصدعات المستجدة في علاقاتها مع حلفائها الآسيويين والأوروبيين -، فهي قد أضعفت أوكرانيا معها. ومن وجهة نظر روسيا، فقد كانت الأشهر الثلاثة الماضية أشبه بـ«المعجزة»، بعدما أصبح بوتين «يرى طريقاً لكسب الحرب في أوكرانيا»، طبقاً للمصدر نفسه.

> أكد ميدفيديف أن أي عضو جديد في «الناتو» سيصبح تلقائياً هدفاً للقوات المسلحة الروسية

والجدير ذكره، هنا، أن الخطة التي أعلنها ترامب، الأسبوع الماضي، لا تقتصر، طبقاً لوسائل إعلام غربية، على ضرورة استغناء أوكرانيا عن مطالبتها بشبه جزيرة القرم، بل أيضاً الموافقة على إعطاء روسيا كل الأراضي التي اكتسبتها في الحرب، مقابل منح كييف ضمانات أمنية، وصفها بعض المراقبين بـ«المبهمة». كما يمنع المقترح الأميركي أوكرانيا صراحة من الانضمام إلى «حلف شمال الأطلسي». وعقب رفض زيلينسكي تلك الخطة، هاجم الرئيس الأميركي نظيره الأوكراني في منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، متهماً إياه بتأدية دور «المحرض»، والمساهمة في «إطالة أمد القتال». وبالتزامن، وفي تهديد مبطن لزيلينسكي، لوّح نائب ترامب، جي دي فانس، خلال زيارته إلى الهند، بأن واشنطن ستنسحب من عملية السلام، في حال لم ترضخ كل من كييف وموسكو للشروط الأميركية.

أما في أوساط المراقبين الغربيين «المتعاطفين» مع كييف، فقد قوبلت خطة ترامب بهجوم شرس؛ إذ نشرت، على سبيل المثال، مجلة «ذي أتلانتيك» الأميركية تقريراً جاء فيه أنه في مقابل التنازلات المطلوبة من أوكرانيا، فإن الأخيرة «لن تحصل على أي شيء تقريباً، باستثناء ضمانة أمنية تافهة من رئيس أميركي يجاهر بعدائه لأوكرانيا وقادتها»، وهو ما بات واضحاً بشكل خاص عندما نصب ترامب وفانس كميناً للرئيس الأوكراني خلال اجتماع في البيت الأبيض». ويردف التقرير أن اقتراحات ترامب لا تشكل خطة لـ«السلام، بل الاستسلام»، فيما من غير المرجح أن يقبلها الأوكرانيون، لا سيما أنها ستدمر أوكرانيا «وظيفياً»، عبر جعلها تخرج من الاتفاق كدولة «ضعيفة»، محرومة «من 20% من أراضيها والملايين من مواطنيها»، جنباً إلى جنب التخلي عن «سيادتها»، وإجبارها على التعهد بعدم الانضمام إلى «الناتو» إلى الأبد.

رأي

الكيانات الوظيفية وممارسة المقاومة

موسى السادة *

علينا عدم توهين الأثر السلبي الذي تنتجه المصطلحات على طبيعة نمط الممارسة السياسية التي نتبنّاها نحن أو يتبنّاها الآخرون. من أبرز شواهد ذلك هو مفهوم «الدولة»؛ فقد أدّى استخدام هذا المصطلح إلى الإشارة إلى الكيانات السياسية العربية، الناشئة بعد التقسيم، لا على أنها مجرّد لبوس لسلطة، بل كما لو أنها دولة بمفهومها الحديث والنظير للنموذج الأوروبي. حتى الجهات التي يفترض وجودها خارج حيّز الحكم، من النخب الثقافية إلى الفواعل السياسية الشعبية، وقعت ضحية وهم هذا اللفظ أيضاً. فأصبح المثقفون يعرّفون ويحاكمون «الدولة» العربية عبر بنى الفلسفة السياسية الغربية؛ من احتكار العنف إلى تحليل التشكيل الطبقي لها.

ولذلك، أيضاً، تمحورت الممارسة السياسية للجماعات المهمشة والطرفية لمركز هذه «الدولة»، سواء المهمشة طبقياً أو ريفياً أو هوياتياً، إلى ممارسة ترنو إلى حصة متساوية أو إلى استبدال الطرف المهيمن على مركز هذه «الدولة». يتجلّى ذلك في خطاب هذه الجماعات، والذي يحاول أن يعيّر المجموعة الحاكمة بأنها لا تمثّل المفهوم «الحقيقي» للدولة، من ناحية السيادة والأمن القومي أو المواطنة وغيرها من حزمة المفردات المرافقة للمفهوم الحديث لها. إذ يبثّون تصوّراً أنه ما إن تصل هذه المجموعات المعارضة إلى السلطة فهي من سيفعّل المكون «الحقيقي» للدولة.

هنا تحديداً تبرز أهمية التنظير الفكري السياسي العربي الخاص والمستقل، وذلك عبر توليد مصطلحات تضرب المخيّلة السياسية لمصطلحات الهيمنة الثقافية الاستعمارية، أي التمظهر الثقافي لمشروع سايكس-بيكو، وفي مقدمتها «الدولة». كما يعبّر صديق متندراً: أن سكرانين، فرنسي وإنكليزي، قبل قرن من الزمن، رسما حدوداً وسمّوها دولاً، ونحن صدّقناهم. كان أحد أبرز المصطلحات التي ولّدها العرب لعكس فهمهم لوهم هذه الهيمنة مصطلحَي «القُطر» و«القُطرية». وهو مصطلح، وإن أنهكته كل من الحمولة الأيديولوجية والاستغلال لأنظمة «البعث»، إلا أنه لا يزال وحدة تحليلية ناجعة ومهمة، وتستخدم عربياً بشكل عابر للأيدلوجيات السياسية.

تبرز هنا أيضاً محاولات مهمّة، تشكّل اختراقاً مفاهيمياً ضرورياً، منها نحت هشام البستاني مفهوم «الكيانات الوظيفية»، في كتابه المعنون بالمصطلح ذاته، حيث يقدّم تشريحاً مهمّاً للبنية السياسية العربية ما بعد سايكس-بيكو. والأهم أنه يقدّم تنظيراً لمصطلح الكيانات الوظيفية كمفهوم سياسي خاص بالكيانات العربية، أو ما درج على الإشارة إليه بالدول الوطنية، مفصلاً في حدود ممارسة ما يسميه البستاني «المجموعات الحاكمة» للسياسة عبرها، وكذلك علاقاتها البنيوية مع المصالح الخارجية، الغربية على وجه الخصوص.

يهدم البستاني أصل تطابق مفاهيم الفلسفة السياسية على نموذجنا التاريخي لـ«الدولة»، فمع الظرف الاستعماري وقوته القاهرة وقواعده العسكرية، تنسف أصل فكرة أن هذه الكيانات محتكرة للعنف، بل إن العنف محتكَر من قبل القوى الغربية وجيوشها في سمائنا وبحرنا وأرضنا. ولذلك، «الدولة» كمفهوم، مسَلَّمة مغلوطة، ينطلق منها عدد من المثقفين العرب في الحديث عن الديموقراطية والاقتصاد والعنف المشرعن بل وحتى المقاومة. يضاف إلى ذلك نحت أدهم صولي لمصطلح «الفضاءات الاجتماعية» كبديل عن كون الكيانات العربية دولاً، مقدِّماً شرحاً مستفيضاً ومفيداً لديناميكيات هذا الفضاء الداخلية، وخصوصية الصيرورة التاريخية العربية لتشكّله.

في مرحلتنا الحالية، أتت هزة «الطوفان»، لتعرّي الشرعية والخطاب وحدود الممارسة لهذه الكيانات، في محضر شلال من الدم العربي في فلسطين. وهو ما تلا عقدين من تفجّر فشل «الدولة الوطنية» العربية وأنظمتها، وغرقها في الحروب الأهلية. وعليه، تبرز من جديد، وبشكل أكثر ضرورة، مسألة أن أحد أهم مسارح الصراع مع الهيمنة الثقافية الاستعمارية، هو هدم مفردة «الدولة» في الوعي العربي. وإن كان ليس هدماً فوضوياً أناركياً، بل باستبدال مفاهيمي في كونها كيانات وظيفية، لا دولاً. وباستبدال استشرافي آخر، لبناء جديد لمفهوم الدولة بشكله العربي الخاص، العابر لهذه الحدود والراسم لخريطته بيده ومسطرته.

هذا ما يحيلنا هنا إلى مفهوم علمي للثورة عربياً، والمقصود بالمفهوم هنا، لا حمولته الأيديولوجية والسياسية؛ فمن المكن لأي فاعل سياسي من أي انتماء أيديولوجي هنا أن يشذّ أو ينطبق عليه المفهوم. فهو يتعلّق بنمط الممارسة السياسية، لا برموزها وانتمائها الأيديولوجي. فالثورة، أي التغيير عربياً، هي عملية إعادة رسم الخريطة السياسية العربية وإنتاج الدولة العربية وأسطورتها المتخيلة وما يطلق عليه عبدالله العروي بـ«أدلوجتها»، بشكل يمثّل قطيعة مع صيرورة إنتاج «الدول» العربية خلال المئة عام الماضية. وذلك في نقض لشكلها ووظيفتها المرتبطة بالعلاقة مع أميركا وأوروبا وإسرائيل. من هذا المنطلق، لا يكون التنافس البيني والداخلي على «الدولة» بشكلها الحالي تمثيلاً لعملية ثورية، بل تناوباً للديناميكيات ذاتها، الداخلية في المجتمع والخارجية مع القوى الدولية، ومجرّد استبدال لهوية المجموعات الحاكمة، وأدوات شرعنتها لذاتها.

> يجسّد الشرع هنا حالة نموذجية تاريخية للانتقال من خارج مجموعة الحكم إلى السيطرة على الحكم لا كعملية ثورية بل عبر تسويق التحسين لشروط العمل الوظيفي للكيان

تسهم القضية الفلسطينية والمقاومة هنا في فهم هذه الديناميكية وثوريتها وعدم ثوريتها. إنّ هذه الكيانات الوظيفية، وبحكم طبيعتها، غير قادرة -وبغض النظر عن الإرادة- على مقاومة إسرائيل. فهي، في أصل قيامها، مصممة للعب دور وظيفي، من كل النواحي، سواء نظمها السياسية أو انقسام جماعاتها الداخلية، أو استلاب مجموعتها الحاكمة وارتهانها. وعليه، تكون عملية مقاومة الصهيونية ومشروعها، وبالضرورة، عملية تمرّد على «الدولة» العربية ككل، في شكلها ومفهومها. فلا يمكن منطقياً ممارسة سياسة استقلالية تحررية من، وعبر، قالب وظيفي، ومنتج تاريخي نقيض لمفهوم التحرّر ذاته.

وعليه، يتحوّل سؤال التحرّر وممارسة المقاومة إلى سؤال ماهية نمط الممارسة السياسية للفواعل المهمشة والهامشية ومن خارج المركز التقليدي للحكم؟ وكيف نمنع تسييسها وتبنيها لهوياتها الإثنية والمذهبية والقُطرية؟ وهنا تأتي أنماط عدة، يمثّل أحمد الشرع/الجولاني شاهداً تاريخياً مهماً فيها، فقد فهم الرجل، ومن سنوات، طبيعة الشروط التاريخية للكيان الوظيفي العربي، وأن ما عليه القيام به ليكون فاعلاً سياسياً يعاد تأهيله، في رحلة من الانتماء إلى أقصى التيارات الإسلامية العنيفة، من مجالس «داعش» إلى مقاعد بروكسل ونيويورك، هو احتراف تجسيد الموظف عربياً وإقليمياً ودولياً، من الالتزام بحدود شكل الكيان الوظيفي السوري وهويته الانعزالية وتأمين حيزه الداخلي من أي فواعل سياسية عابرة للحدود.

يجسّد الشرع هنا حالة نموذجية تاريخية للانتقال من خارج مجموعة الحكم إلى السيطرة على الحكم، لا كعملية ثورية، بل عبر تسويق التحسين لشروط العمل الوظيفي للكيان، مستخدماً وبشكل واع التطبيع وموادعة إسرائيل كأهم أوراق وشواهد الموظّف المجدّ.

أحد الأنماط الأخرى، للممارسة السياسة للفواعل خارج مجموعة الحكم التقليدية، تقع حبيسة حيز ما بين الثوري واللاثوري، وهو حيز تشغله الجماعات المهمشة التي لا تملك القدرة على استبدال المجموعة الحاكمة، سواء لسقف تركيبتها السياسية أو الهوياتية. وعليه، يكون خطابها السياسي حبيس تنابز سياسي، في دائرة مفرغة، حول التصور الأمثل لـ«الدولة»، والتعامل مع العدوانية الصهيونية والأميركية. يمثّل لبنان حالة نموذجية لهذه الممارسة، حيث إن توزّع القوى بين مختلف الجماعات السياسية بنسبه المختلفة، ينتج فضاء اجتماعياً حقله الهوية اللبنانية، حقل لا دولة فيه ولكن تهمين عليه نقاشات الدولة. إلا أن معضلة هذا النمط، وكونه عقيماً، أنه يرزح تحت تبنّي خطابية وتنافسية حول تقديم المقاومة كسبيل لحماية «الأمن القومي»، كما لو أنه في الإمكان تحويل الكيان الوظيفي وهويته إلى «الدولة المقاومة»، في مغالطة مفاهيمية قبل أن تكون مسألة هزلية. والمسألة الأساسية هنا هي جدّية هذه النظرة، لا كونها -كما كان قد يبرّر لها- مناورة سياسية في إستراتيجية ثورية عابرة للحدود.

مجدّداً، علينا، ولو كنا متأخرين، حسم الاستيعاب لحقيقة أن شرط أمن أي كيان وظيفي عربي، وبحكم المسار التاريخي لنشأة الكيانات العربية وكيان العدو، هي في التطبيع. إنّ التطبيع هو السبيل الوحيد لحماية الكيان الوظيفي، أي حماية مجموعته الحاكمة التابعة للأوروبيين والأميركيين، من طبقات كامب ديفيد ووادي عربة والأمراء الإبراهيميين. أمّا المقاومة، فلا تحمي كياناً وظيفياً، إنما المقاومة العربية، بشرطها التاريخي، تهدم الكيان الوظيفي، فلا تحافظ المقاومة على سوريا سوريا ولا الأردن أردناً ولا مصر مصراً ولا فلسطين فلسطيناً، وهنا أحد أسس تكالب حكام هذه العقارات على المقاومة لتهديدها للكيانية. إنّ ما تحميه المقاومة هو الطبقة العربية المستضعفة، كوحدة اجتماعية واحدة عابرة للحدود، والتي يرتقي منها شهداء يومياً من الشام حتى اليمن.

من هنا يكون أحد أهم الأسئلة النظرية التاريخية لمشروع المقاومة العربية تقديم البديل. إنّ تقديم هذا البديل، أي الشكل الوحدوي للخريطة العربية وشكل نظامها السياسي والاقتصادي السليمين، ونفي «دولتيّة» هذه الكيانات، هو أحد مقدمات منع تكرار ممارسة الأطراف المهمشة عن مركز «الدولة» للسياسة ضمن حيز كياناتها الوظيفية، إلى ممارسة عربية عابرة للحدود. تمثّل الثورة اليمنية وممارستها العسكرية والسياسية والإعلامية حالتها الأدنى للنموذجية.

نحن في أشد الحاجة اليوم إلى استيعاب أنماط ممارساتنا السياسية وحدودها وآفاقها. إلا إن أردنا استمرار التراشق البالي في محضر الإبادة، والتخلّي عن أهم ما دعانا إليه «الطوفان»، ولأوّل مرّة منذ عقود، وهو ممارسة السياسة، ممارسة العنف، بلا حدود وتحت سماء عربية واحدة. وإن كان هناك من يبحث عن بناء الدولة الحقيقية التي تحتكر العنف... فهي هناك.

* كاتب عربي

قضية

أزمة مالية في الدوري الفرنسي: حقوق البث تُعمّق الانهيار!

تستمر أسهم الدوري الفرنسي لكرة القدم بالتراجع منذ أزمة كورونا. «ليغ 1» الذي خرج قبل أشهر من دائرة الدوريات الخمسة الكبرى في أوروبا، تلقّى أخيراً صفعةً جديدة طالت عقود الرعاية التلفزيونية، ما يزيد صعوبة الوضع أمام أنديته التي تعاني سلفاً

حسين فحص

منذ مدة التحضير للموسم الجاري، سادت الضبابية حول مستقبل البث الكروي في «ليغ 1» عقب انهيار العلاقة مع شريكه القديم «كانال+». لتفادي الأزمة، وقّعت رابطة الدوري الفرنسي في النهاية عقداً مع منصة البث البريطانية «DAZN» وشبكة «beIN Sports» القطرية مقابل 500 مليون يورو سنوياً لتغطية المدة بين عامَي 2024 و2029، تدفع بموجبه الشركة البريطانية 400 مليون يورو لبث ثماني مباريات في اليوم، بينما تدفع القناة القطرية 100 مليون يورو لبث مباراة الساعة الخامسة مساءً (بتوقيت فرنسا) يوم السبت.

صفقةٌ لم ترقَ حينها إلى التوقعات، ولكنها جعلت الأندية الفرنسية تلتقط شيئاً من أنفاسها بالحد الأدنى، خاصةً أن نصف ميزانيات الفرق في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية جاءَ من حقوق البث التلفزيوني. مع ذلك، لم تدم الفرحة طويلاً إثر فسخ DAZN العقد.

وفقاً لصحيفة «L'Equipe» الفرنسية، هناك سببان رئيسيان وراء إنهاء المنصة البريطانية عقد البث قبل الموعد المحدد. أولاً، لم تتلقَّ المنصة دعماً كافياً في مكافحة القرصنة، حيث شاهد 500 ألف شخص فقط المباريات بشكل قانوني في بلدٍ يفوق عدد سكانه 68 مليون نسمة. أما السبب الثاني، فيتعلّق برغبة DAZN في إنتاج ونشر المزيد من المحتوى الحصري المخصص للدوري، ولكن الأندية لم تكن مستعدة للموافقة

> **تعيش كرة القدم الفرنسية حالة من الغموض قد تنعكس سلباً على الأندية والمنتخب الوطني**

على هذه الشروط.

نتيجةً لذلك، أصبحت المنصة مُلزمة بدفع غرامة قدرها 100 مليون يورو. في الوقت نفسه، التزمت DAZN بسداد جميع الأقساط المستحقة عن المدة السابقة، والبالغة 140 مليون يورو، علماً أنه سيتم عرض القضية بين الناقل والرابطة على مجلس إدارة رابطة الدوري الفرنسي لكرة القدم في الثاني من مايو/أيار، مع احتمال وصولها إلى المحاكم.

فسخت قناة DAZN البريطانية عقد بث مباريات الدوري الفرنسي لكرة القدم (أ ف ب)

إمكانية التسوية

كانت أندية الدوري الفرنسي قد شجّعت في اجتماع عُقد يوم الثلاثاء على الانفصال مع DAZN، داعمةً رغبة الرابطة في إطلاق قناتها الناقلة الخاصة. لكن «المعمعة» الحاصلة تؤخر أي مشروع مطروح، وتهدد تباعاً مستقبل الموسم الكروي المقبل.

بعد فسخ العقد، رفضت DAZN، التي أسسها رجل الأعمال البريطاني-الأميركي لين بلافاتنيك عام 2007، التسوية المتمثلة بدفع غرامة الـ100 مليون يورو، تاركةً أعلى درجتين في كرة القدم الفرنسية في موقفين غير مؤكدين.

وقالت DAZN لصحيفة «L'Equipe»: «القدوم إلى فرنسا وخسارة الأموال ثم التوقف بعد عام واحد أمرٌ غير منطقي. نحن مقتنعون بأنه في سياق مشروع قناة الدوري الفرنسي، يمكننا تقديم قيمة مضافة كبيرة»، في إشارة إلى إمكانية إعفاء القناة البريطانية من الغرامة إذا تعاونت مع الدوري بمجرد إطلاقه قناته الخاصة.

هذه هي المرة الثانية التي يجد فيها الدوري الفرنسي نفسه في هذا الوضع خلال خمس سنوات، حيث كانت المرة الأولى عندما انهارت صفقة بقيمة مليار يورو سنوياً مع شركة «ميديا برو» الإسبانية في غضون أشهر من بداية موسم 2020-2021. تقدمت بعدها أمازون برايم وكانال+ للحفاظ على بث الدوري الفرنسي على الشاشات الفرنسية آنذاك، ولكن بنصف المبلغ الذي وعدت به ميديا برو، ثم استحوذت DAZN على غالبية المباريات.

ما هو التالي؟

لا يزال مستقبل البث في الدوري الفرنسي غير واضح. رغم رغبة الرابطة الكروية في البلاد إنشاء قناتها الخاصة، إلا أن الأمر يتطلب وقتاً قد لا يكون في مصلحة الأندية الفرنسية، من دون إغفال الإجراءات الصعبة التي تتعلّق بالتسويات مع DAZN و beIN Sports.

قد تكون القناتين البريطانية والقطرية على استعداد للقبول بالتسوية مقابل الحصول على امتيازات في قناة الدوري المرتقبة، إلا أنه لا شيء مضموناً حتى اللحظة. الأكيد هو أن كرة القدم الفرنسية تعيش حالة من الغموض، عاجزةً عن وضع ميزانياتها، ومتوترة بشأن مستقبلها، ما سينعكس سلباً على الأندية والمنتخب الوطني.

إعلانات رسمية

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت طلب حسن حسين يوسف بصفته وكيل عن فتنه إحسان الحاووط سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالكة فتنه إحسان الحاووط بالقسم 51 من العقار /443/ من منطقة ميناء الحصن العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان مَزايدة

صادرة عن دائرة تنفيذ جب جنين (الرئيس كارن العجمي)

المُنفّذ: عمر سعيد زغلوط / وكيله المُحامي رامي الدسوقي.

المُنفّذ عليهم: ورثة سارة خليل عواد – القرعون / وكيلهم المُحامي هادي الأشقر.

السند التنفيذي: قرار المحكمة الابتدائية الثانية في البقاع رقم 2023/13 تاريخ 2023/1/17 لبيع العقار 1623/القرعون بالمزاد العلني موضوع المُعاملة التنفيذية المُسجّلة في دائرة تنفيذ زحلة برقم 2023/285 والواردة الينا بتاريخ 2024/1/9 والمُسجلة في دائرتنا برقم أساس 2024/1.

العقار المطروح للبيع: 1623/ القرعون.

مساحته ومُحتوياته: 4262م2

ويقع في جبل البلدة من الناحية الشرقية لمحاذاة خراج بلدة بعلول ويُمكن الوصول إليه عبر طريق فرعية مُمتدة من وسط البلدة مُعبدة ثم في قسمها الأخير تُصبح تُرابية ويبعد عن وسطها حوالي 3 كلم، أرضه جبلية مُمتدة بشدة باتجاه الشمال الغربي ولا تُوجد عليه أي إنشاءات وهو مُصوّن بمُحاذاة الدبش القديم، أرضه مُجللة مزروعة بعلف للحيوانات، شكله مُستطيل ويضيق من ناحية الشمال والجنوب.

التخمين: /21310/ دولار أميركي.

بدل الطرح: /21310/ دولار أميركي.

الحُقوق العينية: لا يوجد /21310/ دولار أميركي.

موعد المُزايدة: الأربعاء الواقع في 2025/5/21 الساعة 12:00 ظهراً.

شروط المُزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة إيداع قيمة بدل الطرح في صندوق الخزينة أو بموجب كفالة مُعادلة أو لدى مصرف مقبول لأمر رئيس دائرة تنفيذ جب جنين وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ جب جنين إذا لم يكن له مقام فيه وعليه إيداع الثمن كاملاً خلال 3 أيام من تاريخ المُزايدة تحت طائلة اعتباره ناكلاً فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة، وعليه دفع جميع الرسوم خلال عشرين يوماً بما فيها رسم الدلالة.

رئيس القلم بالتكليف

محمد شرانق

تبليغ فقرة حُكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، إلى المُستدعى ضده: ديكران أوهانس جولاكيان المجهول محل الإقامة وبوجه غيره، أنه باستدعاء الرقم 2019/1022 المُقدم من المُستدعي: مهران أوهانس جولاكيان بوكالة المُحامي ميشال جمال، صدر الحُكم رقم 2019/122 تاريخ 2019/6/27 قضى بإزالة الشيوع في العقارات /261/ و /263/ و /266/ عين علق العقارية عن طريق طرحهم للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح للعقار /261/ مبلغ /36455/د.أ. وللعقار /263/ مبلغ /67125/د.أ. وللعقار /266/ مبلغ /1,065,650/د.أ. وتضمينهم الرسوم النفقات بنسبة حصة كُل منهم في الملك، مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة طلب المُحامي ميكال عبدالله بربر بالوكالة عن منال عبدو ضاهر وريثة عبدو يعقوب ضاهر الوحيدة سندات بدل عن ضائع للعقارات /14/ و /16/ و /230/ و /231/ و /233/ و /272/ و /400/ و /411/ و /472/ و 3/638 و 5/638 و 10/638 بدبا و /643/ و /649/ النخلة.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

ندين الحصري

كلمات متقاطعة 4800

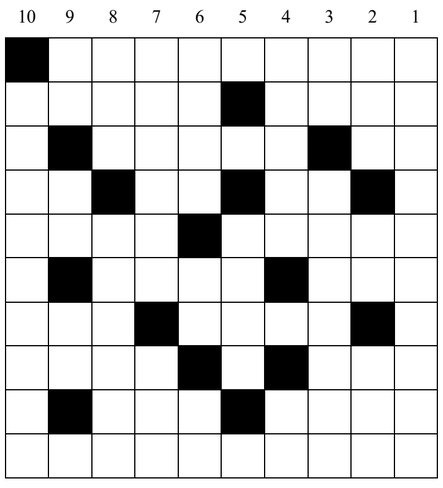

أفقيا

1- مدينة سورية – 2- جحر الضبع – كوكب الحياة – 3- جواب – مدينة جزائرية – 4- خاصتها بالأجنبية – طاف بالليل يحرس الناس ويكشف أهل الريبة – سحب – 5- زعيم او امر مجموعة – دولة اميركية – 6- حبل الدابة – من الأشجار – 7- عاصمة آسيوية – أشتم والعن – 8- أوتوماتيكي – ماركة أجهزة كهربائية – 9- من الحيوانات – رسول الله – 10- أغنية للموسيقار المصري فريد الأطرش

عمودياً

1- إعلامي لبناني – 2- ركع بقوة الإيمان – نعم بالأجنبية – حرف جزم – 3- جرذ بالأجنبية – إسم كنيسة القديس بطرس في روما بالفاتيكان – 4- جزيرة سورية – سقي – 5- يُظهر ويُوضح الأمر – 6- طريق – حرف نصب – متشابهان – 7- كبرى مدن اسكتلندا – أسر النساء في الحروب – 8- كبرى البحيرات المالحة في تركيا – خفافيش – 9- متشابهان – بئر عميقة – عمر – 10- ممرّ بين جبل الكنيسة وجبل الباروك تجتازه طريق بيروت دمشق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فريد الأطرش – 2- ضبع – فاليتا – 3- مصرف – ب ب ب – 4- شارف – أفة – 5- اس – رميم – بي – 6- كتم – ري – بال – 7- رخام – تاليا – 8- فلين – مارن – 9- سان خوان – وي – 10- افغانستان

عمودياً

1- فضل شاكر – سا – 2- رب – استخفاف – 3- يعمّر – مالنغ – 4- صفر – ميخا – 5- أفرّ – مر – نون – 6- لافاييت – اس – 7- ال – قم – أمنت – 8- طيبة – بلا – 9- رتبّ – بايرون – 10- شاب جيلاني

sudoku 4800

	4	5	9				2	
7	6				5	1		
2				6		3		
	1		8		6		5	
	2						9	
	3		4		2		6	
		9		3				2
		6	1				7	4
	8				7	9	3	

حلول الشبكة السابقة

4	1	7	9	6	8	3	2	5
2	8	3	5	1	4	9	7	6
9	5	6	7	2	3	4	8	1
5	3	2	8	4	9	1	6	7
8	7	9	6	3	1	2	5	4
6	4	1	2	7	5	8	9	3
1	9	8	4	5	7	6	3	2
3	6	5	1	8	2	7	4	9
7	2	4	3	9	6	5	1	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 97

كلمة السر من 5 حروف: احدى العملات العربية

الاردن – اوقية – ينك – تونس – جزر القمر – جزائر – جينه – درهم – ريال – سنت – سك – شلن – عملة – عراق – فلسطين – فرنك – فلس – قطر – قرش – كويت – لبنان – ليرة – مصر

ه	ف	ت	ي	و	ك	د	ة	ر	س		
ي	ي	ل	ب	ن	ك	ر	ي	ن	ن		
ا	ة	ن	س	ن	ي	ا	و	ل	ر		
ل	ل	ق	ج	ل	ل	ت	ش	ف	م		
ا	و	ر	ا	ر	س	ر	ع	ل	ق		
ر	م	ش	ذ	ة	ك	ص	ر	س	ا		
د	ع	ا	م	ف	ي	م	ا	ط	ا		
ن	ز	ه	ر	ر	س	ق	ق	ي	ر		
ج	ر	ن	ر	ط	ق	و	ن	ن	ز		
د	ك	ل	ب	ن	ا	ن	ت	ا	ج		

حلول الشبكة السابقة: الصوديوم

عملية حسابية 97

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪	3	=	33
X		+		+		
8	+		–		=	13
٪		٪		–		
	X		–		=	42
=		=		=		
18		7		68		

حلول الشبكة السابقة

12	X	4	+	48	=	96
+		X		–		
56	–	12	+	40	=	84
٪		٪		X		
2	+	3	X	9	=	45
=		=		=		
34		16		72		

شبكة العنكبوت 97

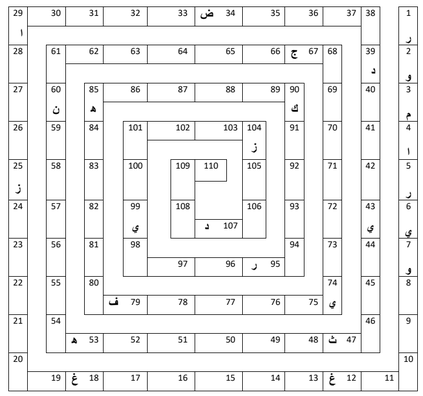

1 – 7 لاعب كرة قدم برازيلي
6 – 18 مخترع الطباعة بالأحرف المنفصلة
17 – 25 قطعة من العجين خُبزت وصارت مهيّأة للأكل
24 – 29 بلدة لبنانية في قضاء عكار
28 – 43 شاعرة فلسطينية راحلة عملت في الاذاعة اللبنانية
42 – 46 لاعب كرة قدم برازيلي
45 – 56 فيلسوف ألماني راحل اشهر اعماله كتاب « العالم ارادة وفكرة »
56 – 60 نحات فرنسي راحل
59 – 67 شاعر لبناني راحل كتب في جريدة الأخبار
66 – 69 من الفاكهة
69 – 75 مدينة سورية
74 – 86 اغنية للفنان راغب علامة
85 – 88 سعيد بالأجنبية
87 – 93 عملة رقمية لا مركزية
93 – 96 مدينة بابانية كانت العاصمة قديماً
96 – 99 ماركة سيارات
98 – 106 احدى ملكات الجمال في لبنان
105 – 110 مدينة ايرانية

حل شبكة العنكبوت السابقة

بورما – مارون عبود – بودابست – ستار – رأس مال – الاسكندر المقدوني – نيتروجين – جينيفر لوبيز – زعفران – انف وثلاث عيون – نانسي عجرم – رمضان – انقلاب – ابو الشمقمق – قمقم – قمار – ارنب – نبيل العربي – بيرل هاربور

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4800

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وإقتصادي فرنسي (1694-1778). زعيم المدرسة الطبيعية قبل الثورة الفرنسية

2+1+3+2+4+6 = دولة أوروبية ■ 9+5+7+5+8+10 = ماركة أجهزة هاتفية ■ 3+11 = عملة آسيوية

حل الشبكة الماضية: **عبدالله حمصي**

إعداد **نعوم مسعود**

فنون مشهدية

لوسيان بورجيلي مفكّكاً هشاشة السلطة

خليل الحاج علي

يُعيد لوسيان بورجيلي الاشتغال على المسرح كمساحة للسؤال والتفكير. في مسرحيته الجديدة «ب برسلونة»، لا يُقدّم الحدث بقدر ما يفكّك العلاقات ويرصد التفاعلات، بأسلوب مرح ولغة مشغولة بدقة. تتعامل المسرحية مع الرغبة بوصفها قوةً دافعة، لا للشخصيات فقط، بل لبنية العرض بأكمله. تسائل المحظورات والمسلّمات الاجتماعية، وتُقاربها من دون ادّعاء أو وعظ، بل عبر تعويمها ووضع احتمالات جديدة للتفكير

> في السياق الاجتماعي وما يترتب عليه، أمام المتلقي.

مناخ مشحون بالتقلّبات النفسية واللحظات الساخرة

تعتمد المسرحية على بناء زمني ومكاني مضغوط، تُقسَّم عبره الأحداث إلى مشاهد تتصاعد تدريجياً، وصولاً إلى لحظة الذروة في المشهد الختامي. ورغم بساطة البناء الدرامي، إلا أنّ العمل يطرح أسئلة معقدة حول معنى السلطة، سواء كان الشريك، أو الفرد، أو المؤسسة، أو الدولة.

الحبكة والأداء

تبدأ المسرحية مع سارة (فرح الشاعر) الموظفة في أحد المصارف المفلسة، وإبراهيم/ بوب (عبد الرحيم عوجي)، أستاذ الفلسفة في آخر ليلة لهما في مدينة برشلونة الإسبانية، التي اختاراها كوجهة لإحياء علاقتهما بعد 15 عاماً من الزواج.

في هذه الليلة، يتعرفان إلى زوجين آخرين هما مايا (أليس عزالدين) التي تعمل في مجال تقنيات الاسترخاء، وماركوس (مجد المصري) مدرّب الحياة. تبدأ بين الأزواج الأربعة سلسلة من الحوارات التي تدور حول الحب، والرغبة، والجسد، في مناخ مشحون بالتقلّبات النفسية واللحظات الساخرة. يأتي كل ذلك بأسلوب كوميدي، ليكشف عن هشاشة الروابط العاطفية، لا فقط بين الأزواج، بل داخل كل شخصية على حدة.

على مستوى الأداء المسرحي، تجد كل شخصية، أدواتها من إشارات، وإيماءات، وأزياء، وتقنيات جسدية، في محاولة لتفكيك أبعاد الشخصية المسرحية. لكن بعض التفاوت في الأداء اضعف أحياناً من تماسك الإيقاع العام. بدا أداء عبد الرحيم عوجي محدوداً في مقاربة شخصية «بوب»، التي احتاجت إلى مساحة أوسع من التقلّب والانفتاح الداخلي، بينما وقعت اليس عزالدين في فخّ شبكة رمزية تتصدّع فيها سلطة الشخصية (بوب) في مواجهة رغبات لم يعد يملك أدوات تفسيرها، وتتحول سؤالاً عن هشاشة السلطة، أكانت فكرية أم زوجية أم جسدية.

من عرض «ب برسلونة»

تذكار اخير

بعد ختام المسرحية، يخاطب طاقم العمل الجمهور، ويأمل منه ألا يُفصح عمّا جرى على الخشبة. يُسلَّم كل متفرج تذكاراً مغناطيسياً صغيراً، مكتوباً عليه «ما يحصل في برسلونة، يبقى في برسلونة». خطوة ذكية تتجاوز بعدها الترويجي، لتغدو امتداداً درامياً للعرض نفسه. ما يحمله المتفرج معه ليس مجرد تذكار، بل أثر يبقيه معلقاً في فضاءٍ من الالتباس والتورط.

ما ينكشف في «ب برسلونة» لا يسعى إلى تقديم إجابات ولا يصنّف الأفعال ضمن ثنائيات أخلاقية، بل يوسّع أفق التفكير في جدلية الرغبة والسلطة، والفرد والمجتمع. ربما كان ذلك ليكون أكثر وقعاً لو كُسر الجدار الرابع في لحظة درامية حيّة في المسرحية، لا بعد التصفيق، وانتهاء المسرحية، لتتكامل اللعبة حتى لحظتها الأخيرة.

«ب برسلونة»: 1، 2، 3، و4 أيار (مايو). مسرح «المونو» ـ س:19:00 ـ البطاقات متوافرة في فروع مكتبة «أنطوان» و«أنطوان أونلاين».

لسينوغرافيا

في مقاربته السينوغرافية، ينحو بورجيلي صوب الواقعية المتقشفة، لا بوصفها اقتصاداً بصرياً، بل كخيار يوسّع المساحة أمام المخيّلة، ولخلق توتر خفي بين ما يرى وما يُحسّ. اللوحات التشكيلية تحوّلت إلى طبقة دلالية تحمل رموزاً. تهيمن لوحة «المنظر الجبلي البهيج» لبول كلي (1879- 1940) على خلفية الخشبة، لا بهدف التزيين، بل بصفتها انعكاساً شعرياً للعالم الطبيعي، بعذوبته وسكينته، كأنها تقف نقيضاً لعالم الشخصيات المشحونة بالتوتر والرغبة، ويظهر التضاد بين الجمال الخارجي والتمزق الداخلي.

وفي لحظة مسرحية فارقة، يضاعف بورجيلي هذا الصراع الرمزي بإقحام لوحة «فيليس وارسطو» للإيطالي جيوفاني بونكونسيغليو (1465- 1535)، حيث يُركّع العقل الأمهارية، العربية، ومترجمة إلى الإنكليزية (ماريان نجيم). هذا التعدد اللساني ليس مجرد تنويع جمالي، بل يُرسّخ تقاطع الهويات على المسرح. تحضر الأغنيات الشعبية من ذاكرة النساء الإثيوبيات، وتندمج مع تراث عربي كلاسيكي كـ«يا ديرتي» لأسمهان. وبينما يُروى الألم، تظهر شخصية قارئة العزاء من جنوب لبنان، الراحلة حسيبة بدير، التي كانت تغني ما يعرف بالـ «فراقيات»، التي يراها شحرور مرجعاً جوهرياً. «كانت تندب أهل البيت من دون أن تسمح بتسييس صوتها»، كما يقول.

حضور حسيبة هو استعادة لطقوس الندب، لا بوصفه بكاء، بل فعل مقاوم، جسدي وصوتي، وبالتالي يسعى العرض عبر مرجعية حسيبة والشخصيات الأخرى، إلى إعادة تكوين مفهوم الإيقونة، أو البطل، بالاستناد إلى وقائع وأحداث مرت بها المشاركات وكانت نقطة تحول في حياتهن وحياة من حولهن.

تعدد الوسائط

العرض متعدد الوسائط. إلى جانب بروز النص (إعداد: حلا عمران)، تحضر الحركة الجسدية (كوريوغرافيا: علي شحرور، ومساعد: شادي عون) لا لتكون تزيينية، بل تحمل سرداً موازياً أو حتى بديلاً من الكلمات.

«العرض حزين، لكنه فرح في الوقت نفسه»، يقول شحرور، مستكشفاً التناقض الذي يصنع الجمال الكوريوغرافي. الجسد لا يُؤدي كرمز، بل كأثر. تتبع الحركات من الحكاية الخاصة وأصالة الجسد، وتتكون المشهدية من تنوعات حركية لا تنتمي إلى أي مدرسة ثابتة. النص المسجّل، الأصوات، والموسيقى الحية (تأليف وأداء: لين أديب، وعد قبيسي) تشكل معاً تراكباً سمعياً بصرياً يعيد ترتيب الإحساس بالحكاية.

التحرر من القوالب

«العرض مرتبط بدوامة الحروب والصراعات والعنف» وكون العرض الأول في بيروت هو الافتتاح العالمي لـ «عندما رأيت البحر»، يعي شحرور ضرورة رفض خطاب الضحية، «لا أريد شفقة. لا أريد أن أكون الآخر». فالفن هنا استجابة لضرورات داخلية، «أفكر في الحاجة الملحّة النابعة مني». لا بعد العرض بتغيير العالم، لكنه يتقاطع مع واقعه بأثر ناعم، مُوجع، وبطيء.

عبر تضافر كل العناصر والأدوات الفنية، يقترح «عندما رأيتُ البحر» شكلاً مسرحياً متحرراً من القوالب. العرض ليس مجرد تأبين لنظام ظالم، بل الأرجح، هو محاولة لإعادة الحق في الرقص، في الدفن، في الأرض، وفي الحكي، لنساء غالباً ما تُسحب أجسادهن من المشهد. هكذا يظل البحر، في نهاية العرض، صورةً مفتوحة: على العبور، على الانكسار، وربما على ولادة جديدة.

خليل...

«عندما رأيت البحر»، 1، 2، 3، 4 أيار (مايو). مسرح «المدينة» (الحمرا) ـ س:20:30 . الحجز في فروع «أنطوان» و«أنطوان أونلاين».

يحدث في القاهرة الآن

تعميق الهزيمة وتكريس منطق الرضوخ للأمر الواقع الأميركي

استغلال الوثائق التاريخية لتبرير الأسرلة والتبعيّة

ناصر زعيم العروبة ورمز مواجهة الاستعمار

فاطمة سيف

نشرت قناة يوتيوب تُدعى «ناصر TV» تسجيلاً لمكالمة تعود إلى عام 1970 بين الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والزعيم الليبي معمر القذافي، ما أثار جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

في المكالمة، وجّه الزعيم المصري انتقاداً حاداً للقذافي، متهماً إياه بالمزايدة على موقف مصر من الحرب، قائلاً: «أنا مش هاحارب، واللي عايز يحارب يبجي يحارب، حلّوا عنّا بقى». وأضاف أنه مستعد لتقديم دعم مالي بقيمة 40 مليون جنيه، شرط أن تتفق الجزائر والعراق وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي على حشد قواتها وخوض الحرب ضد إسرائيل.

توقيت بث المكالمة

تكمن الإشكالية الجوهرية في توقيت بث هذه المكالمة كونها تأتي في لحظة سياسية دقيقة، تتزامن مع استمرار حرب إبادة في المنطقة، وتزايد الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق بين أطراف الصراع، من بينها مصر. هذا التوقيت يزداد حساسيةً في ظل ما يُتداول عن زيارة مرتقبة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، يُتوقع أن تترافق مع محاولات لفرض أجندات معيّنة على بعض الحكومات العربية.

تأتي هذه الزيارة عقب سلسلة تصريحات للرئيس الأميركي، اتسمت بالضغط والابتزاز العلني تجاه مصر، آخرها مطالبته بإلغاء القيود الجمركية على السفن الأميركية العابرة لقناة السويس، في تجاهل صارخ للسيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية المصرية.

القضية الفلسطينية

ما زاد المشهد توتّراً هي تصريحاته الأكثر خطورة بخصوص القضية الفلسطينية، إذ تحدث عن «الاستيلاء» على قطاع غزة، وتهجير سكانه إلى مصر والأردن، مع التلويح بعقوبات محتملة على البلدين في حال رفضهما الانصياع لهذه الخطط. طرح يعبّر عن ذهنية استعمارية ويضرب عرض الحائط بالقانون الدولي وبحقوق الإنسان. في هذا السياق، تواجه مصر ضغوطاً متزايدة من الإدارة الأميركية للانخراط عسكرياً في الحرب اليمنية، باعتبارها طرفاً إقليمياً حليفاً لواشنطن، وهو ما تحاول القاهرة مقاومته عبر مساعٍ دبلوماسية، أبرزها حشد موقف عربي موحد ضد خطة التهجير، وتأكيدها على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

حالة من التراخي العربي

إلا أن هذه الجهود تظل محدودة الأثر، ولا تنفي التراجع الواضح في موقف مصر تجاه حرب غزة. يتعمق هذا التراجع في ظل حالة عامة من التراخي العربي، إذ تمضي بعض الدول الخليجية في سياسات تطبيع علني مع الكيان الصهيوني. كما تسهم القبضة الأمنية التي يفرضها النظام المصري على الأصوات المعارضة أو المناهضة للتطبيع في تعزيز هذا الوضع المتردي. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يتقاطع بفعل السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة، إذ استندت بشكل مفرط على الاستدانة، ما أوقع البلاد في دوامة من الإفقار وأضعف سيادتها الاقتصادية، وأفقدها الكثير من أدوات المناورة والسيادة الاقتصادية. أمر جعل المواقف السياسية مرتهنة أكثر من أي وقت مضى لحسابات خارجية، ولا تعكس مصالح الداخل المصري أو تطلعات شعوبه.

خطوة مغرضة للقبول بالهزيمة

في هذا السياق الملبّي، بالمغارفات والمخاوف، قد لا يكون مستغرباً أن تُعيد السُلطة استدعاء مفهوم «الزعامة السياسية» عبر استحضار الرمز الأكبر لها، جمال عبد الناصر، الذي شكّل في الوعي الجمعي العربي تجسيداً لصر في أوج قوتها ودورها الريادي في محيطها الإقليمي. إلا أنّ تسريب مكالمة قديمة لعبد الناصر، منزوعة من سياقها التاريخي والسياسي، لا يبدو إجراءً بريئاً أو عرضياً، بل يُرجّح أن يكون جزءاً من محاولة متعمّدة لإعادة تشكيل المزاج العام والوعي الجمعي.

في لحظة سياسية بالغة الحساسية، يبدو أن هذا التسريب يُوظَّف لتهيئة الرأي العام للقبول بخيارات كانت تُعد سابقاً غير مطروحة. إن لم تكن مرفوضة. كأنّ الرسالة المُضمرة هي أنّ حتى عبد الناصر، الذي دائماً ما مثّل رمزية الرفض والمقاومة، كان على وشك أن ينخرط في مسار تهدئة مع إسرائيل. وبهذا، تُستثمر الرموز التاريخية، بعد انتزاعها من سياقاتها، لتجميل واقع مأزوم، وإضفاء مشروعية على سياسات الحاضر. وفتح الباب أمام تحوّلات كانت في الوجدان العام تُعدّ خطوطاً حمراء.

عودة إلى السياق التاريخي

لم يكن ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر في مكالمته مع الزعيم الليبي معمر القذافي مفاجئاً بحد ذاته. إذ جاء في سياق ظرفي بالغ التعقيد. عبد الناصر كان قد خرج لتوّه من حرب الاستنزاف، بينما تعاني جبهته الداخلية من إنهاك سياسي وأمني، بسبب صراعات مستمرة مع التيار الموالي لعبد الحكيم عامر، فضلاً عن التحديات الإقليمية المتزايدة التي خاضها في مواجهة القوى الرجعية، وعلى رأسها السعودية، إضافة إلى توتر علاقته باليمن الجنوبي بعد الحرب، وسوريا بعد الانفصال.

تزامنت هذه الضغوط مع قيادة معادية للرئيس الأميركي ليندون جونسون سعت إلى إضعاف عبد الناصر والإطاحة بنفوذه الإقليمي. من هنا، يمكن قراءة المكالمة باعتبارها انعكاساً للحظة سياسية ضاغطة، لا تعكس بالضرورة تحولاً جذرياً في رؤية ناصر للصراع مع إسرائيل.

بل على العكس، كانت أقرب إلى تعبير عن إستراتيجية مؤقتة تهدف إلى التهدئة المرحلية، وإعادة بناء القدرات العسكرية، على رأسها الجيش المصري، تمهيداً للدخول في مواجهة جديدة لتحرير الأراضي المحتلة بعد هزيمة الـ1967.

استغلال إعلامي

اللافت هو استغلال بعض المنصات الإعلامية لتسريب مكالمة عبد الناصر والقذافي لإعادة تشكيل الوعي السياسي باتجاه التسليم بفشل مشروع المقاومة. بدلاً من تحليل المكالمة ضمن سياقها التاريخي والظرفي المعقد، جرى توظيفها كدليل انتقائي على استحالة المواجهة وعبثية الكفاح، في ظل موازين قوى غير متكافئة. هذا الخطاب لا يستند إلى قراءة تاريخية موضوعية، بل إلى منطق سياسي يرى في التسوية حتمية، لا خياراً. والمفارقة أنّ هذا التوجه يُسهم، من حيث يدري أو لا يدري، في تعميق الهزيمة الرمزية، عبر تحويل رموز المقاومة ذاتها إلى مبرّرات لتراجع الإرادة السياسية، في وقت تتصاعد فيه الهجمة على القضية الفلسطينية وتُعاد صياغة الإقليم وفقاً لرؤى لا تعبّر عن مصالح الشعوب.

جزء من الحرب النفسية

وفي خضم هذه الحرب المستعرة على غزة، الممتدة إلى المنطقة كلها، يأتي توظيف هذا التسريب كجزء من جهد أوسع لتعميق الهزيمة النفسية وتكريس منطق الرضوخ للأمر الواقع الأميركي. إذ يُستخدم التسريب ليس فقط كأداة لتفكيك رمزية المقاومة التاريخية، بل لتبرير سياسات التراجع والصمت الرسمي العربي أمام الإبادة الجماعية الجارية. فالرسالة الضمنية التي تسعى بعض الخطابات الإعلامية إلى تمريرها مفادها أنّ حتى القادة الذين ارتبطوا بفكرة التحرر والمواجهة، كعبد الناصر، قد اضطروا في النهاية إلى التهدئة، وبالتالي لا جدوى اليوم من الصمود أو رفض الإملاءات الأميركية. بهذا، تتحوّل المكالمة المسرّبة إلى عنصر ضمن حرب نفسية تهدف إلى انتزاع ما تبقى من الإرادة السياسية والشعبية، وتطويع الوعي العربي لقبول ما يُراد فرضه كـ «تسوية»، بينما هو في حقيقته إعادة هندسة للمنطقة على أسس استعمارية.

رقص معاصر

عن العبودية المستحدثة في جحيم الأزمات والحروب

علي شحرور: الجسد – السياسة

على خشبة شبه عارية، تقف ثلاث نساء بأجسادهن الأصيلة، يروين حكايات الغربة والاستغلال والحلم والمقهورة. في عرض «عندما رأيتُ البحر» لعلي شحرور (حتى 4 أيار ـ مسرح «المدينة»)، لا ترقص النساء فقط، بل يُعدن صياغة المعنى حول الحب والعدالة. عرض يتداخل فيه الشعري والوثائقي، ليصير الرقص أداة كشف، والجسد مرآةً سياسية.

> اختيار توقيت العرض يحمل رمزيةً للطبقة العاملة والمقهورة

بيروت ليست مجرّد محطة عرض، بل شرط وجودي له. هي «الأرض المشتعلة» التي يُعاد فيها طرح الأسئلة الأولى عن الحريات كما عن الدور الثقافي. يصرّ شحرور على تقديم العرض في هذه المدينة «القاسية»، كما يصفها، كأنّ بيروت تمنح العمل جذوره. العرض، إذاً، لا يبدأ من خشبة المسرح، بل من المدينة ذاتها، بما تحمله من رموز وتشظيات.

يحمل عنوان العرض الراقص «عندما رأيت البحر» نبرةً شعرية تخفي تحتها عمقاً سياسياً واضحاً، خصوصاً مع توقيت العرض في الأول من أيار، بما يحمله هذا التاريخ من رمزية للطبقة العاملة والمقهورة. لا يقدم العرض الرقص بوصفه شكلاً جمالياً فقط، بل كوسيلة لفهم علاقة الجسد بالمكان، بالظلم، وبالإرث الثقافي المشترك.

نظام «العبودية» المستحدث

على المسرح، تحضر زينة موسى، تيناي أحمد، ورانيا جمال، لا ليروين فقط تجاربهن الشخصية، بل ليحملن أيضاً ذاكرة عدد من النساء، ملقياً تفاصيل حياتهن اليومية، وموقعهن ضمن الأحداث المأساوية الأخيرة في لبنان، من الأزمة الاقتصادية إلى جائحة كورونا ثم انفجار مرفأ بيروت وصولاً إلى الحرب التي نمرّ بها اليوم، حيث كان قسم كبير من العاملات ضحية لهذه الأحداث.

«بين البحر ومدينة تشتعل، تُمسك شجرة بلوط بالأرض، وفي ظلّها ترقص ذُعلبة، وفتاة تُحدّق بثبات نحو الأفق». في هذا التكوين، الذي يرد في توصيف العرض، يحضر البُعد الميثولوجي لا كاستعارة، بل كفكرة يُبنى عليها لنقد «نظام الكفالة الأشبه بنظام عبودية مستحدث»، بحسب شحرور.

وعليه، استقى العرض شهادات نحو ثلاثين عاملة مهاجرة، وثّق الفريق قصصهن، في خضم الحرب على لبنان في أيلول (سبتمبر) الماضي، حيث تُركت عاملات المنازل المهاجرات لمصيرهن، بعدما فرّ أرباب عملهن اللبنانيون من القصف، تاركين نساءً من دول أفريقية وآسيوية بلا ماوى ولا وثائق. لم تُنفّذ عودة الإغاثة، فقضت بعضهن تحت الأنقاض، ولم يتم تسلّم جثثهن، أو لم يدفنّ في أراضيهن، بينما لجأت أخريات إلى شاطئ بيروت، حيث رأين البحر «أو الحرية» للمرة الأولى، باحثات عن خلاص مستحيل.

تقاطع الهويات على الخشبة

تُقدم الشهادات بلغات متعددة،

تيناي احمد في عرض «عندما رأيت البحر» (تصوير قاسم دبجي)

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 1 ايار 2025 العدد 5484

مهرجانات 2025

... وعادت ليالي السهر إلى بيروت

زكية الديراني

انطلق موسم المهرجانات الصيفية في لبنان باكراً هذا العام. بعد الإعلان عن برنامج «مهرجانات بعلبك الدولية»، كان الموعد أمس مع مهرجان «أعياد بيروت» في أحد فنادق العاصمة للإعلان عن البرنامج المنتظر.

حضرت المؤتمر وزيرة السياحة لورا لحود، إلى جانب منظّمي الحدث: جهاد المر، وأمين أبي ياغي، وجورج عيسى، وممثلو شركات 2U2C و Star System وGAT. يُعدّ هذا المؤتمر الثاني ضمن سلسلة المهرجانات الصيفية، على أن تُستكمل الخريطة الفنية قريباً، بدءاً من «مهرجانات بيت الدين الدولية» التي ستقيم مؤتمراً صحافياً يوم الأربعاء المقبل للإعلان عن برنامجها.

هيمنت على كلمات المؤتمر الدعوات إلى الأمن والسلام وسط تخوّف واضح من أي اهتزاز سياسي أو أمني محتمل قد يضرب الموسم. رغم الوعود بموسم صيفي حافل بالمغتربين والنجوم، إلا أنّ لا تأكيدات على دوام الاستقرار. ولم يغب عن الحضور استحضار الجدل الذي رافق المهرجان العام الماضي، عقب إقامة حفلة للمغني السوري الشامي بالتزامن مع قصف إسرائيلي على ضاحية بيروت الجنوبية من دون أن يقدّم المنظمون حينها أي اعتذار.

يتضمن البرنامج ثماني حفلات تقام خلال شهر تموز

شعارات تحتفي بالعاصمة

حمل المؤتمر هذا العام نبرةً مختلفة، ركّزت على إعادة البهجة إلى العاصمة، في أعقاب الحرب التي شنها العدو في الخريف الماضي. وقد ذُيّلت الإعلانات بشعارات تحتفي ببيروت، في محاولة لإضفاء طابع وجداني على العروض المنتظرة. هكذا، ترفع حفلة ماجدة الرومي شعار «بيروت ستّ الدنيا»، فيما اختارت حفلة إليسا شعار «يا بيروت». أما حفلة الشامي فرافقتها عبارة «يا ليل يا بيروت».

8 ليالٍ في تموز

يتضمّن برنامج مهرجان «أعياد بيروت» 2025 ثماني حفلات متتالية تقام خلال شهر تموز (يوليو) المقبل. تفتتح السهرات بحفلة لماجدة الرومي في 8 تموز. تأتي حفلة الرومي بعد غياب لأكثر من 15 عاماً عن حفلاتها في العاصمة، تليها حفلة فرقة God Save the Queen في 10 منه، ثم فرقة «أدونيس» في 15 التي ستغني باقة من ألبومها الجديد. ويحيي الشامي حفلته في 17 تموز، وستكون السهرة هي الثانية للمغني السوري بعد الحفلة التي أحياها العام الماضي في قلب بيروت. ويستكمل المهرجان سهراته مع جوزيف عطية في 22، ثم آدم في 24، وغي مانوكيان في 25 تموز، لتُختتم النسخة الحالية بحفلة لإليسا في 28 منه.

في كلمتها خلال المؤتمر، رحّبت وزيرة السياحة بعودة الفرح إلى بيروت عبر المهرجانات. وعلى الرغم من أنّ كلمتها أتت بلغة عربية ركيكة، فإنها عبّرت عن حماستها للحدث، خصوصاً أنها تنحدر من عائلة فنية، كونها ابنة ميرنا البستاني، مؤسسة «مهرجان البستان الدولي». أما المنظمون، فكشفوا عن التحديات التي واجهتهم، وعلى رأسها تخوّف عدد من الفنانين الأجانب من المشاركة، ما دفعهم إلى التركيز على الأسماء المحلية.

المفكرة

عبير عباس تغوص في القرآن

■ بدعوة من «النادي الثقافي في ثانوية حسن كامل الصباح» في النبطية، و«دار الأمير للثقافة والعلوم»، توقّع الكاتبة عبير عباس كتابها «المظاهر النفسية في القرآن» في احتفال يُقام غداً في الثانوية. يدير الاحتفال محمد حسين معلم، ويتضمن كلمات لكل من الكاتبة ومدير الثانوية عباس شميساني والباحثة والأكاديمية دلال عباس (الصورة).

توقيع «المظاهر النفسية في القرآن»: غداً – الساعة السادسة عصراً – ثانوية «حسن كامل الصبّاح الرسمية» – النبطية (جنوب لبنان)

تنانين صغيرة في «ة»!

■ يختار مقهى «ة» يوم 4 أيّار (مايو)، ليكون «يوماً ثقافياً للأطفال»، إذ يستضيف الأطفال في مكتبة المقهى، ويُقدّم لهم ورشة فنيّة، تهدف إلى مشاركتهم أفكاراً إبداعية لإعادة التدوير، عبر تحويل اللباد إلى أشكال ملونة من الزهور والحيوانات. تلي الورشة، قراءة لقصّة «ماذا لو وجدت تنينة غاضبة في بيتك» (كتابة أمل ناصر – رسوم ريم العسكري) التعليمية التي تعالج موضوع كيفية التعامل مع الغضب وإظهار التعاطف مع الآخرين.

«يوم ثقافي للأطفال»: الأحد 4 أيّار (مايو) – الساعة الثالثة ظهراً – مقهى «ة» (الحمرا، بيروت). للاستعلام: 70/342875

تحية إلى التشكيلي الرائد الياس الزيات

■ تستضيف «الجامعة الأميركية في بيروت» غداً فعالية فنية بعنوان «Anachronic: سهرة مع فن إلياس الزيات وحداثة الأيقونسطاس»، وهي بتنظيم من برنامج أنيس المقدسي في الأدب وقسم الفنون الجميلة وتاريخ الفن في الجامعة. تفتتح الفعالية بمعرض يضم مجموعة مختارة من أعمال التشكيلي السوري الرائد إلياس الزيات، تليه محاضرة يلقيها وليد صادق بعنوان «في حداثة الأيقونسطاس». يستمر المعرض حتّى 9 أيّار (مايو)، ويُقام بدعم من عائلة الزيات، وغاليري «صالح بركات».

«Anachronic: سهرة مع فن إلياس الزيات وحداثة الأيقونسطاس»: غداً – الساعة السادسة عصراً - «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس). للاستعلام: faah@aub.edu.lb.

عن الفتى الذي فقد بهجته!

■ أعلنت دار «لقوم»، عن إطلاق إصدارها الجديد «الصبي الصغير الذي فقد بهجته»، يوم 17 أيّار (مايو) في «صالون بيروت». الإصدار هو رواية للأطفال، باللغة الإنكليزية، من تأليف مؤسسة «لقوم»، ورسم دانيا ك. تحكي الرواية قصّة سنجاب نسي مكان دفن بلوطه، فيقوده بحثه إلى فتى صغير فقد كذلك شيئاً ثميناً ألا وهو: «بهجته». يُذكر أنّ فعالية إطلاق الرواية، تتضمّن أيضاً ورشة عمل للأطفال.

إطلاق رواية «الصبي الصغير الذي فقد بهجته»: السبت 17 أيّار (مايو) – الساعة الحادية عشرة صباحاً - «صالون بيروت» (الحمرا). للاستعلام: 03/133317

على بالي

أسعد أبو خليك

لو أنّكَ اخترتَ أن تواجه النظام المصرفي الرأسمالي الذي أَودى بالبلاد إلى التهلكة، هل يمكن لك أن تختار أفضل من ياسين جابر؟ ولو أنّكَ أردتَ أن تُعيدَ خَوض معركة مكافحة الشيوعية من لبنان، مَن تختار؟ شارل مالك ليس على قيد الحياة فلا يبقى هناك إلّا ياسين جابر الذي لم يلِن عبر السنوات والعقود في دعوته للرأسماليّة على أنواعها.

ولو أردتَ من وزير لبناني أن يقومَ بواجب التكريم نحو المبعوثة الأميركيّة، مورغان أورتاغوس، فلن تجدَ أفضل من ياسين جابر.

ها هو أطلّ من واشنطن في حفل تكريمي لأورتاغوس بعدما أثنَت من لبنان على عدوان إسرائيل ودَعت إلى استئصال «سرطان» حزب الله من الوجود. لم يكتفِ ياسين جابر بذلك، بل هو أثنى على مواقف الولايات المتحدة و«دَعْمها» (للبنان أم لإسرائيل؟)، وقال إنّ ذلك «يبعث الأمل والثقة في نفوس اللّبنانيّين».

ومواقف ياسين جابر ليست بجديدة، فهو أطلّ علينا بسطوع من وثائق ويكيليكس وفيها يتحدّث عن طرائق تستطيع الولايات المتحدة أن تساعد فيها لإضعاف الحزب. وتحدّث عن فساد الحزب وعن ضرورة سحب الذرائع من الحزب.

ونكتشف في الوثائق أنّ التجمّع الشيعي (واحد من عشرات نبَتت بعد اغتيال الحريري) الذي كان محامي آل الحريري يعدّ له لمعارضة الحزب، كان يضمّ (بسريّة لتجنّب إحراجه) ياسين جابر نفسه. الثنائي الشيعي أصرّ على توزيره وتسليمه وزارة الماليّة الحسّاسة لأنّ وجوده فيها يعطي طمأنينة للشيعة في لبنان وفي المنطقة، كما أنّ دَوره في الوزارة يشكّل دعماً قويّاً لقوى مقاومة إسرائيل في المنطقة.

ياسين جابر هو خليفة صلاح جديد وجورج حبش في الإصرار على انتهاج طريق حرب التحرير الشعبيّة لتحرير فلسطين. ولكلّ هذه الأسباب الوجيهة، عرقل الثنائي الشيعي تشكيل الحكومة قبل ضمان توزير ياسين جابر، رمز المقاومة اللّبنانيّة والعربيّة. وجابر يمثّل ذروة فكرة الحزب في استعمال التمثيل الوزاري الشيعي لخدمة القضيّة الكبرى في مقاومة عدوان إسرائيل، مع أنّ جابر من دُعاة الجيش لا من دُعاة المقاومة (وهو أُعجبَ بدور الجيش في 14 آذار).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314 /01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com